الأسبوع العربي للتنمية المستدامة

النسخة الثالثة

شراكة متكاملة من أجل مستقبل مستدام

تحت رعاية

فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي

رئيس جمهورية مصر العربية

3 – 6 نوفمبر 2019

القاهرة

الاتحاد الأوروبي
European Union

THE WORLD BANK
IBRD • IDA | WORLD BANK GROUP

وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري
Ministry of Planning, Monitoring and Administrative Reform

نظمت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية برعاية كريمة من فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية فعاليات الأسبوع العربي للتنمية المستدامة في نسخته الثالثة تحت شعار "شراكة متكاملة من أجل مستقبل مستدام"، وذلك خلال الفترة من 3 إلى 6 نوفمبر 2019، بالتعاون مع وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري بجمهورية مصر العربية، والبنك الدولي والأمم المتحدة والاتحاد الاوروبي، وقد عقدت فعاليات الأسبوع بفندق هيلتون هليوبوليس القاهرة.

عقدت 35 فاعلية بحضور نحو 3400 مشاركاً وعدد متحدثين تجاوز 277 متحدثاً في هذه الفعاليات، حيث استقطبت عدداً من المشاركين والمتحدثين العرب والأجانب في مختلف الجلسات التي ركزت على الثلاثة محاور الرئيسية لهذا العام وهي: التكامل بين شركاء التنمية، التحول إلى حياة أفضل، آفاق جديدة لعالم متغير، كما تناولت الجلسات هذا العام كافة القضايا التي تهم المنطقة العربية في إطار متابعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، وقد تم تنظيم 25 جلسة حوارية متنوعة على النحو التالي:

1. **الدول العربية وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في عالم متغير**
2. **الإدارة الاستراتيجية للإعلام التنموي: تشكيل الوعي بأهداف التنمية المستدامة ومواجهة التحديات**
3. **إشراك أصحاب المصلحة في أهداف التنمية المستدامة**
4. **دور منظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك في تحقيق أهداف 2030**
5. **رؤية عالمية: نحو مستقبل مستدام**
6. **إنسانية بلا حروق**
7. **مبادرة القضاء على الجوع في المنطقة العربية**
8. **التحالف الدولي من أجل السلام والتنمية**
9. **الفرص والتحديات للمدن المستدامة في الوطن العربي**
10. **ثقافة الاستدامة في العالم العربي: التحديات والفرص**
11. **الشباب العربي وتعزيز التعليم من أجل التنمية المستدامة**
12. **ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاهية للجميع**
13. **التكامل في تمويل التنمية المستدامة**
14. **التنوير: الطريق إلى 2030**
15. **تأثير تغير المناخ على المجتمعات الهشة**

16. مساهمة الاتحاد الأوروبي في أهداف التنمية المستدامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والحوار مع أفريقيا
17. إعداد طريق بناء القدرات لمواجهة المخاطر المرتبطة بالمناخ ضمن أهداف التنمية المستدامة
18. الأمن المائي والتنمية المستدامة في المنطقة العربية
19. التعليم والتعلم.. نحو مستقبل أفضل
20. التكامل بين الأطراف المعنية لتحقيق التنمية المستدامة"
21. المدن العربية: حداثة وتاريخ
22. سلاسل إمداد مواد البناء المستدامة في الشرق الأوسط وأفريقيا
23. المشاركة الفاعلة بين الحكومات العربية وقطاع العطاء الاجتماعي
24. الجاهزية واستشراف المستقبل في المنطقة العربية
25. مبادرات شبابية في التنمية المستدامة

فعاليات إضافية:

بالإضافة إلى الجلسات العامة تم تنظيم عدة فعاليات كبرى وورش عمل:

1. مؤتمر قمة صوت مصر
2. مؤتمر دور مؤسسات الأعمال في دعم الخطط طويلة المدى للدول العربية
3. منتدى تطوير الأبنية صفرية الطاقة والموارد
4. المنتدى العربي حول دور العمل التطوعي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة
5. منتدى دور شباب العلماء في تحقيق التنمية المستدامة
6. ورشة عمل حول ريادة الأعمال المجتمعية بقيادة الشباب
7. ورشة عمل حول التعريف بأهداف التنمية المستدامة للشباب
8. ورشة عمل حول الاقتصاد الأخضر
9. ورشة عمل حول أهداف التنمية المستدامة وتأثيرها على القيادة في الأعمال
10. عرض مسرحي بعنوان "الظمأ"

كما قامت إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي بتنظيم اجتماعاً مغلقاً حول إعداد "تقرير تحقيق التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالنزاعات" برئاسة السيد السفير حسام زكي الأمين العام المساعد رئيس مكتب الأمين العام، تلاه عقد موائد مستديرة لكل من السودان، واليمن، وليبيا.

اليوم الأول

الأحد 2019/11/3

المعرض والصورة الجماعية

قبل افتتاح أعمال الأسبوع العربي قام كل من معالي السيد أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية، ومعالي الدكتورة هالة السعيد وزيرة التخطيط والاصلاح الاداري والمتابعة، والدكتور محمود محي الدين النائب الأول لرئيس البنك الدولي، والسيدة رولا دشتي الأمينة التنفيذية للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، والسفير إيفان سركوس رئيس وفد الاتحاد الأوروبي بالقاهرة، والسيدة راندا أبو الحسن الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جمهورية مصر العربية بافتتاح معرض لأهم المبادرات والمنتجات التي تخدم أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، والذي تضمن 23 جهة عارضة.

تكون المعرض من مجموعة عارضين لمنتجات صديقة للبيئة ومنتجات مصنوعة من مواد معاد تدويرها، كما قامت "باستت" للفنون بالتعاون مع "بسيطة" و"فري نايل" بتنظيم عرض "إعادة خلق"، وهو معرض فني جماعي مكون من أعمال فنية لفنانين مصريين مستقلين مصنوعة من مخلفات ومواد معاد تدويرها، وذلك للتوعية بمشكلة الاستهلاك ومدى ضرر طرق التعامل مع المخلفات وضررها الواقع على البيئة، وإعادة خلق أعمال فنية من تلك المخلفات.

كما شارك في المعرض كل من "زخرف" لتصنيع الديكورات المنزلية عن طريق مواد صديقة للبيئة، و"شالي ماجيك" للمنتجات المكونة من الملح الصخري، و"يسرى حسين" للمشغولات اليدوية، و"المحروسة" لمنتجات سيوا، و"مارك عاطف" لمنتجات أخشاب الزيتون، و"إنجيز جاليري" للمنحوتات الأفريقية، و"كيورو تريب" للسياحة العلاجية، و"أوازيس" للمنتجات المكونة من الملح الصخري، و"أحمد وهبة" للأعمال الفنية من الرمل.

صورة تذكارية لكل من معالي السيد أحمد أبو الغيط أمين عام جامعة الدول العربية، ومعالي الوزيرة هالة السعيد وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، وكبار المشاركين في الجلسة الافتتاحية

الجلسة الافتتاحية

تقديم: السيدة وزير مفوض ندى العجيزي مدير إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي بجامعة الدول العربية

المتحدثون:

- معالي السيد أحمد أبو الغيط أمين عام جامعة الدول العربية
- الدكتور محمود محي الدين النائب الأول لرئيس البنك الدولي لأجندة التنمية 2030 وعلاقات الأمم المتحدة والشراكات
- الدكتورة رولا دشتي الأمينة التنفيذية للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الإسكوا
- السفير إيفان سوركوس رئيس وفد الاتحاد الأوروبي بالقاهرة
- السيدة راندا أبو الحسن الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مصر
- معالي الوزيرة هالة السعيد وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري بجمهورية مصر العربية

بدأت فعاليات الأسبوع العربي للتنمية المستدامة بجلسة افتتاحية تحدث خلالها ممثلي الجهات الخمس الشركاء في تنظيم الأسبوع العربي، حيث قام كل من معالي السيد أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية، ومعالي الدكتورة هالة السعيد وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، والتي ألقت كلمة فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية، والدكتور محمود محي الدين النائب الأول لرئيس البنك الدولي لأجندة التنمية 2030 وعلاقات الأمم المتحدة والشراكات، والدكتورة رولا دشتي الأمينة التنفيذية للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الإسكوا، والسيدة راندا أبو الحسن الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مصر، والسفير

إيفان سوركوس رئيس وفد الاتحاد الأوروبي بالقاهرة بإلقاء كلمة، وقامت السيدة وزير مفوض ندى العجيزي مدير إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي بجامعة الدول العربية، بإلقاء كلمة استهلالية عن فعاليات النسخة الثالثة للأسبوع العربي للتنمية المستدامة.

تقديم السيدة ندى العجيزي

مدير إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي جامعة الدول العربية

معالي السيد أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية

معالي الدكتورة هالة السعيد وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري بجمهورية مصر العربية

الدكتور محمود محي الدين النائب الأول لرئيس البنك الدولي لأجندة التنمية 2030 وعلاقات الأمم المتحدة والشراكات

الدكتورة رولا دشتي الأمين التنفيذي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

السيد السفير إيفان سوركوس رئيس وفد الاتحاد الأوروبي بالقاهرة

السيدة راندة أبو الحسن الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

أصحاب المعالي والسعادة، السيدات والسادة

بدايةً اسمحوا لي أن أرحب بكم في افتتاح فعاليات النسخة الثالثة من الأسبوع العربي للتنمية المستدامة الذي تنظمه الأمانة العامة لجامعة الدول العربية برعاية كريمة من فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية وبالتعاون مع وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري بجمهورية مصر العربية والبنك الدولي، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي.

كما أشكر أصحاب المعالي الوزراء والسادة السفراء ومديري المنظمات الدولية والإقليمية والعربية وممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني على تلبية الدعوة لحضور أعمال هذا الأسبوع الذي يعتبر المنصة الاقليمية الأكبر لمتابعة التقدم المحرز في تنفيذ خطة التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

السيدات والسادة

قبل عامان تم إطلاق النسخة الأولى من الأسبوع العربي للتنمية المستدامة والتي حملت عنوان "الشراكة من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة" وجمعت مختلف الشركاء الإقليميين والدوليين حول مائدة واحدة لمناقشة مستقبل التنمية في هذه المنطقة من العالم.

وفى عام 2018 عُقدت النسخة الثانية من الاسبوع العربي للتنمية المستدامة تحت شعار "الانطلاق نحو العمل" للتأكيد على ان الشراكات الواسعة التي تحققت بالمنطقة على مستويات عدة تدعم العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المدى الزمني المحدد أيّ قبل العام 2030،

ومن خلال شعار هذا العام للأسبوع العربي للتنمية المستدامة " شراكة متكاملة من أجل مستقبل مستدام" نسعى الى التأكيد على ان التكامل بين الاهداف اثناء العمل والتكامل بين الشركاء من ذوي المصلحة وعلى المستويات من الدولي للإقليمي للوطني للمحلي هو السبيل لمستقبلنا المستدام، ولعل مشاركة أكثر من 1300 مشاركا اليوم من كبار المسؤولين ومتخذي القرار المعنيين بملفات التنمية المستدامة على مستوى المنطقة العربية وكل الشركاء هو الضمان ان ما سنصل اليه خلال هذا الاسبوع من توصيات ستمثل لنا خارطة طريق لاتخاذ الخيارات الصحيحة نحو حياة مستدامة لحاضرنا وللأجيال القادمة.

السيدات والسادة

يأتي انعقاد هذا الأسبوع متسقا مع الجهود التي تبذلها الأمانة العامة من أجل تنفيذ خطة 2030 في إطار الشراكة الفاعلة مع مختلف أصحاب المصلحة في المنطقة، بهدف تجاوز التحديات التي تعترض طريق التنمية، حيث تحرص جامعة الدول العربية خلال تنظيم هذا الأسبوع على التعاون مع كافة الشركاء من أجل الاستفادة من خبراتهم في وضع البرامج والانشطة التي بإمكانها المساهمة في جهود الدول العربية لتنفيذ الخطط التنموية الوطنية، والوقوف على الفرص المتاحة في المنطقة العربية.

وفي هذا العام سوف نسلط الضوء على ثلاثة محاور رئيسية وهي:

أولا "التكامل بين شركاء التنمية" والذي يعد أحد أهم المعايير التي سادت روح العمل بين جامعة الدول العربية وشركائها المتعددين من المؤسسات الوطنية بالدول، والمنظمات العربية المتخصصة، والمنظمات الأممية، والمؤسسات الإقليمية والدولية، ومؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات العطاء الاجتماعي والقطاع الخاص والشباب والمرأة.

ثانياً "التحول الى حياة أفضل" حيث يبدأ التغيير بالسياسات التي تدعم دور المؤسسات، وتستثمر في بناء الانسان لتعلى من شأن مساهمة كل فرد في النهوض وتنمية وتطوير المجتمعات، في كل المجالات التي تشملها اهداف وغايات التنمية، استثمار يتطلب جودة في مستوى ما يقدم من خدمات صحية وفي التعليم في ظل المساواة والتخلص من الفقر والقضاء على الجوع كما أن التنوير والثقافة من أهم العوامل المؤثرة في بناء هوية الإنسان وتحديد معتقداته وقيمه ويمثل تأمين الامن والسلام والتنمية حق أساسي من حقوق الإنسان حتى تكون مستوى الحياة كريمة ولائقة، وتساعد على تمهيد الطريق من أجل مستقبل ناجح ومثمر.

ثالثاً "آفاق جديدة لعالم متغير" يبحث هذا المحور في التحديات والفرص التي تواجه المستقبل في المنطقة العربية، في ظل نظام دولي جديد بدأت تظهر ملامحه نتيجة للثورة الصناعية الرابعة، حيث يبدو الواقع الجديد مليئا بالتحديات والفرص وينتج مهارات عمل جديدة سيكون لها انعكاساتها على الوظائف التقليدية وفي الوقت ذاته ستوفر نوعيات جديدة من الوظائف وفرص العمل في مجالات متعددة، من بينها الوظائف الخضراء المصاحبة لنمو الاقتصاد الأخضر، وتعاظم دور الطاقة المتجددة البديلة للطاقات الملوثة ونمو إدارة النفايات، وتنامي دور المعرفة والتكنولوجيات مما يتطلب قدرة ومرونة عالية لاكتساب مهارات جديدة تقتضيها تحديات المستقبل.

السيدات والسادة،

قبل أن أختم كلمتي هذه اسمحوا لي أن أعرب عن تطلع الجامعة إلى تطوير علاقات التعاون مع مختلف الشركاء من منظمات عربية ودولية وقطاع خاص ومجتمع مدني وبرلمانيين ومجتمعات أكاديمية نحو بناء أنماط غير تقليدية في العمل للمساهمة الفعالة في مواجهة التحديات والانطلاق بالعمل لرحاب اوسع، لدعم تنفيذ خطة 2030 في المنطقة العربية،

كما أتوجه بجزيل الشكر لوزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري بجمهورية مصر العربية على كل التسهيلات التي قدمتها لنا خلال الاعداد لهذا الاسبوع والشكر موصول إلى مجموعة البنك الدولي ووكالات الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي للمشاركة في هذا الأسبوع وكافة الشركاء على الجهود المتميزة والمقدرة التي كانت وراء الإعداد والتنظيم لهذا اللقاء العربي الهام.

شكراً لحضراتكم،،

كلمة معالي السيد أحمد أبو الغيط

أمين عام جامعة الدول العربية

معالي الدكتورة هالة السعيد وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري بجمهورية مصر العربية
الدكتور محمود محي الدين النائب الأول لرئيس البنك الدولي
الدكتورة رولا دشتي الأمينة التنفيذية للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
السفير إيفان سركوس رئيس وفد الاتحاد الأوروبي بالقاهرة
السيدة راندا أبو الحسن الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جمهورية مصر العربية

السيدات والسادة،

أود في مستهل كلمتي أن أرحب بكم جميعاً وأشكركم على مشاركتكم وحضوركم اليوم في افتتاح أعمال النسخة الثالثة للأسبوع العربي للتنمية المستدامة، والذي حرصت جمهورية مصر العربية على استضافته ودعمه في نسخه الثلاث ... واسمحوا لي أن أغتنم تلك المناسبة لأتوجه بالشكر إلى الدكتورة هالة السعيد وزيرة التخطيط والمتابعة الإصلاح الإداري بجمهورية مصر العربية وجميع الشركاء (البنك الدولي، الاتحاد الأوروبي، والاسكوا) على مساهمتهم الفعالة والإيجابية في إنجاح أعمال هذا الأسبوع وإخراجه بالشكل اللائق.

السيدات والسادة،

يأتي انعقاد الأسبوع العربي للتنمية المستدامة هذا العام في ظل تطورات نتابعها جميعاً سواء على الصعيد العربي أو حتى على مستوى العالم ... ثمة مطالب اجتماعية واقتصادية تعبر عن نفسها في صورة احتجاجات جماهيرية ... وهناك تطلعات مشروعة لدى كتل ضخمة من السكان في تحسين مستوى حياتهم والارتقاء بجودة حياة أبنائهم.

وإذا تحدثنا عن العالم العربي تحديداً فإن هذه التطلعات تبدو باعثاً واضحاً وراء الكثير من التوترات الاجتماعية والسياسية والمظاهرات المطلبية في عدد من البلدان العربية ... ولا ينبغي أبداً أن نغض الطرف عن تطلعات شعوبنا إلى حياة أفضل.. من حيث الخدمات الأساسية والصحة والتعليم.. ولا يمكن أبداً أن ننكر استمرار وجود فجوة بين الجهود التنموية التي تقوم بها الحكومات من ناحية، وتطلعات وتوقعات الشعوب في حياة أفضل من ناحية أخرى ... ولا شك أن اتساع هذه الفجوة – بين الواقع والطموح – ليس في مصلحة الحكومات أو الشعوب... ذلك أن التوقعات، المتزايدة بفعل عوامل مختلفة منها زيادة التمكين وتحسن الاتصال، تخلق نوعاً من التوتر المكتوم داخل المجتمعات.. بحيث لم يعد في مقدور الحكومات الاكتفاء بتوفير الحد الأدنى، وصار عليها الارتقاء بمستوى أدائها باستمرار حتى يصل لمستوى التطلع والطموح لدى شعوبها.

إن ما تعرضت له المنطقة العربية من هزات سياسية ضخمة منذ بداية العقد الحالي أثر، ولا شك، على مسيرة التنمية، إذ صار على عدد من الدول العربية التعامل مع التبعات الخطيرة لحالات الاضطراب الأهلي، من لاجئين ونازحين ومخاطر أمنية متزايدة، مع كل ما ينطوي عليه ذلك من استنزاف للموازنات العامة وعبء على خطط التنمية.. وهو ما يؤدي بدوره إلى تفاقم المشكلات وتعاظم التحديات التي تواجه المجتمعات العربية.

مع ذلك؛ فليس هناك بديل عن التحرك على كافة المسارات في نفس الوقت.. فمطالب الشعوب لا تحتمل التأجيل.. والمؤشرات التي نطالعها عن المنطقة العربية تعكس بالفعل اتساعاً في رقعة الفقر في عدد من البلدان العربية، كما تعكس تراجعاً ملحوظاً في كفاءة بعض المرافق الحيوية التي تقدم الخدمات الأساسية للجمهور.. وقد سلط "التقرير العربي للفقر متعدد الأبعاد" الضوء على الطبيعة المركبة لظاهرة الفقر في العالم العربي.. وأظهر عدم ملاءمة الاكتفاء بقياس الدخل كمؤشر وحيد على الفقر، بل ضرورة النظر إلى ظاهرة الفقر من منظور أوسع بوصفه حرماناً من الفرص في التعليم والصحة ومستوى المعيشة اللائق.. وقد وضع هذا التقرير المهم 12 مؤشراً لقياس الفقر متعدد الأبعاد من بينها، مثلاً، التغذية والحمل المبكر وسنوات الدراسة ومياه الشرب المأمونة ... وغيرها.

ولما كان القضاء على الفقر بحلول عام 2030 واحداً من أهم أهداف التنمية المستدامة، فإنني أهيب بصناع السياسات ومتخذي القرار في البلدان العربية الاستفادة من النتائج والمستخلصات التي ذهب إليها "تقرير الفقر متعدد الأبعاد" في وضع السياسات والحلول التي تعالج هذه الظاهرة الخطيرة، لما لها من صلة وثيقة بالاستقرار السياسي والاجتماعي في بلادنا... كما أحثهم على حشد كافة الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لمواجهة الفقر كضمان لتحقيق التنمية المستدامة، والتعهد بألا يخلف الركب أحداً وراءه.

السيدات والسادة،

إن محاور عمل أسبوع هذا العام الثلاث: التكامل بين شركاء التنمية، التحول إلى حياة أفضل، آفاق جديدة لعالم متغير، وخاصة المحورين الثاني والثالث، في غاية الأهمية... حيث تعكس تلك المحاور طبيعة التحديات التي تواجهها جهود تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

وأود في هذا الصدد، أن أنوه بتهديد خطير تتعرض له جهود تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية... ألا وهو تدهور البيئة بفعل الجفاف والتغير المناخي.. وهنا فإن ظاهرة الشح المائي تعد الأخطر على الإطلاق بما تنطوي عليه من آثار على التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي ومستوى

الحياة للسكان.. إن المنطقة العربية هي الأكثر معاناة على مستوى العالم من نقص المياه، ويفاقم من خطورة الوضع أن 80% من مصادر المياه العربية تقع خارج العالم العربي.. وتعاني الدول في المشرق العربي (سوريا والعراق على وجه الخصوص) من هيمنة تركية على مصادر المياه.. كما يعاني الفلسطينيون من نهب منظم يقوم به الاحتلال منذ سنوات لخزانات المياه الجوفية في الأراضي المحتلة.. وأخيراً، فإن مصر تواجه تهديداً خطيراً لحصتها من ماء النيل بسبب مشروع سد النهضة الذي تقوم إثيوبيا ببنائه على النيل الأزرق.. علماً بأن مصر، التي تجاوز عدد سكانها 100 مليون، قد دخلت بالفعل مرحلة الفقر المائي منذ سنوات.

وأؤكد في هذا المقام على أنَّ قضية شح المياه هي أخطر ما يواجه العالم العربي في المستقبل.. إذ أنها مسألة وجود وبقاء.. وربما نعرف اليوم خطورة تأثير ظواهر مثل الجفاف على الاستقرار السياسي والاجتماعي بعد أن شاهدنا ما جرى في سوريا التي واجهت أسوأ موجة جفاف في تاريخها منذ 2007... وقد أدى هذا الجفاف إلى هجرات داخلية واسعة واضطرابات اجتماعية خطيرة، كان من شأنها أن تسهم بقدر غير قليل في تفجير الوضع على النحو المؤسف الذي شهدناه ونشهده اليوم.

السيدات والسادة،

إنني أتمنى لأعمال النسخة الثالثة للأسبوع العربي للتنمية المستدامة كل النجاح والتوفيق وأن نتمكن من خلال الحوار البناء والتفاعل أن نحقق شعار أسبوع هذا العام "شراكة متكاملة من أجل مستقبل مستدام" والخروج بتوصيات ومبادرات تعزز من تنفيذ خطة 2030 للتنمية المستدامة في المنطقة العربية ... ولا تفوتني الإشارة إلى أن النسخة الرابعة من الأسبوع العربي للتنمية المستدامة سوف تعقد خلال أعمال اكسبو 2020 دبي الذي تستضيفه إمارة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة من أكتوبر 2020 إلى أبريل 2021، تحت شعار مهم وهو "تواصل العقول ... وصنع المستقبل".

وأخيراً، أقول إن التنمية المستدامة هي بوابة العبور الوحيدة إلى مستقبل آمن ومزدهر.. ومستقبلنا هم أبناؤنا.. وإذا عرفنا أن 25% من السكان العرب هم دون 18 عاماً.. بل وتتجاوز النسبة 45% في كثير من الدول.. فلابد أن نسائل أنفسنا بمنتهى الجدية وبروح المسئولية: كيف نوفر لهؤلاء التعليم والصحة والغذاء.. كيف نحفظ لهم حقهم في المياه والموارد الطبيعية.. كيف نوفر لهم مستقبلاً أفضل من حاضرنا.. وشكراً لكم.

كلمة الدكتور محمود محيي الدين النائب الأول لرئيس البنك الدولي لأجندة التنمية 2030 وعلاقات الأمم المتحدة والشراكات

معالي وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري (نائبة عن السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية)

معالي الأمين العام

السيدات والسادة، أصحاب المعالي والسعادة، الحضور الكريم،

على مدار هذا العام، الذي أوشك على الانتهاء، تشرفت بمشاركة جامعة الدول العربية في فاعليات تدور حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي ومستجدات التنمية المستدامة. أولها كان بالقمة الاقتصادية العربية ببيروت في يناير الماضي، وثانيها حول التمويل والتنمية مع اتحاد المصارف العربية في اجتماع بروما، وثالثها تدشين الإطار الاستراتيجي العربي للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد، وذلك أثناء انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر الماضي، واليوم نجتمع في إطار الأسبوع العربي للتنمية المستدامة.

وعلى مدار العام ولقاءاته يظهر جلياً أنه رغم التحديات الكبرى التي تشهدها البلدان العربية في ظل عالم شديد التغير وتقلبات جيوسياسية حادة عانت منها الشعوب العربية بدرجات متباينة خلال العقد الماضي، فما زال هناك اهتمام بالسعي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وهو سعي تباينت جهود الدول العربية في تحقيق التزاماتها بشأنه واختلفت بشدة نتائج أعمالها وفقاً لمؤشرات التنمية المتاحة. ولا نتحدث عن استثناءات هنا أو هناك أو إنجازات متناثرة في قطاع أو إقليم، أو عن صفقات مالية واستثمارية، ولكن عن مجمل الأداء في تحقيق الأهداف الطموحة السبعة عشر للتنمية المستدامة، وهو أداء لا يرقى بحال بإمكانات العالم العربي أو طموحات مواطنيه.

ولعل الدول العربية وهي تسابق الزمن لتحقيق أهداف التنمية المستدامة أن تجعل أولويتها القضاء على الفقر المدقع، وهو الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة وبرامجها حتى عام 2030. فقد زادت نسبة من يعانون من الفقر المدقع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تضم البلدان العربية من 2,6% في عام 2013 إلى 5.0% في عام 2015.

كما زادت أعداد المواطنين الذين يعانون من حدة الفقر من 9,5 مليون مواطن إلى 18,6 مليون مواطن خلال ذات الفترة.

كما أن إقليم الشرق الأوسط، الذي يضم البلدان العربية، هو أكثر الأقاليم إخفاقاً في تحقيق الهدف العاشر للتنمية المستدامة المتعلق بالعدالة في توزيع الدخل بين الدول وداخلها. ففي هذا الإقليم، وفقاً

لتقرير حديث عن توزيع الدخول حول العالم، يستحوذ أغنى 10% من سكانه على 64% من الدخل مقارنة بالأحوال في أوروبا التي يصل نصيب ذات الشريحة فيها إلى 37%، وفي الولايات المتحدة تصل النسبة إلى 47%، وفي البرازيل 55%، وجنوب إفريقيا 62%. كما أن تركز الدخول في الشرائح العليا يأتي على حساب الطبقة الوسطى فيضيق عليها مصادر العيش، كما يدفع بالشرائح الأدنى دخلاً إلى مصائد الفقر.

وفي هذه الأثناء يمر الاقتصاد العالمي بفترة تعج بالتوقعات السلبية عن مسارات نموه وتزايد احتمالات الركود في دول متقدمة، وارتفاع المديونيات وخلل موازين التجارة وتراجع الاستثمارات والتشغيل في الدول النامية. فالعالم منذ الأزمة المالية العالمية، التي وقعت منذ أكثر من عشر سنوات، يعيش بين تبعاتها ومعالجة آثارها ومحاولة الانفلات من أزمات أخرى لن تقل وطأة عنها، إذا حدثت، خاصة مع اتساع هوة الثقة بين الدول.

وتوقعات النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تضم أكثر البلدان العربية متدنية عند رقم 0.6% وهو منخفض عن العام السابق بحوالي نقطة مئوية، وهو رقم أقل بكثير عن معدل النمو العالمي الذي تحوم تقديراته حول رقم 2.5%. وأداء النمو بدوره يحجم من قدرات الدول العربية على إتاحة فرص العمل وتخفيض أرقام البطالة التي تبلغ معدلاتها 11.6% بما يقترب من ضعف متوسطات أرقام البطالة العالمية.

كما تراكمت الديون العامة بما في ذلك القروض الخارجية بما يجعل الدول المستدينة عرضة لمخاطر تقلبات أسعار الفائدة والتغيرات المفاجئة في أسعار صرف العملات. وتلقي التغيرات السلبية في الاقتصاد أعباءها على أسواق المال والاستثمار فتجد التدفقات المالية إلى الدول النامية وكثير من الأسواق من الأسواق الناشئة بين تقلب وتراجع، ومد وجزر سريعين للأموال الساخنة والهائمة، فتربك السياسات النقدية وتزيد من ظروف الغموض والشك حول توجهات أسعار الفائدة والصرف وتأثيرات ذلك كله على إدارة الديون وتمويل برامج النمو والتنمية.

أستدعي في هذا الصدد ما استمعت إليه من كلمات لأحد رواد الدعوة للعمل العربي المشترك وهو الدكتور إسماعيل صبري عبد الله متحدثاً، منذ أكثر من عشرين عاماً مضت، عن العلاقات الثلاث التي ربطت بين الأطراف الأقوى والأضعف خلال القرن الماضي. بدأت بعلاقة مستعمر بمستعمَّر في فترة من القرن، ثم علاقة متبوع بتابع في فترة لاحقة على ذلك، ثم انتهينا إلى علاقة أخرى جديدة.

وكما ذكرت في مقال منشور مختصراً ما شرحه تفصيلاً الدكتور إسماعيل، ففي العلاقة الأولى كانت هناك حقوق ما لأهل المستعمرات، الذين استذلوا واستضعفوا ببشاعة، على من استعمرهم كالالتزام بحد أدنى من المسئولية بتوفير بعض الأمن والاستقرار وحد أدنى للعيش يقترب من الكفاف حتى لا تضطرب الأمور. كما كانت في علاقة التبعية، مع كل ما تضمنته من انتقاص للسيادة والاستقلال، كانت هناك ثمة التزامات على دول المركز لدول الهامش التي تدور في أفلاكها كتوفير حماية دولية ومساعدات اقتصادية ومعونات غذائية. لكن العلاقة الثالثة الجديدة فتتمثل في التهميش، بمعنى أن تكون الدولة المعنية داخل البرواز أو إطار الصورة إذا توفرت لها الإمكانية، أو خارجه إذا عجزت عن ذلك. وفي ظل هذه الترتيبات فلا حقوق مكتسبة من علاقة، وإن كانت غير متكافئة أصلاً، ولا التزامات هناك إلا في إطار من الصفقات.

تستوجب هذه التغيرات أن تتخذ الإدارة الاقتصادية التدابير اللازمة للوقاية من مخاطر الصدمات قصيرة الأجل خاصة في الدول ذات صافي أصول أجنبية منخفض.

ومع زيادة أعباء الموازنات العامة وكبر حجم فجوة تمويل التنمية تجب مراجعة برامج الإنفاق العام بما يحقق الكفاءة ودفع النمو الشامل للكافة. فقد قدر صندوق النقد الدولي أن الدول النامية متوسطة الدخل التي تنتمي لها أغلب البلدان العربية في حاجة إلى زيادة النفقات العامة بمقدار 4% من دخولها القومية حتى تحقق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالتعليم والصحة والطاقة ومشروعات البنية التحتية الرئيسية. ومن البديهي أن تراجع بنود الإنفاق العام السارية للتحقق من أولوياتها وفاعليتها قبل النظر في نفقات جديدة، خاصة في الدول التي تعاني من عجز كبير في الموازنة العامة.

وتبرز في أولويات الإنفاق لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية ثلاث مجالات، أولها الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب والرعاية الصحية وتطوير نظم الضمان الاجتماعي.

والثاني في رأس المال المادي والبنية الأساسية والتكنولوجية المتطورة الدافعة للنمو خاصة في مجالات الاقتصاد الرقمي وشبكاته ومنصاته الالكترونية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي.

والثالث استثمار في قدرة المجتمع والاقتصاد على التصدي لتبعات تغيرات المناخ والتقلبات الشديدة في الطقس والكوارث الطبيعية وتأثيراتها سواء على المدن أو السواحل أو قطاعات الزراعة وإنتاج الغذاء.

ولن تحدث هذه الاستثمارات في غياب من سياسات عامة متكاملة منضبطة جيدة التصميم والتنسيق بين مكوناتها تنفذها مؤسسات ذات كفاءة، فلا مجال هنا للاجتزاء، فكما ذكرنا الاقتصادي الدكتور سعيد النجار بأن أنصاف الحلول لا تؤدي لأنصاف النتائج. كما يجدر بالقائمين عليها بالتواصل المستمر والواضح بشأنها مع عموم الناس والفاعلين الاقتصاديين من منتجين ومستثمرين وتجار، فقد أوضحت التجارب خاصة تلك المرتبطة بإدارة الأزمات أن التواصل والإعلام أحد أدوات السياسة الاقتصادية الناجعة.

وقد وجدنا في عدة دول أن همة القائمين عليها بحسن إدارتهم، قد انتشلت، ولننظر إلى الثلاثي الوثاب في تصنيفات الأمم سنغافورة وكوريا واليابان، إذ تجد هذه الدول الثلاث في مقدمة الترتيب لمقارنات رأس المال البشري والتنافسية وممارسة الأعمال رغم ندرة الموارد الطبيعية.

العبرة دائماً بالتنفيذ وفقاً لسياسات واضحة تتابع بعناية وتوفر لها الموارد والمعلومات لتفعيلها بكفاءة. ولنا في الصين التي نجحت في انتشال 850 مليون من مواطنيها من هوة الفقر وها هي تعلن بأنها بصدد الإعلان بأن الصين قد نجحت في القضاء التام على الفقر المدقع بحلول عام 2020، أي قبل انتهاء الموعد المحدد بعشر سنوات. موقية بذلك أبنائها من مخاطر نقص الطعام والكساء وموفرة لهم المسكن والتعليم الأساسي والرعاية الصحية.

وقد أطلقت مجموعة البنك الدولي في عام استراتيجية جديدة لتعزيز السلام والاستقرار في المنطقة من خلال الإدماج الاقتصادي والاجتماعي. استندت الاستراتيجية، على أربعة أركان، تسمى:

Renewing – Resilience – Regional Cooperation – Recovery and Reconstruction بمعنى التجديد – تعزيز القدرات – التعاون الإقليمي – وإعادة الإعمار.

1. **تجديد العقد الاجتماعي لدعم تقوية العلاقة بين المواطنين والدولة وتعزيز الحوكمة والمشاركة المجتمعية، وخلق المزيد من الفرص للفئات المهمشة.**
2. **تعزيز القدرة على مواجهة أزمة اللاجئين والنازحين داخلياً بسبب الصراعات والنزاعات والصدمات المرتبطة بالتغير المناخي من خلال آليات مبتكرة مثل البرنامج العالمي الجديد لتسهيلات التمويل المُيسَّر.**
3. **دفع التعاون الإقليمي من خلال البرامج الإقليمية التي تركز على أمن الطاقة، مثل برنامج الكهرباء والغاز الطبيعي، والأمن المائي، والتعليم.**
4. **دعم التعافي وإعادة الإعمار في البلدان التي تعاني من الصراعات أو الهشاشة.**

وتشمل هذه الركائز الأربع جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، فإنها تهدف أيضًا إلى تعزيز السلام والاستقرار في إطار الهدف السادس عشر للتنمية المستدامة، وتتضمن الاستراتيجية برامج للتمويل تضاعفت قيمتها خلال الفترة من 2014 حتى 2018 حتى بلغت 6.4 مليار دولار بعدما كانت 2.8 مليار دولار، فضلاً عن برامج الدعم الفني، وتركز على الاستفادة من رأس المال البشري في المنطقة.

تتماشى هذه الأولوية إلى حد كبير مع أهداف التنمية المستدامة 2 و3 و4 المتعلقة بالصحة والتعليم. ويبلغ متوسط مؤشر رأس المال البشري في بلدان المنطقة 49٪، مما يستوجب الاستثمار في مضماره للاستفادة من التقنيات للاقتصاد الرقمي الجديد. تتماشى هذه الأولوية مع أهداف التنمية المستدامة 8 و9 بشأن ابتكار الصناعة والبنية التحتية.

فإنشاء بنية تحتية لتطوير اقتصاد رقمي أكثر تطوراً هو المفتاح للاستفادة من شباب المنطقة البارعين في التكنولوجيا. وينبغي أن يقترن ذلك بإصلاحات قانونية قابلة للتكيف للسماح بالدفع الرقمي.

وتبرز هنا أهمية دعم القطاع الخاص من خلال الجهود المبذولة لزيادة المنافسة وتحسين الحوكمة والشفافية، بهدف زيادة الاستثمار الخاص، وتحفيز الابتكار، وتوفير العمالة في القطاع الخاص، والتي تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة 8 و9. يسعى هذا النهج من خلال التنسيق بين البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) والوكالة متعددة الأطراف لضمان الاستثمار (MIGA) لتعبئة الموارد الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر لتمويل برامج التنمية. على سبيل المثال، هنا في مصر، دعمت مجموعة البنك الدولي جهود تطوير قطاع الطاقة لإطلاق أكثر من 20 مليار دولار من الاستثمارات الخاصة في مجال الطاقة المتجددة والغاز. وكذلك فعلت في مجال الطاقة الشمسية في المغرب.

يعد تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة أمرًا حاسمًا بالنسبة للعالم العربي في وقت تتزايد فيه توقعات المواطنين من حيث النمو والوظائف والفرص المتاحة للجميع. ومع ذلك اسمحوا لي باختيار ثلاثة أهداف منهم، في رأيي هم على الطريق الحاسم لتحقيق التنمية المستدامة في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:

- **<u>ضمان توفر المياه والصرف الصحي وإدارتها بشكل مستدام للجميع:</u> يعد الهدف السادس للتنمية المستدامة ذو أهمية خاصة للعالم العربي، فمن المتوقع أن يتضاعف عدد سكان**

المنطقة بحلول عام 2050، لا سيما في المناطق الحضرية. وتهدد ندرة المياه والجفاف وارتفاع منسوب مياه البحر الإنتاج الزراعي الذي يدعم سبل المعيشة الريفية.

- **<u>العمل المناخي</u>: لتحقيق الهدف الثالث عشر من أهداف التنمية المستدامة، نحتاج إلى اتخاذ إجراءات عاجلة في العالم العربي. ستكون المنطقة من بين أكثر المناطق تضرراً من جراء تأثير المناخ، حيث تؤدي التقلبات المتزايدة إلى زيادة الإجهاد المائي وتعريض المجتمعات والاقتصادات لمخاطر الشح المائي.**
- **<u>العدالة والمساواة بين الجنسين</u>: العالم العربي هو منطقة لا تزال تحتاج إلى تقدم مهم لتحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة بالكامل فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتجنيد الإمكانات غير المستغلة لعدد متزايد من الشابات والفتيات. في جميع مشاريعنا، نعمل على ضمان المشاركة الكاملة للمرأة بصفتها طرف معني ومستفيدة. علاوة على ذلك، هناك تركيز قوي على الاندماج الاقتصادي والمالي للمرأة، مع برامج في مختلف البلدان من المغرب إلى مصر والأردن، وضمان حصولهم على التعليم والمهارات والوصول إلى الفرص لدفع النمو والتنمية في اقتصاداتهم.**

وأؤكد في نهاية كلمتي أن الوضع الدولي يتطلب نهجاً جديداً يستنفر الإمكانيات المحلية من خلال سياسات توطين التنمية، ودفع الطلب المحلي والاستثمار في البنية الأساسية بدأً من القرى والمدن الصغيرة، وتفعيل آليات مشاركة المجتمعات المحلية في الإنتاج والتنافسية، وتقديم الخدمات الأساسية بكفاءة خاصة التعليم والرعاية الصحية والنقل، ويتطلب ذلك تنسيق لسياسات اقتصادية واجتماعية متكاملة تنفذها مؤسسات ذات كفاءة للتعامل مع مستجدات الثورة الصناعية الرابعة واغتنام فرص يتيحها التحول الرقمي. وفي هذا لا تجدي أساليب الجزر المنعزلة أو تبني أشباه الحلول التي لا تؤدي إلا إلى أشباه النتائج في أفضل الأحوال.

إن المستقبل للدول ذات الهمة الآخذة بأسباب التقدم المحققة لمعايير الفاعلية المطلوبة للسياسات العامة لتحقيق النمو الشامل للكافة والتنمية المستدامة غير الهيابة من تحديات سباق الأمم، المدركة إدراكاً شاملاً لمستجدات الواقع الدولي، فلا تخلط بين الطموح والتمنيات وأحلام اليقظة وما تفرضه التغيرات المتلاحقة في عالم شديد التغير من سياسات جديدة.

وأحسب أن البلدان العربية قادرة على ذلك إذا عقدت العزم مجتمعة في أن تسابق الزمن في العشر سنوات القادمة لإدراك ما فات اعتماداً على إمكانياتها الكامنة وأهمها على الاطلاق البشر، وأخص منهم الشباب الواعد المهيمن على التركيبة السكانية للشعوب العربية.
مع خالص الشكر مرة أخرى للدعوة الكريمة وحسن استماعكم.

كلمة الدكتورة رولا دشتي

الأمينة التنفيذية للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الإسكوا

معالي السيد أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية

معالي الدكتورة هالة السعيد وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري في جهورية مصر العربية

أصحابَ السعادة والمعالي، الحضورُ الكريم

صباح الخير،

نجتمع اليوم في مناسبة الأسبوع العربي للتنمية المستدامة، بعد أربع سنوات على إطلاق خطة عام 2030. نقِف على حال أهداف التنميةِ المستدامة في المنطقة العربية، ونبحَث في سُبُل تنفيذِها.

نلتقي والاضطّرابات تهُز لبنان والعراق والجزائر والسودان وسوريا وليبيا واليمن.

نتحدّث، وتحضُرُني كلمات طفلة عربية اسمُها "منار"، أخبرتني منار أنّها تمشي إلى المدرسة والقَصْف والموت يَتَربّصان بها. وأنّها تجوع أحيانا، لأن تناول وجبة من الطعام تَرَف في بلدِها. أخبرَتْني بِفَخْر أنها تبيع البطاطا في ملعب المدرسة، كي تدفع تكاليف دراستِها. وأخبرَتْني عن "مريم"، التي أخرجَها والدُها من المدرسة قَسْرا وهي تبكي، لِيَزُفَّها إلى رجل مسن وهي لم تَزَل طِفلة.

نتحدث وأمامي مشهد شابة اسمُها "جنى"، أطلقَت أمس صرخة في شوارع أحد بلدانِنا، غضبا على تضحيات بذَلَتْها لِنَيْل شهادة جامعية، فإذا بهذه الشهادة تبقى معلَّقة على الجدار، لا انْتشَلَت جنى من البطالة، ولا أنْقَذَت أمَّها من مرض أوْدى بحياتِها، فقط لأنّها عجِزت عن تحمُّل نفقات علاجِها.

وَجَع مَنَار ودمعة مريم وصرْخة جَنَى، أيُها الحضور الكريم، وَجَع وصرخة ودمعة ملايين الشابات والشباب في بلدانِنا، ودليل سافر على تقصيرِنا.

ففي منطقتِنا بلدان يَحُوز فيها أغنى 1% من السكان أكثرَ من 15% من الدخل القومي، مع فوارق صارخة بين المدن والأرياف.

منطقتُنا هي الوحيدة في العالم التي ارتفع فيها معدل الفقر المدقع في السنوات الست الأخيرة، حتى بلغ 20% من السكان.

في منطقتِنا عشرات الملايين الّذين، وإن نَجَوا من الفقر المدقع، فهم فقراء أو معرَّضون للفَقر المتعدد الأبعاد.

وفيها نحو عشرين مليون طفل محروم من التعليم.

وبطالة هي الأعلى في العالم تطال 26% من الشباب، ونحو خمسين مليون شخص يعانون من سوء التغذية.

وواحد وخمسون مليون شخص محروم من خدمات مياه الشُرب، يُخشى أن يتفاقَم حرمانُهُم بِفِعْل تغيّر المناخ.

في منطقتِنا، تَحُل مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في ثاني أدنى المراتب في العالم.

ومن السبعين مليون شخص الهاربين من النزاعات في العالم، 42% هم من منطقتِنا.

تلك أرقام مخيفة.

ومع ذلك، يَحْدونا التفاؤل. فالاستعراضات الوطنية الطوعية تفيد بأن معظم بلدانِنا اعتمَدَت خططا تنموية أكثر شُمولا للجميع. وضعَت سياسات لحماية البيئة. ورسّخت حقوق الإنسان في الدساتير. وعزَّزت مشاركة المرأة في الحياة السياسية. وخفّضت معدلات وفيات الأمهات والأطفال.

يحدونا الأمل، لأن شبابَنا العربي ينضَح شَغَفا وعزْما على التغيير. ولأن حكوماتِنا ملتزِمة بتحقيق الاستقرار والعدل والازدهار. التزام لا تزال الإسكوا، بالشراكة مع جامعة الدول العربية، مصمِّمة على مواكبة البلدان العربية في تحقيقِه.

ختاماً،

أتمنى للجميع لقاء مُثمِرا يضع خططا تنموية ابتكارية تجسِّد إيمانَنا بأن ازدهار البلدانِ من كرامة الإنسان. خطط لا تُهمِل أحدا، عسانا نحمِل لـجنى ومنار ومريم، والمُهْمَلين على درب التنمية، وَعْداً بمستقبل أفضل.

وشكرا.

كلمة السفير إيفان سوركوس

رئيس وفد الاتحاد الأوروبي بالقاهرة

السلام عليكم جميعاً..

معالي السيد أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية

معالي الدكتورة هالة السعيد وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري بجمهورية مصر العربية

الدكتور محمود محي الدين النائب الأول لرئيس البنك الدولي

الدكتورة رولا دشتي الأمينة التنفيذية للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا

السيدة راندا أبو الحسن الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جمهورية مصر العربية

معالي السفراء.. الحضور الكرام

سيداتي وسادتي..

يسرني أن أشارك في الأسبوع العربي للتنمية المستدامة، وأن ألقي الكلمة بالإنجليزية

Our societies have witnessed a tremendous progress over the last decades, when it comes to development sides and innovation, unfortunately, it did not reach all of us equally.

At the same time, our Arab and European countries are facing nowadays multiple challenges, even serious crisis that are threatening progress achieved in human developing and livelihood of today as well as our future generations meeting the needs of tomorrow… This is the main challenge to which sustainable development must respond.

Sustainable development for each and every one should not be a luxury but a given, considering the wealth of knowledge of our societies and technology leap of last decades.

Sustainable development is not simply about providing bread and butter, but is about giving dignity, hope and perspectives to our people.

It is also about equality and justice, more equal, just and happy societies ensure strong cohesion and long-term stability for our countries, something we all aspire to looking at with all these crises around us, that is why it seems to me that this initiative is most important, and I would like to thank the League of Arab States for organizing it.

Since 2016 LAS and EU have lent special attention to the UN 2030 agenda for sustainable development and its 17 sustainable development goals to ensure that governments policy makers adopt it as part of their national strategies.

After the millennium development goals, the EU has been at the forefront to develop the SDG agenda and is now supporting countries

inside the EU, but also outside to achieve its goals, in every single country of the Arab region our engagement and programs to follows national development strategies and the 2030 agenda.

The joint declaration from the EU and LAS in its first summit in February this year, also it reiterated the leader's full commitment to the universal 2030 agenda, it reflected a strong willingness from us all to tackle development challenges to be able to achieve 2030 agenda to prosperous and stable societies.

Today, the Arab region is affected by multiple developments and crises, which are a combination of phenomena such as climate change, mass loss of species, sole erosion, increasing social and economic divisions and instabilities, depleting fossil fuels and resources, increasing forced migration and overburdened governance.

However, progress has also been made with the past years in ending extreme poverty, which is SDG1, and promoting affordable and clean energy, energy efficiency and diversification is for sure a very positive story in this region.

At the same time, today the most important gaps when it comes to achieve the SDGs in the region is to target to reduce undernourishment and to provide access to drinking water, in some Arab countries as Egypt the water stress is about 70% indicating the strong probability of future water scarcity.

It is crucial for the region to build capabilities in order to be able to manage its resources, especially since population growth causes increasing demands.

Talking about sustainable development is perhaps about talking the issue of climate change, more efforts needs to be done in regard to environmental goals in a region where the main level of air pollution was in 2016 more than 5 times the guideline value defined by the World Health Organization, this means that 9 of 10 peoples living in urban areas lacked clean air.

Whereas many countries in the world are facing problems achieving SDGs, there is one fundamental challenge that Arab societies have to deal with, which is wars and conflicts, directly or through a neighbor state.

Implementing the 2030 agenda and achieving the SDGs in Arab countries cannot be realized in isolation from addressing the many violent conflicts in the region.

Almost all Arab countries are adjacent to countries experiencing instability, or are suffering such a problem themselves, which undermines the potential advantages of the region cooperation and the critical role this can play in enhancing the implementation of national SDGs.

As a consequence of the highest political involvement and policy coherence is paramount between a variety of actors: policy makers, civil society and researchers.

The EU will animate some sessions during this week and we are very happy to be partners with LAS on sustainable development as development can only be achieved through collaboration and partnership across borders and across regions.

The EU and LAS have developed since over 10 years now a close partnership in a very broad range of areas, the first of is EU-LAS summit which gathered 40 heads of states or governments, early this year in Sharm el Sheikh, was a strong political signal of engagement and mutual interest at the highest level.

In addition to our strong political partnership, EU has also been supporting the capacity of LAS in areas such as crisis prevention and response.

The EU has also been working with LAS on Euro-Arab intercultural dialogues on a range of topics as gender, employment, energy, environment and human rights, challenges which are hampering sustainable development across the Mediterranean.

Ladies and gentlemen, it is the events like this one that provide unique opportunities for exchanging ideas for further cooperation for implementing SDGs effectively and to open new horizons of opportunities.

I wish you all a successful event and further collaborations under the EU programs and beyond.

شكراً جزيلاً على حسن استماعكم.

كلمة السيدة راندا أبو الحسن

الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مصر

معالي السيد أحمد أبو الغيط أمين عام جامعة الدول العربية

معالي الدكتورة هالة السعيد وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري بجمهورية مصر العربية

الدكتورة رولا دشتى الأمينة التنفيذية للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

الدكتور محمود محي الدين النائب الأول لرئيس البنك الدولي لأجندة التنمية 2030

السيد السفير إيفان سوركوس رئيس وفد الاتحاد الأوروبي بالقاهرة

السيدة وزير مفوض ندى العجيزي مدير إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي جامعة الدول العربية

حضرات السيدات والسادة من الزملاء الكرام والحضور الكرام،

اسمحوا لي بأن أستَهل حديثي بشُكر موصول لجامعة الدول العربية، ووزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري بجمهورية مصر العربية على دعوتهم الكريمة للمشاركة في هذه الدورة من الأسبوع العربي للتنمية المستدامة، والذي صار يتَبوأ مكانة رفيعة كأحد أهم الفعاليات المعنية بمتابعة الإنجاز المُحرز نحو تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة 2030 في منطقتنا العربية.

وتتخذ هذه الدورة الثالثة من الأسبوع العربي للتنمية المستدامة قضية "بناء شراكات متكاملة من أجل مستقبل مستدام" كمحور اهتمامها الرئيسي وهي قضية يضعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على رأس أولويات ما يقدمه من دعم لجهود الدول حول العالم في سعيها لتحقيق الأهداف السبعة عشر لخطة التنمية المستدامة 2030.

ففي جميع أنحاء العالم، بما فيها هنا في المنطقة العربية، نَرصد تصاعُداً مُطرداً في تحديات التنمية تزداد معه وطأتها إلحاحاً وتعقيداً على أصعدة مختلفة: من توسع حضري، وتَغيُر مناخي، وضغوط ديموغرافية، وغياب للأمن والسلام، على نحو لا يمكن مواجهته سوى من خلال نُهج متكاملة، متعددة التخصصات، وشراكات واسعة تعزز التعاون بين كافة الجهات والقطاعات الفاعلة، حكومية كانت أم غير حكومية.

هذه المُقاربة المتكاملة ما عادت خياراً، بل صارت ضرورة لتحقيق أثر تنموي يرتقي لمستوى طُموح خطة 2030، ولذلك، عمد مؤخراً برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تطوير دوره الرائد ضمن منظومة الأمم المتحدة الإنمائي ليشمل أربع مجالات من العمل المتخصص لدعم جهود البلدان الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة وفقاً لخطة 2030، وهي تشمل ما يلي:

- **تَصميم السياسات والبرامج من أجل المستقبل**

- **خلق مصادر جديدة لتمويل التنمية وتسهيل النفاذ إليها**
- **تعزيز نُظم جمع وتحليل واستخدام البيانات من أجل التنمية**
- **ودفع عجلة تبادُل الخبرات والتعلم والابتكار التنموي**

حَضرات السيدات والسادة،

تعنى أهداف التنمية المستدامة في جوهرها بتمكين كافة فئات المجتمع كأصحاب المصلحة ومن ثم مصادر الفِعل الرئيسية في مجال التنمية، ويتطلب تحقيق تلك الأهداف السبعة عشر مستوىً غير مسبوق من التعاون بين مختَلف مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية، المجتمع المدني، المنظمات غير الحكومية، المؤسسات الخاصة، قطاع الأعمال الخاص، وقبلهم جميعاً وبشكل حاسم الأهمية، التعاون مع المواطنين، رجالاً ونساءً، على حدٍّ سواء، وخاصةً الشباب الذين يمثلون في المنطقة العربية الشريحة العمرية الكبرى، إذ يظل حوالي الثُلثَين من سكان المنطقة دون سن الثلاثين.

وكما تبين الورقة البحثية المؤسسة لتقرير التنمية الإنسانية العربية القادم والتي أصدرناها مؤخراً تحت عنوان "حتى لا يتخلف أحد عن ركب التنمية: نحو المُواطَنة الشاملة في البلدان العربية"، فإن تحقيق التقدم "نحو حياة أفضل" في المنطقة العربية، وهو أحد الموضوعات الرئيسية التي يتناولها الأسبوع العربي للتنمية المستدامة، قَوضته إلى حد كبير العديد من قوى عدم المساواة في التعليم والصحة ومستويات المعيشة. ومع تزايد الزخم نحو إبرام عقود اجتماعية جديدة في البلدان العربية تحقق المواطنة الشاملة والرخاء (الحياة المجتمعية العادلة) للجميع، تؤكد هذه الورقة على أهمية التفاعل والحوار وبناء جسور الشراكة بين الدولة وكافة مؤسسات المجتمع من أجل التوافق حول تحديد معايير المواطَنة بمفهومها الشامل.

لقد سرني أن ألحظ لدى مطالعتي لمذكرة المفاهيم لهذا الأسبوع العربي تأكيدها على أهمية تبني التنوع المجتمعي سبيلاً رئيسياً للتنمية المستدامة، وهو توجه نتفق معه تماماً في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. فالمُواطَنة الشاملة لا تَقبل أي شكل من أشكال التمييز بين المواطنين كافة على أي ما يتعلّق بالجنس، العمر، الدين، العرق، الطبقة المجتمعية أو أي عامل آخر يرتبط بهوية الأنسان.

وهنا أود أن أشير إلى العديد من أشكال التمييز التي ما زالت المرأة العربية تواجهها حتى يومنا هذا، فعلى سبيل المثال لا الحصر، هنالك ثلاثة دول عربية فقط تكفل حقوق النساء في نقل جنسيتهن لأطفالهن ولأزواجهن الأجانب، في حين أن سبعة دول عربية أخرى تدعم هذا الحق الإنساني/الأُسري

من حيث نقل جنسيّاتهن لأطفالهن ضمن عقد زواجهن، في حين تُنكر كل الدول المُتبقية على نسائها هذا الحق الأساسي.

تعقيباً على ذلك، يجِد تدني فرص مشاركة النساء في صنع القرارات السياسية والمدنية والأسرية في معظم البلدان العربية من قُدرة المرأة على التعبير عن قضاياها والمطالبة بحقوقها المتساوية.

نحن في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نلتزم بمواصلة التعاون مع جامعة الدول العربية والعمل معها على القضايا الحاسمة المرتبطة بالنهوض بأوضاع المرأة العربية بشكل عام وبحماية النساء في ظروف النزاعات، والقضاء على العنف ضد المرأة، على وجه خاص. نحن نتوسّم خيراً في المبادرة الإقليمية المعنية بـ "عدالة النوع الاجتماعي والقانون في المنطقة العربية"، التي قمنا بأطلاقها العام الماضي بالشراكة مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، حيث تم الاتفاق الرسمي بيننا بتوفير منصة فعالة لتبادل الخبرات وتعزيز التعاون بين الجهات المعنية الفاعلة، حكومية كانت أم غير حكومية، على المستويَين الوطني والإقليمي، من أجل تحقيق تَغيير إيجابي لصالح المرأة العربية.

حضرات السيدات والسادة،

تُؤكد المُعطيات أن الثورة الصناعية الرابعة وما تنطوي عليه من تغييرات وابتكارات تكنولوجية متسارعة التي تشمل، على سبيل المثال، التكنولوجيات الرقمية، الذكاء الاصطناعي، التشغيل الآلي (أو الأتمتة)، والتكنولوجيات الحيوية، بأنها سوف يكون لها تأثيرات عميقه على مستقبل المجتمعات، الاقتصاد، وفرص العمل؛ بل، وكافة مَناحي معيشة الإنسان في المنطقة العربية، كما في باقي أنحاء العالم.

إن قُدرة بلدان المنطِقة على الوفاء بوعد خطة 2030 للتنمية المستدامة ستعتمد على مدى نجاحها في التكيّف مع تلك التغييرات، وتلك التغييرات قد لا يمكن تجنبها، ولكن القدرة على التنبؤ بكامل تَبعاتها تظل محدودة وجزئية إلى حد ما، ولذلك، فإن تحديد أفضل سُبل التعاطي معها والاستجابة لما تُوفره من فرص أو ما تُمثله من تهديد، يَشوبه الكثير من عدم اليقين. وعلى رأس التبعات هذه، تأتي مسؤوليتنا حاسمة الأهمية لهذه التغييرات بالنسبة لنا جميعًا أثرها على فرص العمل لملايين الشباب والشابّات الذين/اللواتي يسَعن لدخول أسواق العمل في المنطقة العربية.

لقد قَدّر تحليل منتدى الاقتصادي العالمي حول مستقبل الوظائف، الذي أُجري عام 2017، أن جميع أنشطة العمل في البلدان العربية ستتأثر بالتحول إلى الأتمتة بنسب متفاوتة تقارب 41% في

الكويت، و46٪ في كل من البحرين والمملكة العربية السعودية، و47٪ في دولة الإمارات العربية المتحدة، و49٪ في مصر، و50٪ في المغرب و52٪ في قطر، فكيف يُمكننا أن نستعد لمثل هذا التصور لـ "مستقبل العمل" في المنطقة العربية على نحو فعّال يحقق أفضل قدر من التمكين للشباب ويتجنب تكريس وتعميق مختلف أنماط عدم المساواة، لا سيما، عدم المساواة بين الجنسين؟

من الواضح أنه لا يوجد حل سحري لتلك المعضلة، ولكن مواجهتها ستتطلب بالتأكيد إصلاحات بعيدة المدى وتطوير جسور متينة للتعاون القوي بين قطاعي الأعمال العام والخاص، واستراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الجديدة للتعاون مع قطاع الأعمال الخاص تؤكد أن جزءاً مهماً من الحل سيكمن في توفير البيئة المُمَكِنة لقطاع الأعمال الخاص لكي يزدهر، وفي تشجيع وتنمية الأعمال التجارية التي يقودها ويمتلكها الشباب والشابات، وفي تحقيق الإنصاف ما بين الجنسين في مجال حوكمة الشركات، وأخيراً في تعزيز مشاركة مؤسسات قطاع الأعمال الخاص وانخراطها في ابتكار حلول لتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك، التحول نحو الاقتصادات الخضراء الشاملة للكافة، والتركيز على بناء المهارات المستقبلية.

حضرات السيدات والسادة،

إني على ثقة بأن المستقبل المستدام للمنطقة العربية لن تبنيه إلا سواعد أبنائها من الشباب والشابات، وهو ما يتطلب أن تتضافر كافة جهودنا من أجل تمكينهم وشحذ قدراتهم، ليس فقط على الاستجابة لمعطيات التغيير على أفضل وجه، بل حتى لكي يستطيعوا تطوير أنفسهم للتأثير على مجريات هذا التغيير وقيادته بإيجابية وعزم وحسم.

ولهذا، فقد وضعنا العمل على تزويد الشباب في المنطقة العربية بنُهُج ومهارات الابتكار من أجل التنمية المستدامة على رأس أولوياتنا ضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال برنامج القيادات الشابة الريادي الذي بدأناه عام 2015، وقد وفّرنا من خلاله الفرص لحوالي 7000 شاب وشابة في المنطقة للمشاركة في تصميم حلول ابتكارية لأكثر التحديات التنموية إلحاحاً في محيطهم المَحلي، وفي تطوير مؤسسات أعمال صغيرة يتابعون من خلالها تنفيذ حلولهم الابتكارية على أرض الواقع.

وفي الشهر الماضي، تم اختيار إحدى خرّيجات هذا البرنامج ضمن قائمة السيدات المائة الأكثر إلهاماً وتأثيراً في العالم للعام 2019 التي تُجمّعها هيئة الإذاعة البريطانية، البي بي سي. ويستمر هذا البرنامج في تمكين شباب وشابات المنطقة العربية لكي يُصبحوا صنّاعاً للتغيير، مُبدعين، وقادة فاعلين، فاعلات للتغيير الإيجابي في مجالات العمل المدني.

وخِتاماً، أود أن أؤكد على التزامنا الراسخ بمواصلة التعاون مع جامعة الدول العربية في مجالات دعم التكامل الاقتصادي الإقليمي، وتعزيز قدرات البلدان العربية على التصدي للتغير المناخي العالمي، وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء، وبِناء وحفظ السلام، بل، وكافة المجالات الأخرى ذات الأهمية الحاسمة لضمان مستقبل مستدام للمنطقة.

أتمنى لمُداولاتكم الهامة على مدى أيام "الأسبوع العربي للتنمية المستدامة" كامل التوفيق والنجاح، لكم كل الشكر والامتنان لحسن استماعكم.

كلمة معالي الوزيرة هالة السعيد

وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي السيد أحمد أبو الغيط أمين عام جامعة الدول العربية

معالي السادة الوزراء والسفراء

ضيوف مصر الكرام، السيدات والسادة الحضور الكريم

اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن سعادتي بالمشاركة معكم اليوم في افتتاح الأسبوع العربي للتنمية المستدامة في نسخته الثالثة للعام الحالي 2019، وأن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن اعتزازي كوزيرة للتخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري بجمهورية مصر العربية باستمرارية العمل الجاد والتعاون البناء مع جامعة الدول العربية، في تنظيم هذا الحدث المنتظر كل عام. ويشرفني أن أنقل لحضراتكم تحيات وترحيب السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية بمناسبة انعقاد أعمال الأسبوع العربي الثالث للتنمية المستدامة، وخالص تمنياته لأعمال الأسبوع العربي بالتوفيق والنجاح. وإذ أتشرف أن ألقي على حضراتكم بالإنابة عن سيادته كلمة بمناسبة افتتاح الأسبوع العربي للتنمية المستدامة.

السيدات والسادة الحضور الكريم

إنه لمن دواعي سعادتنا أن نجتمع اليوم سوياً على أرض الكنانة مصر والتي ترحب وتعتز دائماً بضيوفها من الدول العربية الشقيقة وكافة دول العالم الساعية للتنمية والمتطلعة لمستقبل أفضل يسوده الأمن والسلام والرخاء للجميع.

استكمالاً لما حققناه من نجاح خلال الأسبوع العربي للتنمية المستدامة في نسخته الأولى والثانية، والذي حرصت مصر على استضافته وتنظيمه بتعاون مثمر مع كل من جامعة الدول العربية والبنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة، وتحت شعار "نحو شراكة فاعلة" و"الانطلاق نحو العمل"، ها نحن اليوم نستكمل ما بدأناه سويًا من مسيرة عمل في إطار هذه الشراكة الفاعلة، وهذا التعاون المثمر يطلق مع النسخة الثالثة للأسبوع العربي للتنمية المستدامة تحت شعار "شراكة مستدامة لمستقبل أكثر استقرارًا"، مرتكزًا على ثلاثة مبادئ أساسية هي التكامل بين شركاء التنمية، والتحول إلى حياة أفضل، وآفاق جديدة لعالم متغير، مستهدفًا تحقيق التكامل بين جميع الشركاء وأصحاب المصلحة وتوفير منصات حوارية تخلق حلولًا مبتكرة للمعوقات التي تحول دون تنفيذ كامل أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، وذلك في إطار سعينا نحو مستقبل أكثر استقرارا ومستدام وآمن لجميع الشعوب العربية.

السيدات والسادة الحضور الكريم

نجتمع اليوم في وقت يشهد فيه العالم أجمع وفي القلب منه منطقتنا العربية ظروفاً ومتغيرات اقتصادية وسياسية متسارعة وفي غاية الأهمية، تفرض علينا مزيداً من الأعباء والتحديات وتؤثر سلبًا على الجهود التي تبذلها الحكومات لتحقيق التنمية، مما يتطلب منا مضاعفة الجهد والعمل الجاد، فبعد انقضاء أربعة أعوام على إطلاق أجندة التنمية المستدامة 2030، يقف عالمنا العربي اليوم أمام فرصة كبيرة لحشد الإمكانيات المتاحة وبذل كل الجهود لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ولتحديد خطواته المستقبلية وفقًا لأولويات المنطقة العربية.

فيجسد الأسبوع العربي للتنمية المستدامة أهمية العمل الجماعي وإقامة الشراكات الجادة على جميع المستويات، لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والسياسية، وهو الأمر الذي يتسق مع الجهود المصرية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال رؤية مصر 2030 والتي انطلقت في مطلع عام 2016، كما يتسق مع ما حققته مصر من نتائج ملموسة على المستوى المحلي، ومع دورنا الفاعل في تحقيق التنمية المستدامة على المستويين الإقليمي والدولي.

بالإضافة إلى ما توليه مصر من اهتمام خاص بالتعاون مع أشقائنا من الدول العربية لتحقيق التنمية المستدامة على المستوى العربي، تعطي مصر أهمية خاصة لأشقائها من الدول الأفريقية، فتشارك مصر بفاعلية في جهود تنفيذ أجندة تنمية أفريقيا 2063 وتحرص على التعاون والتنسيق المستمر مع الدول الإفريقية في مختلف المجالات الاقتصادية والتنموية وخاصة في ظل رئاسة مصر الحالية للاتحاد الأفريقي، والتي تكللت بالإعلان عن بدء سريان اتفاقية التجارة الحرة للدول الأفريقية وذلك خلال افتتاح القمة الاستثنائية للاتحاد الأفريقي في نيامي في دول النيجر الشقيقة، والتي من المنتظر أن تدعم آفاق التعاون التجاري والاقتصادي بين دول القارة.

السيدات والسادة الحضور الكريم

ساهم في انخفاض معدلات النمو الاقتصادي العالمي عدد من العوامل أبرزها تصاعد حدة التوترات التجارية، وما تشهده اقتصاديات الدول العديدة خاصة الدول الناشئة، من ضغوط اقتصادية. ومع توقعات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لتباطؤ معدلات النمو العالمي، فمتوقع أن تنخفض معدلات النمو العالمية في حدود 70% أخذًا في الاعتبار أن معدل النمو قد بلغ ذروته في عام 2017 ليصل إلى4%، وبدأ الانخفاض التدريجي إلى 3.6% في عام 2018 متوقع أن يصل إلى 3% في نهاية هذا العام، وهو الأمر الذي سيصاحبه ارتفاع في معدلات البطالة العالمية.

ويزيد من حدة تلك التحديات التي يواجها الاقتصاد العالمي ارتفاع في درجة عدم اليقين بشأن الإجراءات المتعلقة بالإنتاج الصناعي والاستثماري في معظم الاقتصاديات العالمية سواء المتقدمة منها أو الصاعدة، وفي خضم الرؤية المستقبلية لمعدلات النمو الاقتصادي العالمي يتوقع أن تقود اقتصاديات الدول الصاعدة والنامية نمو الاقتصاد العالمي بمعدلات نمو مرتفعة تصل في المتوسط إلى 5%بنهاية هذا العام، إلا أن الوصول إلى تلك المعدلات يستوجب التعاون بهدف زيادة الإنتاج وتعزيز طابع النمو الاحتوائي.

ويتوجب علينا كدول عربية العمل على تحقيق مزيد من التعاون الاقتصادي بين دولنا والعمل على تعزيز الابتكار في كافة المجالات مع تكثيف الجهود نحو تنمية رأس المال البشري لدينا بهدف الوصول إلى مستقبل أكثر استقراراً للدول العربية، وحرصا من مصر على تدعيم الشراكات الدولية فقد أكدت أمام قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والتي عقدت في سبتمبر 2019 على أن جهود الإسراع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة تتطلب التحرك في إطار المحاور التالية:

<u>أولاً</u> الالتزام السياسي من جانب جميع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية إزاء قضية التنمية المستدامة، وحشد الجهود نحو استدامة العمل الجماعي الجاد لبلوغ غاياتها وفقاً للأولويات الوطنية للدول.

<u>ثانياً</u> مضاعفة الجهود الرامية لتوفير التمويل اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فوفقاً لتقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية عام 2014، بلغ حجم الاحتياجات التمويلية لكافة دول العالم لتلبية أهداف التنمية المستدامة ما يتراوح بين خمسة وسبعة تريليون دولار سنوياً حتى عام 2030، وتحتاج دولنا العربية وحدها نحو 230 مليار دولار سنوياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وكشف التقرير على أن الفجوة التمويلية الحالية تقدر بنحو أكثر من 100 مليار دولار سنوياً.

<u>ثالثاً</u> دعم الاستثمار في العنصر البشري من أجل تحقيق التنمية المستدامة، والعمل على زيادة كفاءة المؤسسات الوطنية وتكثيف الروابط بين النمو والتكنولوجيا من ناحية وبين جميع أركان العملية التنموية من ناحية. فالزيادة السكانية المستمرة في الدول العربية تمثل تحدياً كبيراً ولكنها في نفس الوقت هي ميزة وفرصة ديموجرافية هائلة تستلزم منا ضرورة الاستثمار في العنصر البشري من خلال زيادة مخصصات التعليم وجودته وزيادة مخصصات الصحة والتدريب وما يوجه إلى الرقمنة والذكاء الاصطناعي، وهذا هو ما وضعته مصر نصب أعينها عند تحديد محاور استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر2030، من خلال شراكة فاعلة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وتعاون وثيق مع شركاء التنمية الدوليين، مع إيلاء اهتمام خاص وتشجيع مشاركة كل من الشباب والمرأة في تنفيذ برامج هذه الإستراتيجية، فيشكل هدف تشجيع مشاركة وتمكين الشباب والمرأة

أحد نقاط الالتقاء لمختلف خطط ومحاور وأهداف برامج التنمية، وهو الأمر الذي جعله ضمن الأهداف الشاملة لكافة مرتكزات وقطاعات الدولة المصرية.

كما تراعي استراتيجية مصر 2030 مبدأ تكافؤ الفرص وسد الفجوات التنموية والاستخدام الأمثل للموارد ودعم عدالة استخدامها بما يضمن حقوق الأجيال القادمة، كل ذلك انعكس على المؤشرات الإيجابية التي حققتها مصر في مؤشراتها الاقتصادية والاجتماعية. فمنذ تطبيق البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والذي بدأ منذ نوفمبر2016، حققت مصر أعلى معدل نمو سنوي منذ عشر سنوات بلغ 5.6% خلال العام المالي 2018/2019 ومتوقع أن يصل هذا النمو إلى 5.9%في نهاية هذا العام وذلك مقارنة بـ 2.9% في عام 2013-2014، كما حقق معدل التضخم العام انخفاضاً غير مسبوق في سبتمبر 2019 يصل إلى 4.3% مقارنة بـ 17.5% في ذات الشهر من العام السابق.

وتأكيداً على إيجابية معدلات النمو الاقتصادي فقد انخفضت معدلات البطالة إلى 7.5% خلال الربع الثاني من عام 2019 مقارنة بـ 13.2% في عام 2014، كما ارتفعت احتياطيات الدولة من النقد الأجنبي لتصل إلى 45 مليار دولار في سبتمبر 2019 لتغطي احتياجاتنا الاستيرادية لقرابة التسعة أشهر مقارنة بـ 13.4 مليار دولار في عام 2013 والتي كانت لا تتعدى تغطية ثلاثة أشهر للواردات.

السيدات والسادة الحضور الكريم

حققت مصر أيضا استثماراً كبيراً في مجال البنية التحتية في العديد من المجالات مثل الاستثمار في الطرق والموانئ والكهرباء، وتعمل مصر على تهيئة البنية الأساسية اللازمة لجذب المستثمرين وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، فزيادة الاستثمار في البنية التحتية من خلال مشروع الشبكة القومية للطرق ومشروع قطاع الطاقة الجديدة والمتجددة وخاصة مشروع بنبان في أسوان كأكبر مشروع طاقة جديدة ومتجددة بالمشاركة مع القطاع الخاص، وكان الاستثمار في البنية التكنولوجية والتحول الرقمي والبدء فعلاً في تفعيل أول محافظة رقمية وهي محافظة بورسعيد، كما بدأت الحكومة المصرية خطوات جادة لأول مرة نحو إصلاحات هيكلية في القطاعات الإنتاجية المختلفة لضمان استدامة عملية النمو والتنمية، وإنشاء أول صندوق سيادي مصري لضمان مشاركة أكبر للقطاع الخاص المحلي والأجنبي لتعظيم الاستفادة من أصول الدولة وتوسيع قاعدة الملكية.

السيدات والسادة الحضور الكريم

أود أن أؤكد أن ما تم تحقيقه من مؤشرات ونتائج إيجابية ما هي إلا بداية لمسيرة طويلة من العمل الجاد والإرادة الحقيقية على المضي قدماً لاستكمال تلك المسيرة، وأود أن أؤكد أن كل ذلك لم يكن ليتحقق دون شراكة فاعلة بين كافة الأطراف: الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني وكافة شركاء الدولة المحليين والإقليميين والدوليين.

ختامًا، أتوجه بالشكر والتقدير إلى السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية على الشراكة الفاعلة بين الحكومة المصرية وجامعة الدول العربية ولكافة فريق جامعة الدول العربية، وكذا لشركائنا من مجموعة البنك الدولي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، وأخيرا، لزملائي في وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

وختامًا، أتمنى أن تكلل ندوات محفلنا الهام بالنجاح في دفع الجهود الرامية لتحقيق التنمية المستدامة لصالح المواطن العربي ودوام التوفيق والرفعة للأوطان العربية وشعوبها الكريمة، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

توقيع مذكرة التفاهم بين
الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي

عقب انتهاء الجلسة الافتتاحية، تم توقيع مذكرة تفاهم بين الأمانة العامة للجامعة العربية والهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي بهدف إلى وضع وتفعيل سياسات استراتيجية مشتركة لخدمة أهداف التنمية المستدامة 2030 والأمن الغذائي بما يخدم الهدف الثاني من الاستراتيجية وهو المعني بالقضاء على الجوع.

قام بالتوقيع من جانب الأمانة العامة للجامعة العربية السيد السفير كمال حسن علي الأمين العام المساعد للشئون الاقتصادية، ومن جانب الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي السيد محمد بن عبيد المزروعي رئيس الهيئة.

الجلسة الأولى

"الدول العربية وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في عالم متغير"

الرئيس: معالي الدكتورة هالة السعيد وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري بجمهورية مصر العربية

الميسر: الإعلامي المصري محمد حسان

المتحدثون:

- **معالي الدكتور الطاهر الجهيمي وزير التخطيط بدولة ليبيا**
- **معالي الدكتور نجيب منصور وزير التخطيط والتعاون الدولي بالجمهورية اليمنية**
- **السفير راشد بن عبد الرحمن آل خليفة سفير مملكة البحرين في مصر والمندوب الدائم لمملكة البحرين لدى جامعة الدول العربية**
- **الدكتور هاشم حسين رئيس مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بالبحرين**
- **السفير طارق علي فرج الأنصاري مدير إدارة التعاون الدولي بوزارة الخارجية لدولة قطر**
- **السيدة وصال حسين مساعد الأمين العام للمجلس القومي للسكان ومسؤول ملف التنمية المستدامة بوزارة العمل والتنمية الاجتماعية بجمهورية السودان**
- **السيدة حنان أهلي المدير التنفيذي لقطاع التنافسية بالهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء بدولة الإمارات العربية المتحدة**
- **السيدة حفيظة جعود المديرة الوطنية لمشروع أهداف التنمية المستدامة بوزارة الشؤون الخارجية بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**
- **السيد الحو بعوان إطار بقسم الدراسات والتخطيط بوزارة الطاقة والمعادن والبيئة بالمملكة المغربية**

بدأت هذه الجلسة عقب الجلسة الافتتاحية مباشرة وتم تقسيمها إلى شقين، شق وزاري ترأسته معالي الدكتورة هالة السعيد وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، وشق رفيع المستوى.

وقد تحدث في الشق الوزاري للجلسة كل من معالي الدكتور الطاهر الجهيمي وزير التخطيط بدولة ليبيا ومعالي الدكتور نجيب منصور وزير التخطيط والتعاون الدولي لدى الجمهورية اليمنية، حيث أشار كل منهما إلى السياسات والخطط والاستراتيجيات التي تقوم بها دولتيهما في مجال تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وتضمن الشق الرفيع المستوى تقديم ستة دول عربية لاستعراضات لبعض قصص النجاح في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والخطوات التي سيتم اتخاذها للوصول إلى أقصى الدرجات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني بحلول 2030.

قام بتيسير أعمال هذا الشق من الجلسة الإعلامي محمد حسان، وتحدث خلالها كل من السفير راشد بن عبد الرحمن آل خليفة سفير مملكة البحرين في مصر والمندوب الدائم لمملكة البحرين لدى جامعة الدول العربية، والذي أشار إلى بعض الخطوات التي اتخذتها المملكة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وإلى أوجه التعاون والشراكة مع الجهات الأممية.

كما قدم الدكتور هاشم حسين رئيس مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) بالبحرين عرضاً حول نموذج للشراكة القائمة لمملكة البحرين مع منظمة اليونيدو، وأشار في عرضه الى إنشاء مركز البحرين للصناعات الناشئة في العام 2003 كأول مركز متكامل في الوطن العربي للصناعات الناشئة، والذي دشن تحت رعاية كريمة من صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء.

قدم السفير طارق علي فرج الأنصاري مدير إدارة التعاون الدولي بوزارة الخارجية لدولة قطر استعراضاً حول رؤية قطر الوطنية 2030 والاستراتيجيات والسياسات المعنية بالتنمية المستدامة ونبذة عن جهود دولة قطر الخارجية بالإضافة الى استعراضه لاهم المؤشرات التي تم تحقيقها خلال الأربعة سنوات المنقضية منذ الإعلان عن خطة التنمية المستدامة عام2015.

ثم تحدثت بعد ذلك السيدة وصال حسين مساعد الأمين العام للمجلس القومي للسكان، مسؤول ملف التنمية المستدامة بوزارة العمل والتنمية الاجتماعية لجمهورية السودان، عن بعض الإجراءات التي قام بها السودان في مجال تنفيذ أهداف 2030 على المستوى الوطني.

تلى ذلك تقديم السيدة حنان أهلي المدير التنفيذي لقطاع التنافسية بالهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، دولة الإمارات العربية المتحدة استعراضاً حول رؤية حكومة الإمارات وتطلعها لتكون أفضل دولة في العالم بحلول عام 2071 (مئوية الإمارات) كما قامت بعرض تسجيل مصور لبعض الشخصيات التي تتولى حقائب وزارية بدولة الإمارات أعربوا فيه عن توجه الدولة بخطى ثابته نحو المضي قدماً في تحقيق رؤية الإمارات الوطنية لعام 2021.

كما قدمت السيدة حفيظة جعود المديرة الوطنية لمشروع أهداف التنمية المستدامة بوزارة الشؤون الخارجية بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية استعراضاً تضمن عناصر لخارطة طريق تعكس الإرادة السياسية القوية للحكومة الجزائرية لتحقيق أجندة 2030.

واختتمت أعمال الجلسة بتقديم السيد الحو بعوان والذي يشغل إطار بقسم الدراسات والتخطيط بوزارة الطاقة والمعادن والبيئة في المملكة المغربية لعرضاً حول أسس إعداد الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ورؤية المملكة للانتقال نحو الاقتصاد الأخضر الشامل.

التوصيات:

اقترح كل من معالي السادة الوزراء ممثلي دول مصر وليبيا واليمن من خلال الشق الأول من أعمال هذه الجلسة النظر في إنشاء آلية وزارية للتشاور والتنسيق في مجالات التنمية المستدامة بالمنطقة العربية وبمشاركة جامعة الدول العربية.

الجلسة الثانية

"الإدارة الاستراتيجية للإعلام التنموي:

تشكيل الوعي بأهداف التنمية المستدامة ومواجهة التحديات"

<u>الرئيس</u>: وزير مفوض الدكتور علاء التميمي مدير إدارة البحوث والدراسات الاستراتيجية بقطاع الإعلام والاتصال بجامعة الدول العربية

<u>المتحدثون</u>:

- **الدكتور محمد أبو حمور وزير المالية الأردني الأسبق والأمين العام لمنتدى الفكر العربي**
- **السيد سامي عبد اللطيف النصف وزير الإعلام الكويتي الأسبق**
- **الإعلامي عبد الرحمن رشاد رئيس الإذاعة المصرية السابق ورئيس صوت العرب السابق وعضو الهيئة الوطنية للإعلام المصري**
- **الكاتب حسين شعبان الأمين العام لمركز الدراسات العربي الأوروبي في باريس**
- **الدكتور أحمد نصيرات المستشار الأول للأداء الحكومي في الأمانة العامة للمجلس التنفيذي لإمارة دبي**
- **الدكتور فيصل الحفيان مدير معهد البحوث والدراسات العربية**
- **الدكتور عبد اللطيف بن صفية مدير المعهد العالي للإعلام والاتصال بالمملكة المغربية**
- **الدكتورة حنان يوسف أستاذة الإعلام العربي وعميدة كلية اللغة والإعلام بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري**

هدفت الجلسة إلى طرح رؤى مستقبلية تسهم في تفعيل دور الإعلام في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تحديد الأدوار المنوطة به في إطار الخريطة الإعلامية العربية للتنمية المستدامة 2030، كذلك هدفت إلى بيان دور وسائل الإعلام العربي في مجال الوعي وتعزيز ودعم قضايا التنمية المستدامة، وبيان دور التخطيط الإعلامي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومسؤولية وسائل الإعلام العربي تجاه عملية التنمية المستدامة، وبيان متطلبات تحقيق الخريطة الإعلامية العربية للتنمية المستدامة 2030.

شارك في أعمال الجلسة الحوارية العديد من الشخصيات الفكرية والأكاديمية وكبار الإعلاميين المتخصصين في الشأن الإعلام التنموي، إضافة إلى ممثلي المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء لدى جامعة الدول العربية، والجهات المعنية بالشؤون الإعلامية في الدول العربية، والمنظمات والاتحادات الممارسة لمهام إعلامية.

أدار الجلسة السيد وزير مفوض الدكتور علاء التميمي مدير إدارة البحوث والدراسات الاستراتيجية بقطاع الإعلام والاتصال بجامعة الدول العربية، وأشار إلى أن الإطار المرجعي للجلسة الحوارية يتمثل في الهدف السابع عشر من الأهداف التنموية المعني بالشراكة الذي يعتبر الإعلام شريك في مشروع تحقيق التنمية المستدامة، فهو يلعب دوراً رئيسياً في تكوين الرأي العام العربي حول تلك المفاهيم وكيفية تحقيقها للإسراع باتخاذ الإجراءات المناسبة ويعد الوسيلة الأكثر فعالية للوصول إلى الجماهير العربية وصناع السياسات ودعم مسارات التنمية المستدامة.

وأشار الى القرارات الصادرة عن مجلس جامعة الدول العربية على مختلف مستوياته، وما تؤكده تلك القرارات من حرص على التضامن العربي ودعم العمل العربي المشترك خدمة للمصالح العليا للدول الأعضاء بجامعة الدول العربية، وعلى وجه الخصوص قرار مجلس الجامعة على مستوى القمة المتضمن اعتماد الخريطة الإعلامية العربية للتنمية المستدامة 2030، والقرارات الصادرة عن مجلس وزراء الإعلام العرب وما تبلوره من رؤية عربية مشتركة لمبادئ العمل الإعلامي العربي ومرتكزات الخطاب الإعلامي العربي ورسالته في الداخل والخارج، خاصة القرار المعني باعتماد الاستراتيجية الإعلامية العربية، والتي أكدت أن العمليات الاتصالية خاصةً وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة تعد السبيل الأمثل لتوضيح الخطط التنموية للدول الاعضاء بالجامعة العربية والكفيلة لحث الأفراد نحو الانخراط في العملية التنموية.

وأشار إلى أن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية تؤمن إيماناً راسخاً بدور الإعلام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك باعتباره وسيلة تكوين الرأي العام العربي، وأحد أهم أدوات صنع السياسات لمعالجة القضايا العربية، ولذا أصدرت الجامعة ميثاق الشرف الإعلامي، والاستراتيجية الإعلامية العربية، والخريطة الإعلامية العربية للتنمية المستدامة 2030 والتي أطرت دور الإعلام في المنطقة العربية.

كما أشار إلى أن الجهود التي بذلتها جامعة الدول العربية في هذا الشأن نجحت إلى حد كبير في وضع الإطار المنظم للممارسة الإعلامية بشكل يحقق التوازن بين المصالح العليا للدول العربية وبين حقوق الإعلاميين وحق كل عربي في التعبير عن رأيه بشأن مسارات التنمية المستدامة عبر وسائل الإعلام.

قامت إدارة الجلسة بتقديم عروض موجزة عن بعض نشاطات الأمانة العامة للجامعة العربية ذات العلاقة بالإعلام مثل:

- **فيلم قصير يتضمن أنشطة وفاعليات إدارة البحوث والدراسات الاستراتيجية التي نظمتها خلال عام 2019 في مجال التنمية المستدامة.**
- **عرض موجز عن الخريطة الإعلامية العربية للتنمية المستدامة 2030.**
- **عرض موجز عن تجربة الأمانة العامة بإنشاء المرصد الإعلامي للتنمية المستدامة على البوابة الإلكترونية للأمانة العامة.**

كما قامت إدارة الجلسة بطرح عدة تساؤلات للإجابة عليها في الجلسة الحوارية أهمها:

- **ما هو دور وسائل الإعلام العربي في مجال الوعي وتعزيز ودعم قضايا التنمية المستدامة؟ وكيف يمكن للتخطيط الإعلامي أن يساعد في ذلك.**
- **هل قدم الإعلام العربي برامج هادفة أسهمت في حل مشاكل التنمية المستدامة.**
- **ما مدى مسؤولية وسائل الإعلام العربي تجاه عملية التنمية المستدامة.**
- **ما مدى قدرة الإعلام العربي في تناسق جهود القطاعين العام والخاص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.**
- **ما هي التحديات والعصوبات التي تواجه الإعلام العربي في مجال التنمية المستدامة.**
- **كيف يمكننا تفعيل دور المؤسسات الإعلامية العربية في مجال التنمية المستدامة.**

تضمنت الجلسة الحوارية عرض ومناقشة ثمانية أوراق علمية هي:

- **ورقة علمية بعنوان "التنمية المستدامة والمواطنة في العالم العربي"، قدمها الدكتور محمد أبو حمور وزير المالية الأردني الأسبق، والأمين العام لمنتدى الفكر العربي.**
- **ورقة علمية بعنوان "دور الإعلام في عملية التنمية المستدامة"، قدمها السيد سامي عبد اللطيف النصف وزير الإعلام الكويتي الأسبق.**
- **ورقة علمية بعنوان "الإعلام التنموية: تجربة جمهورية مصر العربية"، قدمها الإعلامي عبد الرحمن رشاد رئيس الإذاعة المصرية السابق ورئيس صوت العرب السابق وعضو الهيئة الوطنية للإعلام المصري.**
- **ورقة علمية بعنوان "نظرة المجتمع الدولي للمشاريع التنموية العربية من خلال ما يصلهم من وسائل الإعلام"، قدمها الكاتب حسين شعبان الأمين العام لمركز الدراسات العربي الأوروبي في باريس.**
- **ورقة علمية بعنوان "الإدارة الاستراتيجية لمؤسسات الإعلام العربي"، قدمها الدكتور أحمد نصيرات المستشار الأول للأداء الحكومي في الأمانة العامة للمجلس التنفيذي لإمارة دبي.**
- **ورقة علمية بعنوان "دور مراكز البحوث والدراسات في النهوض بواقع التنمية المستدامة"، قدمها الدكتور فيصل الحفيان مدير معهد البحوث والدراسات العربية.**

- ورقة علمية بعنوان "الإعلام التنموي: تجربة المملكة المغربية"، قدمها الدكتور عبد اللطيف بن صفية مدير المعهد العالي للإعلام والاتصال بالمملكة المغربية.
- ورقة علمية بعنوان "رسالة الإعلام وأهداف التنمية المستدامة"، قدمتها الدكتورة حنان يوسف أستاذة الإعلام العربي وعميدة كلية اللغة والإعلام بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري.

وقد دارت مناقشات جادة وعميقة ومستفيضة تم من خلالها تبادل الأفكار والرؤى والخبرات العملية من جانب المشاركين كافة، وقد تلقت إدارة الجلسة أكثر من 30 تعقيب وتساؤل من السادة الحضور، وقد توصل المشاركين إلى عدد من التوصيات لتفعيل دور مؤسسات الإعلام العربي في مجال التنمية المستدامة.

التوصيات:

توصل المشاركين في الجلسة الحوارية إلى إن التنمية المستدامة لكي تتحقق تتطلب التزاما وعملاً وعلماً ومعرفة من جانب المواطنين وصناع القرار على حد سواء، وأهم دور يقوم به الإعلام هو نشر المعرفة التي تُسهم في خلق المناخ الاجتماعي الذي يدعم التنمية المستدامة ولا يقف عائقا أمام تحقيقها وحرى على الإعلام أن يعمل بالتناغم مع عناصر النمو الأخرى لينقل الدول العربية إلى التحديث، أما في التطبيق العملي فإن الدول العربية التي استثمرت مبالغ طائلة في البنية الإعلامية الأساسية تنبهت أن هناك فجوة واسعة تفصل أنظمتها الإعلامية عن مثيلاتها في دول العالم الأخرى. فالإعلام الناضج الذي يعتمد على التحليل العميق يستطيع أن يتعامل مع القضايا المعقدة، ويتمكن من توصيل رسالته على المستوي المحلي والدولي.

وفي الختام أوصى المشاركون بما يلي:

- ضرورة تدريس مادة الإعلام التنموي في الجامعات العربية، وتبني تعريف لمفهوم الإعلام التنموي أكثر شمولا بما يتفق مع متطلبات العصر الراهن.
- ضرورة التأكيد على مراعاة الخصوصية التي تتسم بها التجربة العربية عند الاستفادة من التجارب التنموية الدولية.

- **التأكيد على أهمية التخطيط الإعلامي لتحقيق التكامل بين وسائل الإعلام المختلفة في العالم العربي.**
- **ضرورة تبني الأمانة العامة لخطة بحثية سنوية تتناول التنمية المستدامة من كافة جوانبها، من خلال استخدام مناهج بحثية وأدوات جمع بيانات حديثة في مجال دراسات وبحوث الإعلام التنموي.**
- **ضرورة الاهتمام بـ "الإعلام التشاركي"، بحيث يكون المواطن شريكا في اختيار القضايا والمضامين التي تشغل اهتمامه، وتعبر عن همومه.**
- **ضرورة تفعيل المرصد الإعلامي للتنمية المستدامة على الموقع الإلكتروني للأمانة العامة ليصبح قناة معلوماتية للدول العربية لتحقيق التنسيق والتكامل بين أجهزة الاعلام المختلفة، وبنك للأفكار الاستثمارية والتنموية غير التقليدية، والاستفادة من مواقع التواصل الاجتماعي في التركيز على المشروعات التنموية.**
- **ضرورة قيام الهيئات الإعلامية العربية بتنظيم دورات تدريبية في مجال الإعلام التنموي بهدف الارتقاء بالمستوى المهني للإعلاميين في المجالات المسموعة والمرئية والمقروءة والإلكترونية.**
- **توظيف البرامج الإذاعية والتليفزيونية في نشر مفهوم التنمية المستدامة، ومساندة الإعلام العربي بقطاعيه الحكومي والخاص في إدارة الاقتصاد العربي.**
- **توفير البيئة الملائمة للإعلام ليقوم بالدور التنموي الهادف، وتوجيه مؤسسات الإعلام في الدول العربية لدمج الإعلاميين الشباب في عملية التنمية المستدامة مع نشر ثقافة الفكر التنموي في المجتمعات المحلية.**
- **ضرورة أن يسهم الإعلام بدور حيوي في نشر الأفكار المتعلقة بالتنمية المستدامة، والارتقاء بمعارف المواطنين وثقافتهم، والحصول على دعمهم ومشاركتهم في المشروعات التنموية.**
- **ضرورة الاهتمام بدور الإعلام في التنمية المحلية في المجالات المختلفة، وتنويع المداخل النظرية المستخدمة في الدراسات الإعلامية، وتقديم رؤى بحثية جديدة حتى يستطيع الجيل القادم من الباحثين البناء عليها في دراساتهم المستقبلية.**
- **ضرورة إعداد «دليل مهني» يرشد أداء الإعلاميين في التعامل مع قضايا التنمية المستدامة.**
- **أكد المشاركين على ضرورة استمرار الأمانة العامة بعقد مثل هذه الجلسات الحوارية وورش العمل المتخصصة، وضرورة طباعتها على شكل كتيب للاستفادة منها مستقبلا.**

الجلسة الثالثة

"إشراك أصحاب المصلحة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة"

<u>الميسر</u>: الدكتور محسن عادل الرئيس السابق للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

<u>المتحدثون</u>:

- **معالي الدكتورة هالة السعيد وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري بجمهورية مصر العربية**
- **الدكتور عاطف حنورة مدير وحدة الشراكة مع القطاع الخاص في وزارة المالية بجمهورية مصر العربية**
- **السيد أيمن سليمان المدير التنفيذي لصندوق مصر السيادي**
- **المهندس شريف الجبلي رئيس شركة "إنارة"**
- **السيدة نهلة كمال عضو مجلس إدارة شركة نستله مصر وشمال شرق أفريقيا**
- **الدكتورة داليا عبد القادر رئيس لجنة التنمية المستدامة باتحاد بنوك مصر**
- **المهندس شريف حسني مؤسس شركة شادوف لتنمية وحماية وزراعة الأسطح**
- **السيدة منة الله صادق الرئيس التنفيذي لشركة مرافق حسن علام**
- **السيدة دينا حسن مدير التسويق والاتصالات بشركة "Doodle Factory"**

انطلاقاً من الإيمان الراسخ بمبدأ ضرورة تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وزيادة القدرات التنافسية، وتحفيز النمو الاقتصادي الذي يقوده القطاع الخاص كشريك رئيسي للحكومة في تحقيق التنمية وارتباطها برؤية "مصر 2030"، نظمت الجمعية المصرية لشباب الأعمال بالتعاون مع وحدة التنمية المستدامة بوزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح

الإداري هذه الجلسة حول دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية وعرض تجارب الشراكة الناجحة بين القطاعين الخاص والعام (PPP) والاستفادة من تجارب الوزارات المصرية والقطاع الخاص.

هدفت الجلسة إلى طرح رؤية القطاع الخاص حول مستقبل الاقتصاد ودور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق اقتصاد مستقر وقادر على تحقيق نمو مستدام وعلى مواكبة التغييرات العالمية، واسترشدت الجلسة بالرؤى التي وضعتها الحكومة سواء في الخطط الاقتصادية والرؤية الاستراتيجية 2030، وكذلك عرض قصص نجاح لشركات ومؤسسات تمثل القطاع الخاص في عدة قطاعات رئيسية والواجب تطويرها وخاصة في مجالات الطاقة، البيئة، التعليم، الابتكار الصناعي، وتنمية الطفل، والتمويل المستدام، ومبادئ الصيرفة المسئولة.

تبلورت محاور الجلسة حول:

- **إنشاء وحدة الشراكة بين القطاعين العام والخاص ورؤية الحكومة في التعزيز والتوسع في المشروعات بنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص للمساهمة في تعزيز التنمية الاقتصادية.**
- **موارد الطاقة التقليدية والمتجدّدة وتعظيم الاستفادة من مصادرها المتنوعة للمساهمة الفعالة في دفع الاقتصاد والتنافسية والحفاظ على البيئة مع تحقيق ريادة في مجالات الطاقة المتجدّدة والإدارة الرشيدة والمستدامة للموارد.**
- **أهمية العمل على البعد البيئي كأحد أهم المحاور الأساسية المرتبطة بتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية.**
- **تطوير قطاع التعليم وتنمية الطفل من خلال وضع برامج تعليمية وتنموية تهدف إلى تشجيع الابتكار وظهور المهارات الجديدة في ظل ظهور تكنولوجيات حديثة لضمان تحقيق الاستدامة.**
- **تفعيل مبادئ التمويل المستدام من للدفع بدور المؤسسات المالية نحو تحفيز القطاع الخاص لتبنى سياسات وممارسات تدعم تحقيق التنمية المستدامة.**

أشار الدكتور محسن عادل الرئيس السابق للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، والذي أدار هذه الجلسة بأن أهداف التنمية المستدامة 2030 بدأت تصبح حقيقة من خلال دعم وزارة التخطيط لها، بالإضافة إلى مشاركة القطاع الخاص ودعوة كافة الجهات لمعرفة رؤيتها في سبل دعم وتعزيز التنمية المستدامة.

وأضاف المهندس شريف الجبلي رئيس مجلس إدارة الجمعية المصرية لشباب الأعمال، أن الشراكة بين القطاعيين الخاص والعام لها محاور عديدة لتعزيز التعاون بين الطرفين لتحسين المناخ الاقتصادي بمصر، مضيفاً إلى أن الهدف الأصيل للتنمية لابد أن يكون بتواجد القطاعيين العام والخاص، وأكد الجبلي، بأن إتاحة الدولة للمناخ الاقتصادي هو العامل الرئيسي والذي يعول عليه لعمل التنمية ووجود ودعم ثقافة الاستدامة، في ظل زيادة الطلب في الاستثمار الخاص علي "التنمية المستدامة"، وكذلك بأن العالم كله أجمع علي وجود معايير محددة للاستدامة في كافة مناحي الاقتصاد وموضحا أن الجمعية تركز على إشراك جميع القطاعات في خطة الدولة للتنمية.

من ناحيته أوضح الدكتور عاطف حنورة مدير وحدة الشراكة مع القطاع الخاص بوزارة المالية، أن هناك أشكالاً مختلفة ومحاور متعددة للتعاون بين القطاعين الخاص والعام، وكذلك أهمية التأكيد بشأن التعاون بين الطرفين لدعم المناخ الاقتصادي وخدمة الطرفين، كما أكد بأن مصر تعتبر في مقدمة الدول التي قامت بتنفيذ الشراكة وإدخال القطاع الخاص في دعم أسس الاقتصاد، مضيفاً إلى أن "الثورات التي حدثت بمصر في الفترة الأخيرة"، ساهمت في تنمية الوحدات داخل المؤسسات الحكومية، وعليه قامت الحكومة بإنشاء وحدات متخصصة بالتواصل والتعامل ومشاركة القطاع الخاص تحسباً لأي تأخر أو بطء يصيب صلب العلاقة بين القطاعين العام والخاص، كما أشار إلى أن قطاعي النقل وتحلية المياه من أكثر القطاعات التي تشارك فيها الدولة القطاع الخاص في العمل بها وتنميتها.

ومن جانبها نوهت السيدة منة الله صادق الرئيس التنفيذي لشركة مرافق حسن علام، أن هناك تباينا كبيراً في مصر والعالم في أسس تطبيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ولا يوجد طريقة خاصة لتطبيق ودعم الاستثمارات بين القطاعين العام والخاص، وأن الاستناد يقوم على أسس محددة وواضحة يتفق عليها الطرفان بحيث ترضي الجميع، وتدفع بالاستثمارات الخاصة والأجنبية للتطور والزيادة والتي تكون سببا رئيسيا لدعم الاقتصاد.

كما أشار السيد أيمن سليمان المدير التنفيذي لصندوق مصر السيادي، أن أسس تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص تستند على عدة عوامل منها توحيد الأهداف بين القطاعين، وخلق الفرص الاستثمارية، مشيراً إلى أن التنوع الاقتصادي هو من أهم مزايا الاقتصاد المصري، وهدف هذا الصندوق هو خلق صورة واضحة للطرفين، لتعزيز تواجد الاستثمار الأجنبي والمصري

والحفاظ علي استمراريته، بالإضافة إلى أن صندوق مصر السيادي سينبثق من أربع صناديق مختلفة تدعم كل أنواع الاستثمار، والتي تمتلك حجماً كبيراً وهائلاً من الاستثمارات في مجالات الطاقة والطاقة المتجددة، والصناعة، والصناعات الغذائية والصناعات الدوائية".

ومن جهة أخرى أفادت الدكتورة داليا عبد القادر رئيس لجنة التنمية المستدامة باتحاد بنوك مصر، بأنه يجب توصيف مفهوم التنمية المستدامة، وأن القطاع المصرفي بالرغم من قوته في العائد وحقوق المساهمين وغيره، كان بعيداً بصورة كبيرة في خدمة ودعم قضايا أخري تعزز التنمية المستدامة، بسبب التعامل مع كافة القطاعات من نواحي التمويل، ولديه القدرة على التحول للتنمية المستدامة، بالإضافة إلى أننا بحاجة إلى 60 تريلون دولار للتحول للتنمية المستدامة بحلول 2030، وكذلك إلى تواجد 6 مبادئ حاكمة تم الإعلان عنها للاتفاق على أسس التنمية المستدامة بين كافة بنوك العالم بهدف دعم وتعزيز التنمية المستدامة، وهي تواؤم استراتيجيات البنوك مع أسس التنمية المستدامة، والأثر سواء إيجابي أو سلبي، وتثقيف العميل بأسس التنمية المستدامة، وإيجاد تعاون كبير بين الجهات الرقابية وغيرها من شركاء النجاح، ووجود أسس للحوكمة. وبتحقيق كل ذلك سيكون هناك تحول كبير في تطبيق التنمية المستدامة بمصر.

وختاماً أوضحت الدكتورة نهلة كمال عضو مجلس إدارة شركة نستله مصر وشمال إفريقيا، وعضو الجمعية المصرية لشباب الأعمال، بأن شركة نستله حريصة على التواجد في السوق المصرية الواعدة رغم كل التقلبات التي حدثت في الفترة الأخيرة بسبب تقلبات سعر الصرف والقرارات الاقتصادية وغيرها، وأشارت إلى أن القطاع العام هو المحرك الرئيسي لأي شراكة مع القطاع الخاص، ولن يكون هناك دعم لأفكار التنمية المستدامة بدون وجود دعم من الحكومة، وهو ما يتم فعلياً من خلال وزارة التخطيط، التي أنشئت لغة واحدة للشراكة والعمل بين الطرفين، مضيفة إلى أنه لابد من تواجد رؤية لدور القطاع الخاص لكي يتمكن من تحقيق تلك الأهداف لخدمة الجميع، من خلال توجيه الدولة لأهم القطاعات التي تتطلب دعم وتحفيز القطاع الخاص بها، بالإضافة إلى دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة.

التوصيات:

- دعم مشاركة القطاع الخاص لتعزيز التنمية المستدامة، ودعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص عن طريق توحيد الأهداف بين القطاعين، وخلق الفرص الاستثمارية، ومشاركة الصندوق السيادي بمصر.

- **توحيد الرؤية لدور القطاع الخاص لكي يتمكن من تحقيق تلك الأهداف لخدمة الجميع، من خلال توجيه الدولة لأهم القطاعات التي يجب عليها دعم وتحفيز القطاع الخاص بها، بالإضافة إلى دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة.**
- **أهمية توفير تعاون بين الجهات المختلفة وشركاء النجاح، ووجود أسس للحوكمة، لتحقيق تحول كبير في تطبيق أهداف التنمية المستدامة بمصر.**

الجلسة الرابعة

"دور منظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك

في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية"

الرئيس: السيد وزير مفوض محمد خير مدير إدارة المنظمات والاتحادات العربية جامعة الدول العربية

المتحدثون:

- الدكتور إسماعيل عبد الغفار رئيس الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري
- الدكتور إبراهيم الدخيري المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية
- السيد وسام حسن فتوح الأمين العام لاتحاد المصارف العربية
- السيد عماد شريف مدير إدارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي بمنظمة العمل العربية
- السيدة نورا أسامة رئيس وحدة التخطيط والبرامج بمنظمة المرأة العربية
- السيد أبو القاسم حسن البدري مدير إدارة العلوم والبحث العلمي بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

قدم السيد أبو القاسم حسن البدري ورقة حول رؤى وتوجهات ومساهمات منظمة الألكسو في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الوطن العربي خلال عام 2019 أشار فيها أن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم هي منظمة معنية بقطاعات جوهرية تحظى بأهمية كبيرة في أي مجتمع، كونها أساسية في بناء الانسان وتكوين ميوله واتجاهاته وأنماط تفكيره وثقافته.

وحيث أن الانسان هو المحور الذي تدور حوله غايات وأهداف التنمية المستدامة والشاملة، فإن الألكسو معنية مباشرة بهذه القضايا، وتسعى كغيرها من منظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك لدعم الدول العربية في تحقيق أهدافها بصورة عامة.

فالألكسو باعتبارها من أبرز بيوت الخبرة المتخصصة في مجالات التربية والثقافة والعلوم تلعب دوراً هاماً في تعزيز آليات العمل العربي المشترك وتحقيق التعاون بين الدول العربية في مجالات عملها، وقد أصدرت العديد من الخطط والاستراتيجيات ووجهت أنشطتها وبرامجها نحو المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، منها على سبيل المثال:

- **الاستراتيجية العربية للتعليم عن بعد 2002**
- **الاستراتيجية العربية لتطوير التعليم العالي 2005**
- **الاستراتيجية العربية لتنمية الإبداع والابتكار في التعليم العالي 2008**
- **الخطة الاستراتيجية للمنظمة للفترة 2017-2022**

كما استعرض السيد أبو القاسم بعض الرؤى والتوجهات المستقبلية للمنظمة في مجالات عديدة وكذلك مساهمات الألكسو وبعض اصداراتها في هذه المجالات ومنها:

- **القضاء على الفقر بجميع أشكاله**
- **القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي**
- **ضمان التعليم الجيد للجميع وتعزيز فرص التعلم**
- **ضمان توفير المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع**
- **ضمان الحصول على خدمات الطاقة الحديثة المستدامة**
- **إقامة بنى تحتية وتحفيز التصنيع الشامل والمستدام**
- **تعزيز التعاون الاقليمي والدولي وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة**

من جانبه قدم الدكتور إبراهيم الدخيري ورقة حول جهود المنظمة العربية للتنمية الزراعية في الاسهام ببلوغ أهداف التنمية المستدامة 2030، حيث قامت المنظمة منذ تأسيسها في سنة 1970، على العمل من أجل الإسهام في تعزيز التعاون والتكامل بين الدول العربية في مجالات التنمية الزراعية، بشقيها النباتي والحيواني للوصول إلى أمن غذائي عربي مستدام، وقد أولت المنظمة اهتماماً خاصاً لتنمية وتسيير الموارد الطبيعية وترقية الموارد البشرية المتاحة في هذه القطاعات،

واستثمارها على الوجه الأكمل لتعظيم الاستفادة منها، ورفع قيمتها المضافة بالنسبة للعملية التنموية ككل من خلال العمل على تحقيق أهدافها وهي:

- **رفع الكفاءة الإنتاجية الزراعية النباتية والحيوانية والاستغلال الأمثل للموارد السمكية**
- **بلوغ التكامل بين الدول العربية سعياً لبلوغ للأمن الغذائي العربي**
- **تسهيل تبادل المنتجات الزراعية والسمكية بين الدول العربية**
- **زيادة الإنتاج الزراعي والسمكي لتحقيق الاكتفاء الذاتي**

وحيث أنه يوجد تشابه وتلاقي بين أهداف وبرامج عمل المنظمة مع الكثير من أهداف التنمية المستدامة، التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 2015، خاصة الأهداف (1-2-5-6-12-13-14-15)، فقد قامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بإدخال ملفات ومواضيع جديدة ضمن أنشطتها وبرامجها حتى تتلاءم مع أهداف التنمية المستدامة وتواكب المستجدات، ومنها:

- **تطوير سلاسل القيمة للمنتجات الزراعية والسمكية**
- **ريادة الأعمال الزراعية**
- **تمكين المرأة والشباب، وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة**
- **الحفاظ على الموارد الطبيعية واستدامتها ووقف تدهور الأراضي**
- **الزراعة الذكية وتطبيقاتها المختلفة وخاصة الزراعة الذكية مناخياً**

واستعرض الدكتور الدخيري أيضاً في الورقة المقدمة أهم انجازات المنظمة في مجالات التدريب وبناء القدرات، وتنفيذ المشروعات القطرية، والدراسات والتقارير والقوانين الاسترشادية، والتقارير الإحصائية الزراعية والسمكية، والشبكات وقواعد البيانات وتعزيز الشراكات مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية العاملة في المجال الزراعي والسمكي والبيئي.

وقدم السيد عماد شريف ورقة بعنوان دور منظمة العمل العربية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة 2030 في المنطقة العربية، وأشار أن منظمة العمل العربية هي منظمة لها طابع يميزها عن غيرها من المنظمات العربية المتخصصة، حيث أنها تعمل بمبدأ التمثيل الثلاثي الذي يقوم على أساس اشتراك الحكومات وأصحاب الأعمال والعمال في كل نشاطات المنظمة وأجهزتها الدستورية والنظامية، إيماناً منها بأهمية تكاتف أطراف الإنتاج في الوطن العربي، كضرورة ودعامة أساسية للوحدة العربية، واعترافاً بأن التعاون في ميدان العمل هو أفضل ضمان لحقوق الإنسان العربي في حياة حرة كريمة، أساسها العدالة الاجتماعية، وسبيلها التعاون الفعال لتطوير المجتمع

العربي وتنميته على أسس متينة وسليمة، كما أن خطة المنظمة تصب أساساً في خدمة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وتتضمن الورقة المقدمة من السيد عماد شريف عرضاً لأهم البرامج والأنشطة التي تم تنفيذها من خلال المنظمة وأذرعها الفنية من المعاهد والمراكز التابعة لها، كما استعرضت أهم التحديات التي واجهت المنظمة في تحقيق الأهداف التنموية ومن أبرزها:

- **التباين الكبير بين البلدان العربية في التصدي والقضاء على الفقر**
- **مكافحة انعدام المساواة بين الجنسين وتعزيز الاندماج الاجتماعي**
- **تمكين النساء والفتيات وكفالة الحماية الاجتماعية وتوفير العمل اللائق**

وكذلك استعرضت الورقة أنشطة منظمة العمل العربية ومجالات عملها خلال الثلاث سنوات السابقة وذلك للعمل على تحقيق 9 أهداف من أهداف التنمية المستدامة، وتحقيق 30 غاية من الغايات الـ 169، ومنها على سبيل المثال:

- **دعم جهود التشغيل من أجل مكافحة البطالة وخلق فرص عمل**
- **دعم جهود التدريب المهني والتعليم وارتباطهما بسوق العمل**
- **تطوير مفاهيم الثقافة العمالية**
- **تعزيز فعالية الحماية الاجتماعية في كافة أشكالها**

قدمت السيدة نورا أسامة ورقة بعنوان دور مؤسسات العمل العربي المشترك في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية، حيث أشارت إلى أنها تؤمن بأن المرأة والفتاة هن مفاتيح تحقيق التنمية المستدامة، فلا يمكن طرح أي هدف تنموي دون المرأة حيث أن المرأة جزء لا يتجزأ من العملية التنموية بكافة جوانبها.

واستعرضت الورقة عدد من الإحصائيات حول معدل التحاق الفتيات في المدارس، والناتج المحلي الإجمالي، وإحصائيات مشاركة المرأة في سوق العمل في المنطقة العربية، وإحصائيات معدلات البطالة بين النساء في المنطقة العربية.

وأشارت إلى أن منظمة المرأة العربية قد وضعت سياسات وخطط تستهدف النجاح والاستدامة فيما يتعلق بالمرأة وأجندة التنمية المستدامة، واستعرضت الورقة رؤية المنظمة من الناحية العملية وخطوات تنفيذها:

- وضع منهاج عمل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 للمرأة في المنطقة العربية
- تبني المنظمة برنامجاً سنوياً لمتابعة وتقييم تنفيذ أجندة التنمية المستدامة في المنطقة العربية لتوضيح الدور الذي تقوم به المرأة في عمليات التنمية
- مشاركة المنظمة في جميع الفعاليات العربية والإقليمية والدولية المتعلقة بالتنمية المستدامة لإدماج المرأة في الأجندة التنموية 2030

استعرض السيد وسام حسن فتوح ورقة حول رؤية اتحاد المصارف العربية بعنوان بشأن دور منظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية، والتي ألقت الضوء على مسيرة الاتحاد خلال السنوات الخمس السابقة والانجازات المحققة.

حيث أشار إلى أن اتحاد المصارف العربية هو منظمة عربية إقليمية يضم 340 مصرفاً عربياً وعدد من البنوك المركزية العربية وصندوق النقد العربي، بالإضافة إلى عدد من جمعيات المصارف العربية والمصارف المشتركة والذين يشكلون السند الأساسي والعمود الفقري للعمل الاقتصادي المصرفي العربي المشترك.

التوصيات:

وفي ضوء أوراق العمل التي قدمت خلال الجلسة النقاشية والمناقشات التي جرت حولها، تم الاتفاق على التوصيات التالية:

- تكريس الاستثمار العربي من خلال دعم خطط التنمية المستدامة في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- تعزيز آليات التنسيق الفني بين منظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك من خلال تنظيم ورش عمل يسبقها إعداد واعتماد البرامج وأنشطة المنظمات ليتم فيها مناقشة وتوجيه البرامج والمشروعات والأنشطة المستهدف تنفيذها.
- التأكد من تناسق وانسجام برامج ومشاريع مؤسسات العمل العربي المشترك ومراعاة سياسات ترشيد الموارد البشرية والحفاظ على الوقت.
- تحديد الأولويات ومراحل المتطلبات وآليات التنفيذ وتوزيع الأدوار بين المنظمات العربية المعنية لكل هدف لضمان تحقيق مقاصد كل هدف من أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية.
- دعم المشروعات التي تتم بالشراكة والتحالف وتبني مبادرة تدريب عربي مستدام.

- **بناء القدرات البشرية والاستثمار بشكل مستدام في المنطقة العربية.**
- **تعزيز فرص حصول النساء على المعرفة مع جعل الجامعات الأكثر ريادة للأعمال وتحسين نظام المعلومات حول ريادة الأعمال النسائية.**
- **دعوة الأمانة الفنية للجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية ونقاط اتصال الدول العربية المعنيين بملف التنمية المستدامة للمشاركة في المؤتمرات وورش العمل والدورات التدريبية المعنية بأهداف التنمية المستدامة 2030 للاستفادة منها وكذلك إبراز دور المنظمات العربية في هذا الشأن من خلال اللجنة العربية.**
- **دعم وتنفيذ منهاج لعمل المرأة في المنطقة العربية يضمن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030.**
- **إعادة النظر في سياسات وآليات التمويل وتفعيل دور المصارف العربية لتحسين الآفاق المستقبلية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030.**
- **أهمية توظيف تكنولوجيا الاتصال والمعلومات لنشر الثقافة والتراث العربي وتعزيز التنافسية بين الدول العربية في مجال البحث العلمي والابتكار.**

الجلسة الخامسة

"رؤية عالمية: نحو مستقبل مستدام"

الرئيس: السيد روجر بولوارتي عالم الفيزياء ومدير النظام الوطني المتكامل لمعلومات الجفاف

المتحدثون:

- **السيد ريتشارد ديكتس المنسق المقيم للأمم المتحدة في جمهورية مصر العربية**
- **الدكتور عبد السلام ولد أحمد المدير العام المساعد والممثل الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة**
- **السيد سمير الربيعي صندوق الأمم المتحدة للسكان بالدول العربية**

تناولت هذه الجلسة التحديات والفرص التي تواجه مستقبل المنطقة العربية على خلفية نظام متأثر بمتغيرات دولية كتغير المناخ والأحداث المناخية المتطرفة التي تعيق تحقيق مستقبل مستدام، وتتجه نحو زيادة معدلات الفقر وعدم المساواة والنزاعات والفقر المائي والنزوح وزيادة اللاجئين وصولاً إلى تحقيق مفهوم الأمن الغذائي، بالإضافة إلى الحاجة لتطوير مهارات جديدة لمواجهة تحديات المستقبل، وكذلك احتياج المنطقة العربية إلى رؤية تدعم الواقع الجديد من خلال تطوير برامج تهدف إلى الموائمة.

ترأس هذه الجلسة السيد روجر بولوارتي عالم الفيزياء ومدير النظام الوطني المتكامل لمعلومات الجفاف، كما شارك كمتحدث كل من السيد ريتشارد ديكتس المنسق المقيم للأمم المتحدة في مصر، والدكتور عبد السلام ولد أحمد المدير الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، والسيد سمير الربيعي من صندوق الأمم المتحدة للسكان بالدول العربية.

التوصيات:

وقد اتفق المشاركون على بعض التوصيات يجب أخذها في الاعتبار وهي:

- **أهمية العمل بطرق غير تقليدية مع تغير المناخ وتأثيره السلبي للوصول إلى مستقبل مستدام والتعامل مع الأحداث المناخية المتطرفة.**
- **يجب مراعاة الرؤية الدولية في ملف تغير المناخ عند إعداد الخطط الوطنية والإقليمية.**
- **أهمية بناء ثقافة التعامل مع صدمات تغير المناخ والأحداث المتطرفة.**
- **كيفية وضع رؤية دقيقة للمستقبل المستدام.**

- **أهمية العمل الجماعي عبر القطاعات والمستويات ومقاييس القرار، وأهمية توافر العناصر الفنية المواكبة للتعلم الاجتماعي.**
- **ضرورة التركيز على معايير العدالة والإنصاف.**

يوم الثاني

الإثنين 2019/11/4

قمة صوت مصر 2019

تقديم: الإعلامية جاسمين طه زكي

الجزء الأول:

المتحدثون:

- معالي الدكتورة هالة السعيد وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري بجمهورية مصر العربية
- الدكتور محمود محيي الدين النائب الأول لرئيس البنك الدولي لأجندة التنمية 2030 وعلاقات الأمم المتحدة والشراكات
- السيد محمد سلطان الرئيس التنفيذي للعمليات بالبنك التجاري الدولي CIB
- السيدة لمياء كامل المدير التنفيذي لشركة CC PLUS ومؤسس قمة صوت مصر

في البداية، قامت السيدة لمياء كامل مؤسس قمة صوت مصر بالإشادة بأهمية تسليط الضو على إيجابيات الدولة المصرية وتعزيز الهوية الوطنية، وضرورة الاستثمار في البنية التحتية الرقمية والمعلوماتية للاستفادة منها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر 2030، بالإضافة إلى الاقتراب بمفهوم "أهداف التنمية المستدامة" لجميع قطاعات وفئات المجتمع المصري.

ثم تلاها السيد محمد سلطان الرئيس التنفيذي للعمليات ببنك CIB والذي أكد بدوره على ضرورة تقديم كل مؤسسة لبرامج تدريبية للعاملين بها لتنمية مهاراتهم.

أشاد الدكتور محمود محي الدين النائب الأول لرئيس البنك الدولي في عرضه الى ضرورة تدريب شباب الجامعات والخريجين على ما يحتاجه السوق من كوادر وأعمال، وأهمية إجراء استطلاعات رأي واستبيانات بشكل دوري لمعرفة آراء المجتمع بشرائحه المختلفة في كل القضايا والمشروعات التي تتم في مصر، بالإضافة إلى ضرورة دعم المشروعات المتوسطة والصغيرة كونها حجر الأساس في تنمية الاقتصاد.

ثم تحدثت بعد ذلك معالي الدكتورة هالة السعيد وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، والتي أوصت بالتركيز على نماذج المرأة الناجحة داخل الجهاز الإداري للدولة والقطاع الخاص وعرضها من خلال "Narrative"، وتنظيم ندوات ومؤتمرات داخل الجامعات والمدارس من قبل شركات تكنولوجيا المعلومات لتحقيق قيمة مضافة لهذه الفئات، بالإضافة إلى إبراز دور الدولة المصرية في توفير مظلة حماية اجتماعية للفئات محدودة الدخل عقب القرارات الاقتصادية التي قامت بها في إطار تحقيق رؤية 2030، كما أكدت على أهمية التكامل بين الحكومة والمجتمع المدني، خاصة الجمعيات الأهلية، لضمان وصول الدعم لمستحقيه.

الجزء الثاني:

المتحدثون:

- السيد محمد فريد صالح رئيس البورصة المصرية
- الدكتور صلاح حسن أستاذ العلامات التجارية بجامعة جورج واشنطن
- السيد وليد الهندي الرئيس التنفيذي لإمكان العقارية وعضو مجلس إدارة Capital Group Property

تحدث السيد محمد فريد صالح رئيس البورصة المصرية والذي صرح بأهمية إعداد نشرة مطبوعة أو إلكترونية بما يتم تحقيقه سنوياً من أهداف التنمية المستدامة وتأثيره المباشر على المواطن والحياة اليومية ومدى استفادته مما تحقق وتشجيع الشركات على إعداد دليل استرشادي بكل ما يخص الشركة من معلومات تتعلق بأهداف التنمية المستدامة مثل: نسب تعيين الذكور للإناث، نسب التلوث المنبعث، لتكون قدوة للشركات الأخرى ما يساهم في عملية التنمية.

من جانبه أكد الدكتور صلاح حسن أستاذ العلامات التجارية بجامعة جورج واشنطن، أن الترويج للعلامة التجارية للدولة يجب أن يتضمن شقان، أحدهما الحفاظ على هوية الدولة والآخر خلق عوامل الجذب ذات الطبيعة العالمية، وضرورة الاستفادة من أصول الدولة في خلق هويتها، وأهمها في مصر المناطق السياحية.

كما قام السيد وليد الهندي الرئيس التنفيذي لإمكان العقارية وعضو مجلس إدارة Capital Group Properties بالتأكيد على أهمية صناعة العقارات، وأنها صناعة آخذة في التغير ولا بد من الاستفادة من المساحات المتوفرة لتحقيق راحة البشر وضرورة تحقيق الابتكار والتوسع في بناء المدن الذكية بتصميمات أصيلة.

الجزء الثالث:

المتحدثون:

- **السيد محمد عبد الله رئيس القطاع التجاري بشركة فودافون مصر**
- **السيد أحمد راضي مدير عام شركة كوكا كولا مصر**
- **السيد شهاب طه مدير مشروعات منطقة الشرق الأوسط بشركة Turner International**
- **السيدة سارة جالو خبيرة التسويق السياحي**

أوصى السيد محمد عبد الله رئيس القطاع التجاري بفودافون مصر في كلمته بأنه يجب على الشركات العالمية أن يكون لها دور فعال في التنمية المستدامة، وضرورة أن يدرك الموظف كيف يساهم في التنمية المستدامة 2030 من خلال عمله، كما أكد على دور الشركات متعددة الجنسيات في دعم التحول الرقمي في المجتمعات التي تعمل بها، والحفاظ على البيئة للأجيال القادمة من خلال تخفيض الانبعاثات الكربونية إلى أكثر من 50٪ وتحويل الطاقة المستخدمة إلى طاقة نظيفة، فالهدف أن تكون 100٪ من الطاقة المستخدمة في مصر طاقة نظيفة ومتجددة في 2025.

ثم تلاه السيد أحمد راضي مدير عام شركة كوكا كولا مصر والذي أكد على ضرورة الاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة بين مصر ودول الجوار لتكون مصر بوابة لأفريقيا والشرق الأوسط، والتأكيد على مركز مصر للإنتاج والصناعة في المنطقة، وضرورة أن يعمل القطاع الخاص إلى جانب الحكومة المصرية في تنمية قدرات الشباب وإظهار إمكانياتهم وابتكاراتهم.

من جانبه قام السيد شهاب طه مدير مشروعات منطقة الشرق الأوسط بشركة تيرنر الدولية باقتراح طرح مسابقات بين شباب الجامعات في مجال الابتكار والتصميم المعماري للمدن الذكية، كما أشار إلى ضرورة تقديم الهيئات الكبرى والشركات لبرامج تدريبه لرفع كفاءة الشباب.

وأكدت السيدة سارة جالو خبيرة التسويق السياحي أن مصر بحاجة إلى الترويج لها سياحياً بما يعكس الصورة الحقيقية لما تمتلكه من حضارة، بالإضافة إلى ضرورة أن نوضح للعالم ما يتمتع به الشارع المصري من أمن واستقرار خاصة بالنسبة للنساء.

الجزء الرابع:

المتحدثون:

- **السيدة مريم فرج مدير المسئولية المجتمعية بمجموعة MBC الأمل**
- **السيد جوهانس لارتشر المدير العام للخدمات الرقمية بمجموعة MBC**
- **السيدة ثريا إسماعيل المدير التنفيذي لمؤسسة مينتور العربية**
- **السيد أحمد عبيد المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة RMC**
- **السيناريست تامر حبيب**

تحدثت السيدة مريم فرج مدير المسؤولية الاجتماعية بمجموعة MBC الأمل عن ضرورة توقيع اتفاق شراكة بين المؤسسات الإعلامية المختلفة لتبني القضايا القومية لرفع الوعي بها لدى المجتمع، وكذلك أهمية إنتاج أفلام تسجيليه قصيرة تتناول القضايا الهامة على الساحة سواء قضايا مجتمعية أو أخلاقية، هذا بالإضافة إلى أهمية حملات توعيه بالقضايا الهامة على مواقع التواصل الاجتماعي بالشراكة مع المؤسسات الإعلامية.

ثم قام السيد جوهانس لارتشر المدير العام للخدمات الرقمية لمجموعة MBC بإلقاء كلمته والإشارة إلى ضرورة خلق محتوى إعلامي يتعلق بحياة الجمهور بشكل مباشر، بالإضافة إلى أهمية تقديم دراما تتعلق بقضايا الشباب بشكل واقعي.

أشادت السيدة ثريا إسماعيل المدير التنفيذي لمؤسسة مينتور العربية بأهمية عقد شراكات بين الجهات المختلفة مثل الهيئات الحكومية والوزارات المعنية وقطاعات الإعلام لاستخدام جميع الوسائل الإعلامية لإحداث تنمية مجتمعية صحيحة ومؤثرة، وأهمية عرض المواد الإعلامية بشكل إبداعي من خلال جميع الوسائط المختلفة، للوصول إلى شرائح عريضة داخل المجتمعات لإحداث أكبر قدر من التغيير والتنمية.

بعد ذلك، قام السيد أحمد عبيد المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة RMC بالإشارة إلى ضرورة التعاون بين كبرى شركات التسويق والكليات المختصة في مجال الدعاية والإعلان لاستقبال الأفكار الجديدة من الشباب، وبحث إمكانية تنفيذ ما يصلح منها.

ثم عقب السيناريست تامر حبيب بأهمية محتوى الأفلام التسجيلية سواء تاريخية أو دينية أو واجتماعية، حيث يجب أن يكون جذاب ومسلي وأن تكون على درجة عالية من الجودة، كما أشار إلى ضرورة عرض المشاكل للمشاهد بشكل يحترم ذكاءه وينمي من قدراته في حل المشكلة، وليس لإجباره بالطريقة المعروض بها المشكلة ذاتها، فتنمية وعى المشاهد تكون من خلال خلق قنوات إعلامية لنشر هذه الأفلام.

الجزء الخامس:

المتحدثون:

- **السيدة نادين عبد الغفار مؤسس Art d'Egypte**
- **السيدة إيمي موافي المؤسس والرئيس التنفيذي لشبكة MO4**

أكدت السيدة نادين عبد الغفار مؤسس Art d'Egypte على أن مصر مركز ثقافي هام في العالم ولابد من خلق أحداث تدعم هذا الاتجاه، وضرورة مشاركة القطاع الخاص في خلق ودعم الأحداث الثقافية في مصر والترويج لها على المستوى العالمي.

أما السيدة إيمي موافي مؤسس والرئيس التنفيذي لشبكة MO4 فقد أكدت على ضرورة تشجيع التعاون بين القطاعين الخاص والحكومي وكذلك المنظمات غير الحكومية لبناء منصات ثقافية من أجل تطوير القطاع الثقافي وتعزيز برامج التطوير الثقافي للشباب.

الجزء السادس:

المتحدثون:

- **السيد سكوت جوثرى خبير التسويق الدولي**
- **السيدة فرزانا بادويل المدير التنفيذي لشركة كرزون للعلاقات العامة**
- **السيد جوردون تريد جولد مستشار ومدرب الأعمال الدولية**

استعرض السيد سكوت جوثرى خبير التسويق الدولي أهمية التسويق للعلامة التجارية للدولة، وضرورة أن يكون هدفه تحقيق تغيير اجتماعي إيجابي، وأن التسويق المؤثر يجب استخدامه كجزء من جهود العلاقات العامة.

ثم قامت السيدة فرزانا بادويل المدير التنفيذي لشركة كرزون للعلاقات العامة وخبيرة العلاقات العامة بالتأكيد على ضرورة الترويج للعلامة التجارية للدولة من خلال التواصل مع العالم، واستخدام الأدلة العقلية والعاطفية لإحداث التأثير المطلوب، وركزت على أهمية دعوة الصحفيين والسياسيين لزيارة مصر ليشاهدوا صورة مصر الحقيقية حيث أن هذه الزيارات لها تأثير حقيقي ومردود كبير على المستوى العالمي.

وفي النهاية، قام السيد جوردون تريد جولد مستشار ومدرب الأعمال الدولية بالتركيز على ضرورة الاحتفاء بأصحاب التجارب المبتكرة وإظهار التقدير لهم حتى نحفزهم لبذل مزيد من الجهد.

الجلسة السادسة

"انسانية بلا حروق"

الرئيس: الدكتورة هبة السويدي مؤسس ورئيس مجلس أمناء مؤسسة أهل مصر للتنمية

تقديم: الإعلامية دنيا صلاح عبد الله

المتحدثون:

- **الدكتور نعيم مؤمن رئيس الرابطة الدولية للحروق ومدير مركز الحروق والبحث العلمي بمستشفى أهل مصر**
- **الدكتور عادل أحمد رئيس القطاع الطبي بمستشفى أهل مصر**

افتتحت الجلسة الإعلامية دنيا صلاح عبد الله بتقديم الدكتورة هبة السويدي التي ألقت كلمة ترحيبية وتعريفية عن مؤسسة أهل مصر لكونها أول مؤسسة تنموية غير هادفة للربح في مصر والشرق الأوسط وأفريقيا تهتم بقضايا الوقاية والعلاج من الحوادث والحروق، وقد تأسست عام 2013.

وتهدف المؤسسة إلى إحداث ثورة في مفهوم العمل الخيري والتطوعي والرعاية الصحية في مصر، حيث تمكنت من خلال فريقها المتخصص والمتفاني من أن تصبح مؤسسة مميزة وفعالة، استطاعت أن تلقي الضوء على قضايا مهمشة ومجهولة بالنسبة للكثيرين، وهي قضايا الحوادث والحروق.

ثم قامت السيدة هبة السويدي بعرض فيديو قصير عن المؤسسة والحالات التي قامت بعلاجها.

تحدث الدكتور نعيم مؤمن رئيس الرابطة الدولية للحروق ومدير مركز الحروق والبحث العلمي بمستشفى أهل مصر عن إصابات الحروق كواحدة من أكثر الإصابات خطورة وتهديدا للحياة، حيث أنها لا تؤثر فقط على جسم المريض ولكن قد تؤثر أيضا على وظائف بعض الأعضاء الأخرى في حال إصاباتها وقد تؤدي إلى تدهور في القدرة على الإبصار أو السمع أو الشم، وفقدان أو بتر أحد الأصابع أو الأطراف، كما تؤدي إلى فقدان مدى الحركة الخاص بالأطراف في حال انكماش الجلد الواقع فوقها إثر تعرضه للحريق.

كما أشار الى انتشار إصابات الحروق في الدول النامية أكثر من غيرها، وتعد إتاحة الإحصائيات اللازمة لدراسة حجم المشكلة وتبعاتها واحداً من أهم التحديات التي تواجه واقعنا في الدول النامية، ففي واحد من أكثر التقديرات تفاؤلاً تقدر منظمة الأمم المتحدة عدد المصابين بالحروق سنوياً في مصر ما يزيد علي 120 ألفا إصابة يقع معظمها في المناطق الأكثر فقراً وتهميشاً وحرماناً من الخدمات، كما أن ما لا يقل عن 30% من هذه الإصابات تكون مميته ما لم يتم تداركها بشكل ممنهج ومن خلال أحد مراكز الحروق المتخصصة.

فكثير من الوفيات، الإعاقات والصدمات النفسية يمكن تداركها إذا توافر حد معين من الأدوات والتجهيزات والخبرات في المراكز الطبية التي تستقبل حالات الحروق، وكذلك إذا تم توزيع هذه الوحدات بشكل عادل ومدروس يضمن تقديم هذا النوع المتخصص من الخدمات في المواقع الأكثر احتياجاً.

وقد استعرض الدكتور عادل أحمد رئيس القطاع الطبي مستشفى أهل مصر، العلاقة بين الجانب الاجتماعي والتنموي للإصابة بالحروق وكذلك الإصلاحات المقترحة في السياسات الصحية ومدى تأثير الإصابة بالحروق اجتماعياً واقتصادياً على الفرد والمجتمع في إطار الاهتمام السائد بأهداف التنمية المستدامة.

ثم تطرق الى الوضع في مصر حيث لا يختلف كثيراً عن باقي دول الجوار في الوطن العربي ودول حوض البحر المتوسط، فحوالي 98% من إصابات الحروق تحدث للأفراد المنتمين للطبقات الأكثر فقراً والفقيرة في المجتمع. وجدير بالذكر أيضا أن نمط الإصابة بالحروق يتبع نمط التهميش

داخل الأسرة بوصفها نواة للمجتمع، فنجد أن نسب الإصابة الأكبر من نصيب الأطفال يليها النساء ثم أقل المعدلات في حالة الرجال، فهناك تعارض واضح في العلاقة بين أنماط الإصابة والفقر مع العديد من أهداف التنمية المستدامة وخاصةً الحق في الصحة والرفاه والقضاء على الفقر.

التوصيات:

وفي الأخير أعرب المتحدثون عن الرغبة في توجيه رسائل قوية عن طريق تبني توصيات قابلة للتنفيذ وهي:

- **الاهتمام بالتدريب الطبي لأطباء التجميل والحروق مع خلق تخصص أكاديمي منفصل للحروق.**
- **الاهتمامات بالمستشفيات المرجعية التي تحتوي على مراكز بحثية تدرس الواقع المعيشي وعدم الاكتفاء باستخدام الآليات العلاجية للدول ذات الوفرة الاقتصادية.**
- **الاهتمام بالتوزيع العادل لمراكز الحروق في الأماكن الأكثر احتياجاً.**
- **خلق سياسات وممارسات صحية تناسب اقتصاديات الدول النامية.**
- **التركيز على آليات الوقاية والتوعية كآليات فعالة للحد من الإصابة بالحروق.**
- **الإصابة بالحروق تتبع أنماطا اقتصادية واجتماعية معينة وبالتالي يمكن الحد من الإصابات بالحروق وغيرها من الإصابات من خلال الاهتمام بأهداف التنمية المستدامة كإطار تنموي واضح المعالم ويلقي قبولاً واجماعاً من كل الأطراف.**

ورشة عمل

"ريادة الأعمال المجتمعية بقيادة الشباب"

الميسر: المهندس كريم حسن المدير التنفيذي لمؤسسة بناء

المتحدثون:

- **السيدة آية طارق ممثل الشباب بالبنك الدولي**
- **السيدة رانيا أيمن مؤسس شركة Entrepreneurial**

هدفت الجلسة إلى التركيز على التحديات التي تواجه الشباب لقيادة التأثير الاجتماعي في مجتمعاتهم، وتمكينهم من اتخاذ إجراءات متقدمة تجاه هذه التحديات لبدء أعمال اجتماعية جديدة يقودها الشباب.

أشار المتحدثون أن أكثر من 60٪ من مجموع سكان الدول العربية لديها تقل أعمارهم عن 30 سنة، مما يجعل المنطقة تمتلك وفرة شبابية قوية للغاية يمكن استخدامها في تحقيق التنمية المستدامة. وبالرغم من ذلك فإن غالبية الشباب العربي لا يشاركون في حل التحديات الصعبة التي تواجهها الدول العربية بسبب قلة الوعي والمعرفة والمهارات والمساحات المفتوحة للابتكار الاجتماعي. أسباب كثيرة وراء هذا السلوك السلبي للشباب لكن الأسباب الرئيسية هي قصور البيئة التعليمية التي

تعتمد بشكل أساسي على تلقين العقائد والتي لا تشجع على التصور والتفكير الشخصي والتفكير النقدي، بالإضافة إلى غياب مجتمع الشباب الإيجابي الذي يحفزهم على تحدي مشاكل التنمية.

تضمنت الورشة 5 محاور رئيسية:

- **<u>المحادثات المبدئية</u>: تمثلت في سلسلة من المداخلات القصيرة التي أجراها 6 من رواد الأعمال الاجتماعيين المختارين لتوضيح التحديات التي واجهوها عند بدء أعمالهم، وكيفيه التغلب عليها.**
- **<u>تحديد التحديات</u>: عرض المشاركون المشكلات والتحديات التي تواجههم حتى يتمكنوا من بدء أعمالهم الاجتماعية في المنطقة العربية، وعلى سبيل المثال لا الحصر:**
  - **التمويل لدعم المشاريع المحلية والبحث والابتكار.**
  - **الدعم الفني لعمليات المؤسسات الاجتماعية التي يقودها الشباب.**
  - **الإدماج في المناقشات على المستوى الوطني بشأن التنمية المستدامة، بما في ذلك المناقشات مع واضعي السياسات.**
  - **الشراكات والدعم في بناء شراكات وطنية وإقليمية.**
  - **بناء قدرات الشباب في الجوانب الفنية للتنمية المستدامة.**
  - **حواجز السياسة التي تحد من الأعمال الجديدة التي يقودها الشباب.**
  - **رعاية ودعم الأنشطة الرئيسية.**

- **بنك الحلول: انقسم المشاركون إلى مجموعات وفقًا لفئات التحديات، لتوليد أفكار لحل المشكلات والتحديات التي تواجههم للقيام بأعمالهم الاجتماعية في المنطقة العربية.**
- **خطة العمل: قامت كل مجموعة من مجموعات المشاركين، بتصور جدول زمني منطقي لخطة عمل سيتم تنفيذها بعد الأسبوع العربي بالتعاون مع الشركاء الحاضرين وجامعة الدول العربية.**
- **جلسة الملصقات: قام العارضون العشرون بتعليق ملصقات الشركات الناشئة الخاصة بهم لتبادلها مع المشاركين.**

التوصيات:

- **ضرورة زيادة وعي الشباب العربي حول التنمية المستدامة وريادة الأعمال المجتمعية.**
- **ضرورة دعم الشباب الريادي في الوطن العربي من مادياً ومعنوياً وتيسير الأعمال.**
- **انشاء هيئات محلية لضمان رائدي الأعمال من الشباب لدى الجهات الممولة.**
- **انشاء برنامج إقليمي لبناء قدرات الشباب حول أهداف التنمية المستدامة الإقليمية وريادة الأعمال الاجتماعية.**
- **انشاء مراكز محلية لدعم وتيسير ريادة الأعمال المجتمعية بقيادة الشباب.**

الجلسة السابعة

"مبادرة القضاء على الجوع في المنطقة العربية"

الرئيس: الدكتور عبد السلام ولد أحمد المدير العام المساعد والممثل الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

الميسر: الدكتور وديد عريان خبير رفيع المستوى للتنمية المستدامة بمبادرة القضاء على الجوع

المتحدثون:

- الدكتور فضل بشير الحاج مدير الإدارة العامة للإنتاج الزراعي بوزارة الزراعة والموارد الطبيعية بجمهورية السودان
- السيدة وزير مفوض ندى العجيزي مدير إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي بجامعة الدول العربية
- الدكتور وليد عبد ربه الخبير الدولي لإعداد الإطار الاستراتيجي وخطة العمل لمبادرة القضاء على الجوع
- السيد ماريو أرفيلو ممثل مبادرة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للقضاء على الجوع
- السيد كوفي أميغيتو كبير مسئولي السياسات ومدير تسليم المبادرة الإقليمية "التزام أفريقيا بالقضاء على الجوع 2025"
- الدكتور أيوب الجوالدة مستشار التغذية السليمة بالمكتب الإقليمي بمنظمة الصحة العالمية
- الدكتور معز الشهدي الرئيس التنفيذي وعضو مؤسس لبنوك الحياة الكريمة
- السيد سايمون هوليما مسئول البرامج الإقليمية لدول شمال أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا الوسطى وأوروبا الشرقية ببرنامج الغذاء العالمي

انقسمت هذ الجلسة إلى جزئيين تناول الجزء الأول عروضًا حول مبادرات القضاء على الجوع في قارتي أفريقيا وأمريكا الجنوبية، بالإضافة إلى خطة المنطقة العربية للقضاء على الجوع والخطوات التي تتخذها هذه الأقاليم وصولاً لتحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى جهود جمهورية السودان في هذا الشأن.

وفيما يخص الجزء الثاني من الجلسة، تمحور حول أهمية التغذية السليمة وبناء الحماية الاجتماعية للمجتمعات الضعيفة في المنطقة، ودور مؤسسات المسؤولية المجتمعية والمجتمع المدني بشأن القضاء على الجوع في المنطقة العربية.

التوصيات:

- **أهمية التنسيق من خلال التعاون الجنوب جنوب بشأن المبادرات القائمة في العالم (آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية) المعنية بالقضاء على الجوع وصولاً لإعداد الإطار الاستراتيجي وخطة العمل وإقامة مشروعات.**
- **تبنى جامعة الدول العربية برنامج حياة كريمة من خلال اللجنة العربية للتنمية المستدامة 2030 بالمنطقة العربية.**

الجلسة الثامنة

"التحالف الدولي من أجل السلام والتنمية:

إطلاق منتدى صناع السلام والتنمية"

الرئيس: السيد أيمن عقيل رئيس مؤسسة ماعت للسلام والتنمية ورئيس المجموعة الأفريقية الكبرى للمنظمات الغير حكومية بالأمم المتحدة

المتحدثون:

- **السيد كريستيان كيلونزو سفير منتدى صناع السلام والتنمية بكينيا**
- **السيد عبد الفتاح ترهونة سفير منتدى صناع السلام والتنمية بليبيا**
- **السيدة فرح عزيل سفير منتدى صناع السلام والتنمية بالمغرب**
- **السيد هيو كيو أو سفير منتدى صناع السلام والتنمية بالصين**
- **السيدة ليديا جيوردانو سفيرة منتدى صناع السلام والتنمية بإسبانيا**
- **السيد إسماعيل بن بولربة سفير منتدى صناع السلام والتنمية بفرنسا**
- **السيدة راشيل وانيانا سفيرة منتدى صناع السلام والتنمية بأوغندا**
- **السيد روبرتو كابوتو سفير منتدى صناع السلام والتنمية بإيطاليا**
- **السيدة سميرة عبي سفيرة منتدى صناع السلام والتنمية بالصومال**
- **السيد سيف سليمان سفير منتدى صناع السلام والتنمية بالسودان**
- **السيدة زينة عبد الله سفيرة منتدى صناع السلام والتنمية باليمن**

بدأ رئيس الجلسة السيد أيمن عقيل بالإعلان والتعريف بمنتدى صناع السلام والتنمية وهو مبادرة أطلقتها مجموعات شبابية من أفريقيا وأوروبا وآسيا والمنطقة العربية تحت مظلة التحالف الدولي للسلام والتنمية بجنيف على هامش أعمال الدورة 41 لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وذلك من أجل تنظيم وتوحيد جهود الشباب وتوصيل أصواتهم إلى صناع القرار على المستويات الأممية والإقليمية والوطنية، والمساهمة في صنع سياسات السلام العالمي والتنمية المستدامة.

ويهدف المنتدى إلى المساهمة في إسكات أصوات البنادق والرصاص وتحقيق غايات التنمية المستدامة التي تبنتها الأمم المتحدة في إطار أجندة 2030 من خلال حشد الجهود الشبابية وتمكينهم من الدخول في عملية حوار إيجابي ومستمر يتجاوز الحدود الجغرافية والسياسية، واحترام التنوع الثقافي والفكري وقيم حقوق الإنسان والاستفادة من التقدم الهائل في وسائل الاتصال، حيث أن العالم يمر الآن بتحديات كبيرة نتيجة انتشار الإرهاب والعنف والتطرف وخطاب الكراهية والتمييز، فضلاً عن التحديات الاقتصادية الكبيرة التي يواجهها العالم خاصة في ظل تسارع وتيرة التغيرات المناخية والعدوان المستمر على البيئة واستنزاف الموارد الاقتصادية.

كما أوضح السيد أيمن عقيل أهمية الدور الذي يلعبه منتدى صناع السلام والتنمية، وأكد أن مؤسسي منتدى صناع السلام والتنمية يؤمنون بالدور الذي يمكن أن يقوم به الشباب في دعم أجنده الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، حيث يأتي إطلاق خطة 2030 في الوقت الذي يمر به العالم بالعديد من التحديات ومن أهمها:

- **انتشار النزاعات المسلحة والعنف والتطرف والإرهاب في مناطق كثيرة حول العالم مما يهدد الحق في الحياة والأمن والتنمية.**
- **ضعف مشاركه الشباب في إدارة الحياة العامة في العديد من دول العالم.**
- **تراجع معدلات الشفافية والنزاهة والمساءلة في بعض الدول مما يمثل تحدي في تطبيق الحكم الرشيد.**

لذلك يستطيع منتدى صناع السلام والتنمية المساهمة في التغلب على هذه التحديات كونه منصة تجمع شباب من جميع الجنسيات والخلفيات والآراء تحت مظلة واحدة من أجل مجتمعات آمنة ومستدامة.

كما تم الإعلان خلال الجلسة عن استراتيجية منتدى صناع السلام والتنمية التي تعتمد على مجموعة من المبادرات الشبابية المبتكرة وسيقوم التحالف الدولي للسلام والتنمية بتقديم الدعم الفني للمجموعات الشبابية المسئولة عن تنفيذ هذه المبادرات وتنقسم المبادرات الي عدة أنواع:

- **مبادرات بناء السلام وحل النزاعات.**
- **مبادرات تعزيز الشفافية والمساءلة.**
- **مبادرات دعم التسامح ومناهضه خطاب الكراهية والتعصب.**
- **مبادرات دعم الحكم الرشيد.**

الجلسة التاسعة

الفرص والتحديات للمدن المستدامة في الوطن العربي

الرئيس: الدكتورة داليا صقر المدير التنفيذي للمجلس المصري للأبنية الخضراء

الميسر: الإعلامية داليا أشرف

المتحدثون:

- السيد محمد عصفور المنسق الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا بالمجلس العالمي للأبنية الخضراء
- المهندس جوزيف كيرياكوس مدير المشروعات بشركة أوراسكوم للإنشاءات
- السيدة سارة البطوطي مدير عام شركة EConsult
- المهندسة هدى أنور مدير مشروعات LEED بمجموعة المهندسون الاستشاريون ECG

هدفت الجلسة إلى تسليط الضوء على الواقع العالمي الخاص بالمناطق السكنية والمتمثل في أن أكثر من نصف سكان العالم يعيشون اليوم في المناطق الحضرية، مع التأكيد على ارتفاع هذا الرقم إلى ثلثي البشر بحلول عام 2050، مما أدى إلى أن المباني تمثل 36٪ من الاستخدام النهائي للطاقة العالمية وحوالي 40٪ من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ذات الصلة بالطاقة، مع توفير 82٪ من هذه الطاقة عن طريق الوقود الأحفوري.

كما أن ما يقرب من 60٪ من استهلاك العالم من الكهرباء يتم عن طريق المباني السكنية والتجارية، وتساهم المباني بنسبة 20٪ من استهلاك المياه وحوالي 30٪ من استهلاك المواد الخام،

لذا لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة دون إحداث تغير كبير في تصميم وبناء وإدارة هذه المباني والمدن.

استعرضت الدكتورة داليا صقر محاور الجلسة عن طريق طرح عدة تساؤلات لموضوعات غاية في التخصص وهي:

- **ما هي أبرز تعريفات المباني الخضراء والمجتمعات المستدامة، وما هي مميزاتها والنفع البيئي والاجتماعي والاقتصادي بالمقارنة بالمباني والمدن التقليدية.**
- **ما هي عقبات تطبيق المباني الخضراء والمجتمعات المستدامة في المنطقة العربية.**
- **ما هي أهم المبادرات ومشروعات المباني الخضراء والمجتمعات المستدامة في المنطقة العربية، مع عرض بعض النماذج الناجحة في عدة بلدان.**
- **ما هي المقترحات السياسية والتشريعية والحوافز المالية لزيادة الوعي ودعم تنفيذ المباني الخضراء والمجتمعات المستدامة في المنطقة العربية.**

دارت المناقشات حول التحول الحضري السريع التي تشهده المنطقة العربية بمعدل 2.5% (تقديرات 2015)، واليوم يعيش أكثر من نصف السكان العرب (57%) في المناطق الحضرية في المتوسط، وعبر المنطقة العربية يعيش نحو 28% من جميع سكان الحضر في أحياء فقيرة أو مستوطنات غير رسمية (عشوائيات)، وقد يؤدي التواتر المتزايد للأحداث المناخية القاسية نتيجة لتغير المناخ مثل الفيضانات والارتفاع الحاد في درجات الحرارة، التي نشهدها كثيرًا في هذه الأيام إلى زيادة كبيرة في الطلب على الطاقة على المباني والبنية التحتية، وهذا يؤثر بشكل أوسع عادة على الفئات المحرومة الأكثر ضعفا والتي تفتقر إلى القدرة على التكيف.

وكثيراً ما يتركز الفقر في بعض المناطق الحضرية، حيث يهاجر العديد من السكان من المناطق القروية والنائية بحثا عن فرصة عمل، وتكافح الحكومات من أجل استيعاب أعداد السكان المتزايدة في تلك المناطق، ويتطلب ذلك مجهود كبير من الدولة من أجل جعل هذه المدن آمنة ومستدامة وتحسين بيئة الأحياء الفقيرة والمستوطنات غير الرسمية وخلق مساحات عامة خضراء.

لذا يؤدّي النمو السريع للمناطق الحضرية في العالم النامي إلى مطالب هائلة على النظم الغذائية، وكذلك توسع المدن في أرض خصبة تزيد من الاحتياجات الغذائية للأسر الحضرية التي تتنافس على الموارد الطبيعية مثل الأرض والمياه والطاقة، وهذا يؤثر على تقلّب أسعار المواد الغذائية المتاحة للمستهلكين في المناطق الحضرية تأثيراً كبيراً، إذ إنهم يعتمدون حصرياً على شراء الأغذية وليس

على انتاج المواد الغذائية، والحل الأمثل لهذه المشكلة المعقدة هو المدن والمجتمعات المستدامة بكامل معانيها واتجاهاتها.

المدن أو المجتمعات المستدامة أو المجتمعات صديقة البيئة هي تلك المجتمعات التي صممت ونفذت على أسس مراعاة البعد البيئي والاجتماعي والاقتصادي مجتمعين، والتي يقطنها أفراد على وعى كافي بالمبادئ الأساسية للتنمية المستدامة أو على استعداد للتعرف على مبادئ وأسس وآليات التنمية المستدامة محاولين جاهداً تقليل المدخلات المطلوبة من استهلاك الطاقة والمياه والمواد الخام والمواد الغذائية، وكذلك تقليل الانبعاثات المسببة للتغيرات المناخية والملوثات الهوائية والمخلفات بجميع أنواعها الصلبة والسائلة.

بالرغم من عدم وجود اتفاق عام على تعريف موحد للمجتمعات المستدامة، إلا أنه يوجد اتفاق بين جميع الخبراء على أن التنمية المستدامة يجب أن تلبي احتياجات الحاضر دون التضحية بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة، والبعض يرى أن المدينة المستدامة ينبغي أن تكون قادرة على إطعام نفسها بغذاء آمن وصحي خالي من المبيدات الكيميائية والأسمدة الكيماوية مع اعتماد ضئيل على المناطق الريفية المحيطة بها.

جوهر هذا ينحصر في خلق أقل بصمة للإيكولوجيا الصناعية، وإنتاج أقل كمية ممكنه من التلوث والتي يجب أن تقل بكثير عن الحدود المسموح بها، وكذلك الاستخدام الأمثل للأراضي بكفاءة،

واستخدام أسمدة عضوية ومبيدات عضوية، وتدوير المخلفات للاستفادة منها، وبالتالي المساهمة الشاملة للمدينة في التغيرات المناخية سيكون في الحد الأدنى.

وبما أن التقديرات تشير إلى أن أكثر من 50٪ من سكان العالم يعيشون الآن في المدن والمناطق الحضرية، بما يخلق تحديات وفرص لمطوري الوعي البيئي التنموي، هناك مزايا واضحة لزيادة تحديد والعمل على تحقيق أهداف المدن المستدامة، خاصة وأن أحد أهم أهداف التنمية المستدامة وهو الهدف الحادي عشر يختص بالمدن والمجتمعات المحلية المستدامة نظراً لأهميتها الشديدة، ليس فقط للحفاظ على الموارد الطبيعية ولكن أيضا لتوفير المياه والطاقة.

ونتيجة لذلك، عدد متزايد من الدول وضعت سياسات لتحسين الأداء البيئي والتنمية المستدامة في المباني، كما تم طرح مبادرات تطوعية وطنية للتكيف مع ظروف كل دولة، مثل أنظمة تصنيف المباني الخضراء .

وقد أصدرت الجمعية المصرية للمباني الخضراء نظام "ترشيد" بثلاثة أعمدة رئيسية: الطاقة والمياه والبيئة المحيطة للمباني السكنية والمباني التجارية والمجتمعات، ويعتمد هذا الدليل الإرشادي على مبدأ من المهد إلى المهد، حيث تصل نسبة التوفير في المياه إلى أكثر من 50% والتوفير في الطاقة إلى أكثر من 40%، بالإضافة إلى الحد من استخدام المواد الخام، علاوة على المعيشة في بيئة صحية ونظيفة وكذلك توفير فرص عمل خضراء، وكل هذا ينصب تحت مسمى الاقتصاد الأخضر بطريقة تطبيقية وعملية.

أخيراً، المدن المستدامة تعود بالنفع على الاقتصاد القومي وهو ما يسمى بالاقتصاد الأخضر أو الاقتصاد المستدام. ورغم أن في بداية التحول للاقتصاد الأخضر قد يتطلب ذلك تمويل لتغطية فرق التكلفة الأولوية مع المباني التقليدية وحوافز مالية وتشريعية للتوسع، إلا إنه بالتأكيد استثمار مضمون العائد، فالتحول إلى مجتمعات مستدامة سيعود حتماً بموارد مالية على الدول بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ولكن يحتاج هذا التحول إلى موارد مالية وبشرية قادرة على تنفيذ الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة والتي صدرت من منظمة الأمم المتحدة في سبتمبر 2015.

الجمعية المصرية للمباني الخضراء هي منظمة غير حكومية تمثل مصر رسمياً في المجلس العالمي للمباني الخضراء ضمن شبكة عالمية تضم أكثر من 70 دولة من ضمنها عدة دول عربية.

التوصيات:

وفي الختام أوصى المشاركون بما يلي:

- **يعد نشر الوعي البيئي في المدارس والجامعات وإعادة تنمية الإحساس بالطبيعة والذي تم فقده من كثرة الحياة في المدن عاملاً مهماً في نشر فكرة المباني الخضراء والمدن المستدامة ودمج هذا في المناهج المدرسية حتى يتم تأسيس جيل جديد على وعي كبير بأهمية البيئة ومواردها.**
- **كما يعتبر دور الإعلام في غاية الأهمية حيث يدخل كل بيت ويصل إلى كل فئات المجتمع مما سيؤدي بالتالي إلى زيادة الطلب على المباني الصديقة للبيئة وتسهيل تنفيذ التشريعات المرتبطة بها.**
- **ويجب رفع وعي المستثمرين خاصةً أن الوفورات التي تحققها المباني الخضراء على المدى البعيد ستكون كافية لتغطية أي زيادة في الاستثمار الأولي لإنشاء مثل هذه المباني.**
- **يعد تدريب طلبة وخريجي الجامعات ومصنعي وموردي مواد البناء خطوة هامة كجزء من رفع الوعي بأهمية المباني الخضراء، وهو ما قدمته شركة أوراسكوم على سبيل المثال لبعض الموردين لرفع وعيهم نظراً لوجود بعض مشروعات الـ LEED في مصر.**
- **يمثل ارتفاع الكثافة السكانية ونقص الموارد الطبيعية مثل المياه وازدياد أسعار الكهرباء والطاقة عوامل بالغة الأهمية في تأكيد الاحتياج للمباني الخضراء، فلا يجب علي الدولة أن تنتظر وجود طلب من المستهلك لمثل هذه المباني، بل يجب عليها البدء في توفيرها كجزء من خطة الحفاظ على الموارد.**
- **يجب على الدول أن تبدي جديتها من خلال إصدار تشريعات تلزم المباني الحكومية والتجارية بمعايير أدني لاستهلاكات الطاقة والموارد، ومن الخطوات التي يمكن أن تتخذها الدولة أيضاً هي وضع اشتراطات طبقاً للكود المصري لكفاءة الطاقة في المناقصات الحكومية التي تطرح في المدن الجديدة.**
- **كما أن الشراكات بين وزارات الدولة المختلفة مثل وزارة الإسكان، وزارة البيئة، وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة سيكون لها بالغ الأثر في الإسراع من تنفيذ المزيد من مشروعات المباني الخضراء والتي تمثل فرصة كبيرة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة للدولة المصرية.**
- **تقع مسئولية كبيرة على الجهات الدولية المانحة مثل منظمات الأمم المتحدة والتي تتوفر لديها الكثير من المعلومات فيما يخص المباني الخضراء والمدن المستدامة والتي يمكن لحكومات**

الدول المهتمة والقطاع الخاص أن يستعين بها لتوفير الكثير من الوقت والأموال اللازمة لتفعيل ونشر مثل هذه المباني الصديقة للبيئة، كما أنه يجب الاستفادة من التمويل المناخي في تنفيذ المشروعات طبقاً لاتفاقية باريس والتي أصبحت ملزمة للعديد من الدول.

- **دور المؤسسات التمويلية أساسي، ومن الممكن أن تكون من الحوافز التشجيعية لتبني المشروعات الصديقة للبيئة هي خفض فائدة الإقراض لتلك المشروعات وأن يكون ذلك في صورة مبادرة من البنك المركزي مثل التي قدمها سابقاً لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.**
- **الجمعية المصرية للأبنية الخضراء لها دور بالغ الأهمية في نشر فكرة المباني الخضراء عن طريق السعي وراء اكتشاف خامات البناء المحلية الصديقة للبيئة بالتعاون مع القطاع الخاص بدلاً من استيراد خامات من الخارج، مما يشكل عبء علي الدولة بسبب العملة الصعبة وكذلك يرفع من تكلفة انشاء المباني الخضراء.**
- **من المهم عدم الاعتماد على أكواد بناء من دول خارجية، بل يجب أن تكون الأكواد ملائمة للبيئة والثقافة المصرية لتحقق الهدف المرجو منها وهو توفير بيئة مريحة لمستخدمي تلك المباني.**
- **كذلك إبراز قصص النجاح التي تمت في مصر والدول العربية والدروس المستفادة لتكون بسبيل منارة ترشد كل الراغبين في تنفيذ المشروعات الصديقة للبيئة.**

الجلسة العاشرة

"ثقافة الاستدامة في العالم العربي: التحديات والفرص"

الرئيس: السيد محمد الفولي المدير التنفيذي لشركة باتريوت

المتحدثون:

- الدكتور أحمد كمالي نائب وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري لشؤون التخطيط بجمهورية مصر العربية
- الدكتورة شيرين الشواربي أستاذة الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة
- الدكتورة وسام البيه المديرة الإقليمية لمؤسسة Drosos في مصر
- السفيرة شيرين سعد الله المستشار الإقليمي لتعبئة الموارد والشراكة بالمكتب الإقليمي للدول العربية بصندوق الأمم المتحدة للسكان
- الدكتورة سينا حبوس مستشار الاستدامة والبيئة والتنمية المستدامة بالهيئة المصرية للرقابة المالية

أكد السيد محمد الفولي في كلمته أن ثقافة الاستدامة هي الأساس الأقوى في تحقيق السعي نحو الاستدامة علي كافة محاورها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، كما أكد المتحدثون خلال مداخلاتهم بأن ثقافة الاستدامة الناشئة عن ثقافة المسؤولية هي الأولوية القصوى للدول والمجتمعات حيث أن تعزيز التشاركية والقيام بالبرامج التنموية علي أساس دراسة الاحتياجات الحقيقية للمجتمعات ودعم وتمكين الحوار المجتمعي لتعزيز الفهم العام لدي كل أصحاب المصالح هو السبيل الوحيد والأمثل لتحقيق التغير الإيجابي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة العالمية من خلال الرؤى والاستراتيجيات التنموية الداخلية للدول والمؤسسات.

التوصيات:

وقد خَلُصَت النقاشات التي دارت خلال الجلسة إلى مجموعة من التوصيات ليتم تبنيها وتنفيذها في إطار تشاركي عربي تحت قيادة ودعم وتوجيه جامعة الدول العربية ككيان أوحد للتجمع العربي الفاعل وهي كالتالي:

- إدراج الثقافة كركيزة أساسية تضاف إلى ركائز الاستدامة الثلاثة لتصبح ركائز الاستدامة تعني بالمحاور الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية.
- دعم وتفعيل الدور التربوي للأسرة في خلق والتأكيد على ثقافة المسؤولية لدي أبنائها وفي تعاملاتها.
- دعم فكر ثقافة المسؤولية على مستوى المؤسسات والأفراد عن طريق زيادة الوعي الثقافي المرتبط بالاستدامة والتأكيد على خلق مناخ فهم عام لأهمية الاستدامة وضرورة تحقيق الأهداف العالمية.
- التأكيد على الدور الأساسي والرائد للإعلام العربي في دعم ثقافة الاستدامة عن طريق التحول إلى نموذج الإعلام المستدام في جميع ممارساته، كما التأكيد على تبني الآلة الإعلامية العربية مسؤولية المشاركة في توجيه الثقافة العربية نحو ثقافة المسؤولية ومن ثم ثقافة الاستدامة.
- الدعم والتأكيد على أهمية الحوار المجتمعي وخلق بيئة تشاركية حول موضوعات الاستدامة في العالم العربي وخلق منصات التواصل المباشر والرقمي لتبادل الآراء وإثراء الحوار المجتمعي حول الاستدامة.
- تبني سياسة التشاركية في صناعة القرارات المرتبطة بالأداء والتنمية المستدامة سواء على مستوي الأفراد، المؤسسات، المجتمعات والحكومات عن طريق دراسة الاحتياجات الحقيقية لإحداث التنمية المستدامة المنشودة.
- خلق النموذج المثالي العربي ودعم الالتفاف حول هذا النموذج لإعادة خلق نموذج القدوة بين الشباب في المجتمعات العربية.
- الحرص على إدماج الشباب العربي في منظومة موجهة لخلق ودعم والتأكيد على ثقافة الاستدامة من خلال الحوار المباشر وتقديم الجلسات الحوارية والتدريب وورش العمل التي تطرح مواضيع الاستدامة من خلال مفهوم الثقافة الحالية للمجتمعات العربية والتأكيد على الجانب الإيجابي في هذه الثقافات المعاصرة.
- خلق آلية عربية مشتركة تهتم بشؤون التغير الثقافي الإيجابي نحو ثقافة الاستدامة للتنسيق بين أصحاب المصالح في الدول العربية لخلق توجه مشترك تحت عنوان "نحو ثقافة الاستدامة".

اليوم الثالث

الثلاثاء 2019/11/5

الجلسة الحادية عشر

"جلسة: الشباب العربي وتعزيز التعليم من أجل التنمية المستدامة"

الميسر: الإعلامية هاجر جميل

المتحدثون:

- معالي الدكتور طارق شوقي وزير التعليم والتعليم الفني بجمهورية مصر العربية
- الدكتور أحمد كمالي نائب وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري بجمهورية مصر العربية
- سمو الأميرة دعاء بنت عزت الرئيس الأعلى لمؤسسة المرأة العربية ورئيس أكاديمية ملتقى الأصدقاء المعنية بالتعليم والطفل وتنمية المهارات والإبداعات بالمملكة العربية السعودية
- الدكتور حسين زناتي باحث زائر ومستشار تطوير التعليم بمعهد الدراسات المتقدمة في الذكاء الاصطناعي والمدير التنفيذي لجمعية الصداقة المصرية اليابانية بجامعة تشوكيو باليابان
- الدكتور هاني تركي كبير المستشارين الفنيين لمشروع المعرفة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- السيد صبحي شفيق خليل أمين المدارس الكاثوليكية بالقاهرة وعضو مركز التدريب للتنمية المستدامة للمدارس الكاثوليكية
- الآنسة فرح آدم نائب أمين عام الشباب العربي للتنمية المستدامة

هدفت الجلسة إلى التأكيد على مدى أهمية إحداث تغيير جذري فيما يتعلق بطريقة وآليات التفكير فيما يخص دور التعليم في تحقيق التنمية الشاملة، حيث يلعب التعليم دوراً هاماً في غرس مهارات إحداث التنمية وتعزيز ثقافة التعايش السلمي والمساواة بين الجنسين وتدعيم ركائز تحقيق

التنمية وحقوق الإنسان، فالتعليم هو السبيل الوحيد للتغلب على تحديات ومعيقات التنمية، وهو الركيزة الأساسية للوصول لمستقبل أفضل للجميع.

بحلول عام 2030 يجب أن يكون جميع الأفراد المنخرطين في عملية التعلم لديهم كافة المعلومات والمهارات المعرفية المتطلبة من أجل تقبل ثقافة التعايش السلمي والمساواة بين الجنسين وتحقيق الاستدامة، ولذلك فإن تحقيق الاستدامة في التعليم يعد مسؤولية مجتمعية في القرن الواحد والعشرين كوسيلة للتغلب على التحديات وتحقيق الاستدامة في سبل الحياة تحقيقاً للهدف 4.7 من أهداف التنمية المستدامة خصوصاً، وبقية الأهداف جملة.

ولذلك يعول على دور التعليم في تحقيق التنمية وليس كل أنواع التعليم، بل إن التعليم الذي يركز على النمو الاقتصادي هو الذي يدفع نحو الاستدامة دون غيره، كما أن الأفراد هم الذين يصنعون التغيير الحقيقي في مجتمعهم. كما يجب أن يتحلوا بالسلوكيات التي تسهم في إحداث التكامل البيئي والوصول لعالم مستدام تتمتع فيه الأفراد بتنمية مجتمعية واقتصادية بما فيه من ضمان لمستقبل أفضل للأجيال القادمة، وذلك من خلال تحقيق أهداف التنمية التي تتضمن استدامة التعليم.

تهدف استدامة التعليم إلى تمكين الأفراد من التصرف واتخاذ القرار وتحمل المسؤولية والتأثيرات الناتجة عن أفعالهم بما تحتويه من مردودات، آخذين في الاعتبار كافة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية في مجتمعاتهم المحلية وعلى الصعيد الدولي أيضاً، إضافة إلى النظر للتأثيرات السياسية والاجتماعية المحلية والإقليمية والدولية ومجريات الأمور من حولهم، والنضال من أجل التوجه بأساليب خلاقة ومتفردة مفادها دعم مجتمعاتهم للوصول للتنمية المستدامة.

كما ينبغي أن يتم تفهم استدامة التعليم كجزء لا يتجزأ من التعليم الكفؤ ويضم مفهومه التعلم مدى الحياة، كما أنه يضمن أن تتحمل المدارس والجامعات بأنواعها ومؤسسات التعليم غير الرسمي مسؤولية تقديم تعليم يشجع على الاستدامة ويتناول تحديات ومعوقات التنمية لزيادة وتعزيز قدرات الأفراد.

كما يضم التعليم المستدام التركيز على قدرة الفرد على المشاركة والتعليم الذاتي والتحول من التدريس والتلقين إلى التعليم التفاعلي، وتركز على مكافحة الفقر وحل المشكلات الناتجة عن التغير المناخي والنمو الاقتصادي، وذلك باتباع آليات واقتراحات تعليمية هادفة لإخراج أفراد فاعلين ذوي قدرة على التفكير النقدي، لذلك يجب أن تسير جميع المؤسسات التعليمية الرسمية وغير الرسمية على منهجية تعليمية تتناول قضايا التنمية وآليات إشراك الأفراد في عملية صنع السياسات العامة.

يمكن للتعليم المستدام الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة من خلال أمرين، أولهما التركيز على الوصول لمخرجات تعليمية اقتصادية واجتماعية وشعورية تجعل الفرد قادراً على فهم أبعاد التنمية وتحقيق الاستدامة وربط أهداف التنمية بعضها البعض، وثانيهما ربط المعلمين أنفسهم بالفعاليات التوعوية والاجتماعية والثقافية التي تسهم في فهم وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

ولذلك، فإنه يتعين على المعلمين والمتعلمين وواضعي المناهج والخبراء والمؤسسات التعليمية والفاعلين المجتمعيين العمل على الاستدامة في مجال التعليم والدفع نحو استخدام اقتراب تشاركي تفاعلي نقدي خلاق في تنشئة الأفراد لدعم القدرة على حل المشكلات وإدارة الأزمات وتوجيه المجتمع نحو تنمية حقيقية، وذلك لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ودعم ثقافة الاختلاف والتسامح والتعايش السلمي بين الأفراد والتكامل البيئي وغيرها من مدركات التنمية بقصد تحقيق مستقبل أفضل للأجيال القادمة بحلول عام 2030.

التوصيات:

وفي الأخير، أعرب المتحدثون والشباب العربي للتنمية المستدامة عن الرغبة في توجيه رسائل فعالة عن طريق تبني توصيات قابلة للتنفيذ وهي:

- **الاهتمام بالشراكة العربية الأسيوية لتعزيز التعليم من أجل التنمية المستدامة.**
- **تنفيذ مشروع البيئة العالمي: تنمية المجتمعات المحلية بالتقنية الحديثة والعلوم والتكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة.**
- **التعاون مع جامعة تشوكيو اليابانية، وجامعة بولى تك هونج كونج للميديا التعليمية وهندسة تكنولوجيا الاتصالات، ومنطقة كيتامى التعليمية، ومنطقة ميتاكا بطوكيو، وجامعة كيتامى للهندسة والتكنولوجيا، ومعهد مينت لتصميم المناهج الرقمية من أجل التنمية المستدامة باليابان بهدف نقل التجربة الآسيوية للتنمية المستدامة.**
- **تنفيذ مشروع تدريب المعلمين العرب وتمكين الشباب بالتعاون مع جامعة كاجاو للتربية والتعليم.**
- **تطبيق مشروع البرامج التربوية والتعليمية وتنمية مهارات التعلم.**
- **تطبيق برنامج الإخاء التعليمي "المدرسة الصديقة" ببن المدارس اليابانية والمدارس العربية.**
- **تنفيذ مشروع التعاون الأكاديمي في مجال العلوم والتكنولوجيا.**

الجلسة الثانية عشر

"ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاهية للجميع"

<u>الرئيس</u>: الدكتورة مها الرباط أستاذ الصحة العامة بجامعة القاهرة والمدير التنفيذي لمنتدى السياسات الصحية بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا

<u>المتحدثون</u>:

- **الدكتور أحمد المنظري المدير الإقليمي للشرق المتوسط بمنظمة الصحة العالمية**
- **الدكتور سلمان الرواف أستاذ الصحة العامة بجامعة Imperial**
- **الدكتور توفيق خوجة أمين عام اتحاد المستشفيات العربية**
- **السيد وزير مفوض سعيد الحاضي مدير إدارة الصحة والمساعدات الإنسانية بجامعة الدول العربية**

افتتحت الجلسة الدكتورة مها الرباط بإلقاء كلمة ترحيبية وتعريفية عن الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة، المعنى بـ "ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار"، وتقديم عرض مرئي حول متطلبات الاستعدادات اللازمة على المستويات الوطنية والإقليمية مع الأخذ في الاعتبار القدرات المختلفة المتاحة من دولة لأخرى.

كما أثارت النقاش حول كيفية صياغة رؤية متكاملة ولكن تحويلية تسمح للبلدان النامية بالتقدم المطرد في العقد الجديد، مشيرة في الوقت ذاته أن الطموح العالمي إلى "عدم التخلف عن الركب" هو روح أهداف التنمية المستدامة، وهذا الطموح يقع أيضًا في صميم الهدف الثالث من

أهداف التنمية المستدامة، الذي يلتزم بضمان حياة صحية وتعزيز الرفاه للجميع. لكن ضمان الصحة لا تقتصر فقط على تحقيق هدف واحد من أهداف التنمية المستدامة؛ الصحة للجميع هي هدف تنموي حيوي يدعم العديد من الأهداف الأخرى.

وأكدت أن المنطقة العربية أحرزت تقدماً ملحوظاً في النتائج الصحية على جبهات عديدة خلال العقود القليلة الماضية، على الرغم من أن النتائج تختلف بين البلدان، وأحيانًا داخل نفس البلد.

وعلى الرغم من التقدم المحقق، فلا تزال هناك عقبات تحد من الاستمرار في تحقيق الهدف بسبب العديد من العوامل، بعضها يرتبط بأداء النظم الصحية وبعضها يتجاوزه، وتشمل هذه التحديات محددات الصحة الفردية المرتبطة بقضايا مثل الاستقرار السياسي، والدخل والتعليم والتعرض للمخاطر والأمن الغذائي من بين أمور أخرى.

تضمنت الجلسة أربع عروض رئيسية، العرض الأول قدمه الدكتور أحمد المنظري المدير الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية في الشرق المتوسط، حول تسليط الأضواء على الآفاق المستقبلية لتحقيق هذا الهدف خاصة في الدول العربية.

العرض الثاني قدمه الدكتور سلمان الرواف أستاذ الصحة العامة بجامعة امبريال لندن، حول الابتكارات والاستخدام الرشيد للتكنولوجيات الجديدة وكيفية استخدامها لتسريع تحقيق الهدف الثالث مع عرض للتجارب المختلفة.

أما العرض الثالث فقدمه الدكتور توفيق خوجة أمين عام اتحاد المستشفيات العربية، حول الشراكات اللازمة والاندماج والشراكة بين القطاعات المتعددة لتحقيق الصحة والرفاهية.

وأخيراً العرض الرابع قدمه الدكتور سعيد الحاضي وزير مفوض مدير ادارة الصحة والمساعدات الإنسانية بجامعة الدول العربية حول دور جامعة الدول العربية ككيان حاكم يدير التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وقد استعرضت الجلسة التحديات المختلفة التي تواجهها الدول العربية وفقاً للتقارير الدولية، فعلى سبيل المثال فيما يتعلق بمعدل وفيات الأمهات في المنطقة العربية بمتوسط 148 حالة وفاة لكل 100000 مولود حي، أي يقترب من المعدل العالمي البالغ 169، وينطبق الشيء نفسه على الأرقام المتعلقة بوفيات الأطفال دون سن الخامسة ووفيات حديثي الولادة.

كما أن عدد الوفيات الناجمة عن الإصابات وحوادث الطرق أعلى من المتوسط العالمي البالغ 17 حالة وفاة لكل 100000 نسمة، ولكن عندما ننظر إلى كثافة الأطباء، المعرّفة على أنها عدد الأطباء لكل 1000 شخص، نجد أن المتوسط الإقليمي العربي هو 1.5، أو فقط حوالي نصف المتوسط العالمي.

وفى الختام أكد المتحدثون على ضرورة النظر إلى ما بعد 2030 من خلال وضع خطط عمل مستدامة ومجدية تتوافق مع الاحتياجات والمتطلبات الإقليمية تهدف إلى تخفيض معدل وفيات الأمهات، وإنهاء الوفيات التي يمكن الوقاية منها للمواليد الجدد والأطفال دون سن الخامسة، وإنهاء أوبئة الإيدز والسل والملاريا والأمراض المدارية المهملة ومكافحة التهاب الكبد والأمراض التي تنقلها المياه وغيرها من الأمراض المعدية، وكذلك الحد من الوفيات المبكرة الناتجة عن الأمراض غير المعدية.

كما أن هناك ضرورة لتعزيز منع وعلاج تعاطي المخدرات، والحد من الوفيات والإصابات الناجمة عن الحوادث المرورية، وضمان حصول الجميع على خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية، وتحقيق التغطية الصحية الشاملة، والحد من عدد الوفيات والأمراض الناجمة عن المواد الكيميائية الخطرة وتلوث الهواء والماء والتربة.

التوصيات:

وفى هذا الإطار، فإن الوقت المتبقي على 2030 واللازم لتحقيق الأهداف التنموية يتطلب التركيز والإسراع بوتيرة العمل لتحقيق الأهداف المرجوة في السنوات العشر القادمة، ومن ثم نوصي بما يلي:

- **ترجمة الالتزامات تجاه التغطية الصحية الشاملة المقدمة خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة سبتمبر 2019 .**
- **صياغة وتوحيد رؤية متكاملة لتحقيق الأهداف بين الأطراف المعنية والحاكمة لتعظيم الأدوار والتكامل ولتمكين البلدان بالتقدم في العقد الجديد.**
- **تعزيز القدرة على توفير وجمع البيانات والمقدرة الإحصائية لتتبع أهداف التنمية المستدامة بشكل أفضل ومتابعه تنفيذ السياسات والبرامج.**
- **تطوير ودعم تنفيذ السياسات الصحية والأطر القانونية التي تدعمها جامعة الدول العربية والتي تراعي الاحتياجات الصحية والرفاهة والتي تحترم وتعزز الحقوق الصحية الأساسية والمنصفة والتي**

تتماشي مع الاتفاقيات الدولية والإقليمية، والتي توجه تطوير القوانين والأطر والممارسات الصحية في الدول العربية.

- **تفعيل الإرادة السياسية وتقويتها من أجل الدفع بالصحة في جميع السياسات وإبراز أولويات الرعاية الصحية الأساسية.**
- **الإسراع في تحويل السياسات الصحية إلى استراتيجيات واقعيه يتم تنفيذها على أرض الواقع.**
- **تعزيز العمل متعدد القطاعات لمعالجة محددات الصحة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة.**
- **تحويل الاستراتيجيات متعددة القطاعات إلى "أهداف لتطوير الصحة والرفاهية" بتمويل مخصص ومستدام وكافي.**
- **الاستفادة من التقنيات الحديثة في وسائل الإعلام وكذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز والحفاظ على القطاعات المشتركة.**
- **عرض هذه التوصيات على مجلس وزراء الصحة العرب لاتخاذ القرار المناسب بشأنها.**

"منتدى تطوير الأبنية صفرية الطاقة والموارد"

الرئيس: الدكتور صلاح الحجار رئيس المجلس المصري للأبنية الخضراء

الجزء الأول: **التطورات العالمية**

المتحدثون:

- السيدة نازلي أسد الله بور مدير الاستدامة بمجموعة ماجد الفطيم
- السيد محمد عصفور المسئول الإقليمي لشبكتي الشرق الأوسط وأفريقيا للمجلس العالمي للأبنية الخضراء
- السيد إيمانويل سيجالاس المدير العام لشركة Knauf Egypt
- السيد دانيال توما شركة BASF

الجزء الثاني: **قصص نجاح من مصر**

المتحدثون:

- الدكتورة داليا صقر المدير التنفيذي للمجلس المصري للأبنية الخضراء
- الدكتور صلاح الحجار رئيس المجلس المصري للأبنية الخضراء
- السيدة نازلي أسد الله بور مدير الاستدامة بمجموعة ماجد الفطيم
- الدكتور أحمد شلبي الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة تطوير مصر

الجزء الثالث: **الإعلان الرسمي عن الدليل الإرشادي للمجتمعات والمباني المستدامة "ترشيد"**

المتحدثون:

- المهندس كريم فرح مؤسس شريك للمجلس المصري للأبنية الخضراء
- المهندسة سارة البطوطي مدير عام شركة EConsult

استكمالاً لموضوع جلسة "الفرص والتحديات للمدن المستدامة في الوطن العربي" في اليوم السابق، تعمقت هذه الجلسة في استعراض التطورات على المستوى العالمي في تنفيذ الأبنية صفرية الطاقة والموارد، وكذلك عرض قصص نجاح لمشروعات أبنية خضراء في مصر خاصة من الجانب الاقتصادي.

وقد تناول المتحدثون التعريف والمفاهيم التي تميز الأبنية صفرية الطاقة والموارد Net Zero Buildings وهي مباني صافي استهلاكها يساوي صفر، فعلى سبيل المثال، إجمالي الطاقة المستخدمة من قبل المبنى صفري الطاقة على أساس سنوي تساوي كمية الطاقة المتجددة التي تم إنشاؤها في الموقع، أو في تعريفات أخرى عن طريق مصادر الطاقة المتجددة خارج الموقع، وأيضاً بعد خفضها عن طريق تطبيقات كفاءة الطاقة سواء في التصميم المعماري أو التكنولوجيا والمعدات المستخدمة والممارسات الفردية، وعادة ما تساهم هذه المباني في تقليل الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي المسببة للتغيرات المناخية مقارنة بالمباني التقليدية المماثلة.

كما تمت الإشارة إلى أن من المميزات الأخرى أن الأبنية صفرية الطاقة والموارد توفر أموالًا طوال دورة حياة المبنى، بالأخص تكاليف الطاقة والصيانة بعد ارتفاع أسعار الكهرباء والمنتجات البترولية، وتلك المباني تخلق قيمة من خلال طرق متعددة، حيث يمكنها تحسين أو الحفاظ على التنافسية وتحسين قيمة الممتلكات وتخفيف مخاطر السوق وتعزيز صحة ورفاهية شاغليها.

وهي كذلك مباني تحقق أهداف تعليمية سواء للأشخاص الذين يشاركون في التصميم والبناء والتشغيل والصيانة على اكتساب معرفة وفهم قيِّمين حول كفاءة الطاقة والموارد والطاقة المتجددة، والمستخدمين لتلك المباني يتعلمون التحكم والتقليل من استخداماتهم الشخصية للطاقة والموارد، والمجتمع المحيط الذي ممكن أن يستفيد منها كنموذج واقعي قابل للتطبيق والتوسع في تنفيذه في مناطق أخرى.

خلال هذه الجلسة أيضاً تم الإعلان الرسمي عن المواصفات الإرشادية "ترشيد" التي تم إصدارها من قبل المجلس المصري للأبنية الخضراء وكذلك منح أول شهادة لمبنى سكني في مصر.

التوصيات:

- تشجيع الدولة لتبني مبدأ المجتمعات الخضراء وتحويل المجتمعات القائمة إلى مجتمعات خضراء تماشياً مع الهدف رقم 11 من أهداف التنمية المستدامة.
- ومن المعروف أن المجتمعات الخضراء تساعد على توفير الطاقة بنسبة تصل إلى 50% وتقليل المياه بنسبة تصل إلى 70% وتوفير كمية كبيرة من المواد الخام بالإضافة إلى تحسين البيئة الداخلية وكذلك البيئة الخارجية في المجتمعات الخضراء.
- وتمتلك مصر واحدة من أفضل المواصفات العالمية للمجتمعات الخضراء "ترشيد – Tarsheed"، والتي تم إصدارها في يناير 2018 وتتميز هذه المواصفة ببساطتها وسهولة تطبيقها وذات تكلفة بسيطة جداً وعائد اقتصادي عالي جداً.
- ولقد أوضح المجلس العالمي للأبنية الخضراء أن تطبيق مبادئ المباني الخضراء والمجتمعات الخضراء يساعد على المشاركة في نشر 9 أهداف من أهداف التنمية المستدامة، كما يساعد على الحد من التغيرات المناخية.
- ينصح عمل حوافز مادية لكل المنشآت أو المجتمعات التي تتبع مبادئ ومواصفات المباني الخضراء والمجتمعات الخضراء ولتكن نسبة من فواتير الكهرباء والمياه، وذلك سيشجع آخرين على أتباع نفس الأسلوب، وفى النهاية الدولة لها أكبر الاستفادة نظراً لتوفير كم هائل من المياه والطاقة والمواد الخام.

- **تشجيع المجتمعات الجديدة والعقارات الجديدة بعمل التصميمات المعمارية والإنشائية طبقاً لمتطلبات المجتمعات الخضراء والمباني الخضراء وإدخالها كجزء أساسي في العملية التسويقية، وخاصة أن قطاع العقارات يواجه ركود كبير الآن. فالعمارة الخضراء سوف تساعد على ترويج وتسويق الوحدات التجارية والإدارية والسكنية، خاصة أن فواتير الكهرباء ارتفعت كثير خلال الفترة الماضية.**

الجلسة الثالثة عشر

"التكامل في تمويل التنمية المستدامة"

الميسرتان:

- السيدة جيدا حداد المنسق الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة – مبادرة التمويل
- الدكتورة نهى المكاوي المدير الإقليمي لمكتب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمؤسسة فورد

المتحدثون:

- الدكتور أحمد كمالي نائب وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري جمهورية مصر العربية
- الدكتورة سينا حبوس مستشار الاستدامة والبيئة والتنمية المستدامة بالهيئة المصرية للرقابة المالية
- السيد وسيم المتولي رئيس الاستراتيجية وإدارة التغيير ببنك مصر
- السيدة مالين بلومبرج مدير المكتب القطري ببنك التنمية الأفريقي
- السيدة نوران عاطف مسئولة المخاطر الاجتماعية والبيئية بالبنك التجاري الدولي
- السيد روي سوان مدير تأثير الاستثمار بمؤسسة فورد
- الدكتور وديد عريان خبير رفيع المستوى للتنمية المستدامة بمبادرة القضاء على الجوع

من منطلق ما أوضحته أهداف التنمية المستدامة لعام 2015 واتفاق باريس للمناخ أن القطاع المالي يجب أن يصبح حافزًا للتنمية المستدامة ويكون لديه القدرة للتكيف مع تغير المناخ،

مما سيتطلب طرقًا جديدة للتفكير والعمل من خلال تقديم وجهات نظر مختلفة، فقد تم عقد هذه الجلسة لتوضيح الطريق نحو نهج تمويلي جديد، وإظهار التقدم الذي تحرزه البنوك والهيئات التنظيمية وواضعو السياسات في المنطقة.

انقسمت هذه الجلسة إلى جزئين، هدف الجزء الأول من الجلسة إلى إظهار كيفية استجابة المؤسسات المالية المساهمة في التنمية المستدامة إما عن طريق تضمين مزيد من اعتبارات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ضمن استراتيجياتها وقراراتها الاستثمارية، أو إعادة توجيه التدفقات المالية لدعم التحولات نحو تنمية مستدامة مرنة ودعم تطوير سياسات تمكينية وبيئات تنظيمية بالاشتراك مع القطاع الخاص.

ونتج عن حوارات متحدثي الجلسة إدراكهم للفرصة الهائلة لدى البنوك لتسهيل التحول إلى اقتصاد منخفض التلوث وفعال في استخدام الموارد.

وأوضح الدكتور كمالي في الجزء الثاني من الجلسة أن الحكومة المصرية تعمل على ركائز مختلفة لتعبئة الموارد المالية على الصعيدين المحلي والدولي، وأوصى بتوفير أدوات وخدمات مالية أفضل، وتوفير بيئة عمل مستقرة، وإعادة تخصيص الموارد المالية وكذلك الشروع في مزايا التكنولوجيا والابتكار، وأخيراً الجمع بين التفكير في التمويل المستدام والحوار السياسي حول العدالة الضريبية لتوسيع المجال المالي للحكومات.

من جانبه تناول السيد سوان دور الثروة الخاصة في الأعمال الخيرية الاستراتيجية من خلال إعطاء مثال لمؤسسة فورد، حيث استند إلى تجربة تمويل الإسكان الميسور للفئات الضعيفة داخل الولايات المتحدة الأمريكية، وأشار إلى الدور الهام الذي تلعبه الحكومات ومجالس المدن المحلية في تهيئة بيئة مواتية (اللوائح القانونية والمالية) لجذب المستثمرين الذين لا يحركهم الربح فحسب بل أيضًا التأثير الاجتماعي بجانب الاستثمار.

التوصيات:

خلصت الجلسة إلى التوصيات التالية:

- **أصبحت الأجيال الشابة في الأسواق المالية تغامر بأولويات مختلفة عن سابقاتها، ستساعد هذه التفضيلات المتغيرة، بالإضافة إلى تحولات السياسة العامة وتسهيل التكنولوجيا، في دفع التحول نحو استثمارات صديقة للحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.**
- **تشجيع البنوك على الشفافية والوضوح حول كيفية تقديم خدمات قيمة لعملائها والمستثمرين، وكذلك المجتمع، وقد انضمت العديد البنوك الإقليمية إلى مبادئ الخدمات الخاصة المصرفية المسؤولة في برنامج الأمم المتحدة للبيئة والتي صممت لمساعدة البنوك لمواءمة استراتيجيتها مع أهداف المجتمع.**

- **بنوك التنمية هي أكبر ممول للتنمية، وهناك رغبة كبيرة لتمويل المشاريع التي لها تأثير إيجابي على المجتمع والاقتصاد، ولكن هناك حاجة واضحة لبذل جهود أكبر لزيادة الوعي من جانب بنوك التنمية والحكومات الوطنية.**
- **لا تدعم الأُطُر التنظيمية الموجودة حاليًا في المنطقة نطاق التحول إلى التقنيات منخفضة الكربون اللازمة للتصدي لتغير المناخ. وهذا يعني أن المنظمات تواجه توتراً بين تمويلها المستمر للطاقة المستندة إلى الوقود الأحفوري، وهو ما تشجعه الأطر التنظيمية الحالية، ورغبتها في دعم التحول إلى بدائل منخفضة الكربون.**
- **ضرورة القيام بعملية إدارة المخاطر والاستراتيجيات بسبب تعرض الأسواق والمنتجات والخدمات والعديد من قطاعات الأعمال لمجموعة من المخاطر المتعلقة بتغير المناخ.**
- **دعوة برنامج الأمم المتحدة للبيئة وجهات أخرى متعددة الأطراف بتعزيز مهمتهم لزيادة عدد المؤسسات المالية الخاصة في جميع أنحاء العالم التي تعتمد أعمالها على الاستدامة، والتي تشمل تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة كأولوية استراتيجية في جميع مجالات الأعمال.**
- **حان الوقت الآن إلى اتخاذ إجراءات تنظيمية من خلال الضغط على اعتبارات ESG والعمل بشفافية أكبر إذا كان النظام المالي في المنطقة سيتحول إلى تمويل أخضر ومستدام.**

الجلسة الرابعة عشر

"التنوير: الطريق إلى 2030"

<u>الميسر</u>: الأستاذة رنا أبو عمرة مكتب الأمين العام بجامعة الدول العربية

<u>المتحدثون</u>:

- **الدكتور كايد هاشم نائب الأمين العام لمنتدى الفكر العربي**
- **السيدة شيرين شاهين مديرة البرامج بمعهد غرب آسيا وشمال أفريقيا WANA**
- **الدكتور مازن حسن مدير مركز البحوث والدراسات السياسية وحوار الثقافات بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة**
- **المهندسة نورا سليم المدير التنفيذي لمؤسسة ساويرس للتنمية الاجتماعية**
- **الدكتور أشرف أمين رئيس القسم العلمي بجريدة الأهرام والمشرف على نوادي العلوم**
- **الدكتور حاتم صابر المستشار الإعلامي لقنوات dmc**

ينطلق موضوع الجلسة من شعار الأسبوع العربي للتنمية المستدامة في نسخته الثالثة "شراكة متكاملة من أجل مستقبل مستدام"، حيث عادة ما يركز الحديث عن البعد التكاملي للتنمية على البعد التنفيذي للتكامل من خلال توسيع دائرة الشركاء وتنويعهم بما يضمن أوسع مجال لتنفيذ أجندة 2030، إلا أن هذه الجلسة هدفت من خلال نقاشاتها إلى مناقشة بُعد أكثر عمقاً لمفهوم التكامل وهو التكامل الموضوعي لمجالات التنمية المستدامة بالتركيز على تضمين البعد الثقافي في أبعاد التنمية المستدامة الأساسية التقليدية، في محاولة لأخذ النقاش العربي حول سبل تعزيز استدامة التنمية بما

يتجاوز الأسس والمعايير الرقمية والإحصائية للتعامل مع القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وبما يضمن كفاءة أعلى في تنفيذ أجندة 2030.

وتميزت هذه الجلسة بالتنوع حيث تحدث في هذه الجلسة نخبة من المدعوين من خلفيات ثقافية ومهنية مختلفة، حيث ركز المتحدثون على عرض خبرات مؤسساتهم في العمل الثقافي والبحثي والعلمي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن تناول التحديات الثقافية والقيمية التي عرقلت هذه الجهود في بعض الحالات، كما تعرض البعض لمبادرات ذات بعد ثقافي عززت من فاعلية برامجها التنموية في حالات أخرى.

التوصيات:

وتضمنت أبرز التوصيات الصادرة عن الجلسة ما يلي:

- ضرورة خلق بيئة تواصل بين مقدمي الأفكار الجديدة لمواجهة تحديات المجتمعات العربية من خلال خلق منصات مستحدثة تهدف لتطوير وتوسيع مساحات نشر المحتوى الثقافي والعلمي المتعلق بالتنمية وتصحيح الصور والمعلومات المغلوطة.
- الاهتمام بالصحافة العلمية والتي تجد رواج في العالم العربي خاصة بين فئة الشباب.
- إطلاق "شبكة للتواصل العلمي" لتعزيز الثقافة العلمية تتيح تدريب كوادر في هذا المجال وتطوير محتواه.

- **إنشاء "شبكة تطوع للباحثين الشباب بين الجامعات العربية" من أجل قياس دور القيم والسرديات المجتمعية على فاعلية السياسات التنموية من أجل تحديد العائد أو الخسارة الاقتصادية الناتجة عن تضمين البعد الثقافي في مشاريع التنمية.**
- **الاستثمار في العمل البحثي لقياس أثر المبادرات المتنوعة في مجال التنمية على الثقافة المجتمعية السائدة.**
- **ربط مشاريع التنمية بالثقافة والفنون خاصة في مرحلة النشء والشباب.**

مؤتمر الشراكات الفعالة من أجل تحقيق تنمية مستدامة

"دور مؤسسات الأعمال في دعم الخطط طويلة المدى للدول العربية"

الجزء الأول: الشراكات الفعالة بين مؤسسات الأعمال من أجل تحقيق تنمية مستدامة

الميسر: الدكتورة نيفين عبد الخالق نائب رئيس مجلس إدارة شركة جماعة المهندسون الاستشاريون ورئيس لجنة التنمية المستدامة بجمعية رجال الأعمال

المتحدثون:

- **الدكتور شريف دلاور الخبير الاقتصادي**
- **الدكتور هشام عيسى المؤسس الشريك لشركة DCarbon Egypt وخبير العلوم البيئية**
- **الدكتور هاشم حسين رئيس مكتب برنامج الأمم المتحدة للتنمية الصناعية للاستثمار والتكنولوجيا في مملكة البحرين منظمة**
- **المهندسة هدى دحروج المدير الإقليمي للصندوق المصري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ورئيس الإدارة المركزية للتنمية المجتمعية بوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بجمهورية مصر العربية**
- **الدكتورة يمنى الشريدي مؤسس منظمة Business Women Egypt 21**
- **السيدة آمنة فزاع مندوب عام الجمعية الأفريقية واللجنة القومية للاتحاد الأفريقي ورئيس نادى المرأة الأفريقية**
- **الدكتورة كورين شنودة سفيرة النوايا الحسنة لمؤسسة الكبد المصري وخبيرة البروتوكول الدولي**

أدارت الدكتورة نيفين عبد الخالق الجزء الأول من المؤتمر والذي تطرق إلى عدة محاور تتعلق بسبل تفعيل الشراكة بين الأطراف المعنية لدعم المسئولية المجتمعية والتنمية المستدامة، وكذلك

الاتحادات ومنظمات الأعمال ودورها كسفراء للتنمية بالوطن العربي، وتعزيز دور المرأة في الأنشطة التجارية ودورها في تحقيق تنمية مستدامة، ودور المجالس والاتحادات في دعم وتمكين المرأة وتعزيز دورها في الأنشطة التجارية لتحقيق تنمية مستدامة، ودور الشراكات الفعالة في تعظيم الأثر الاجتماعي، وآليات وضع رؤية فعالة للتعاون العربي المشترك.

الجزء الثاني: ريادة الأعمال محرك لتحقيق التنمية المستدامة في العالم العربي

الميسر: الدكتور أشرف شتا أستاذ مساعد لريادة الأعمال والابتكار بالجامعة الأمريكية بالقاهرة

المتحدثون:

- **المهندس أحمد عثمان رئيس المجلس الدولي للمشروعات الصغيرة وممثل الشبكة العالمية لريادة الأعمال في مصر**
- **الدكتور وائل الدسوقي مدير مركز ريادة الأعمال بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري**
- **الدكتور نزار سامي مستشار الابتكار وريادة الأعمال**
- **السيد أحمد الألفي المؤسس والرئيس التنفيذي لبرنامج مسرعات الأعمال الإقليمي Flat6Lab**
- **السيد كريم سمرة المؤسس والرئيس التنفيذي لبرنامج مسرعات الأعمال Change labs والمدير التنفيذي للعمليات بمؤسسة Hult Prize**
- **الدكتورة غادة خليل مدير مشروع رواد 2030**

أدار الدكتور أشرف شتا الجزء الثاني من المؤتمر الذي تطرق إلى عدة محاور هي كيفية تحسين النظام البيئي والاقتصادي لريادة الأعمال في المنطقة العربية، الدور الهام لرواد الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل وتحقيق نمو شامل، تحديات الحصول على التمويل ودور القطاع المصرفي في دعم رواد الأعمال للاستمرار، تعزيز ثقافة ريادة الأعمال بين الأجيال العربية الجديدة، واستعراض قصص نجاح للشركات الناشئة ونماذج لريادة الأعمال الاجتماعية في المنطقة العربية.

الجزء الثالث: 17 هدف وعالم واحد: أهداف التنمية المستدامة من التبني للتطبيق

الميسر: السيد حسن مصطفى رئيس مجلس إدارة شركة CSR Arabia

المتحدثون:

- **المهندسة أمل مبدي رئيس قطاع تنمية الموارد بمؤسسة مصر الخير**
- **الدكتورة غادة مكادي المدير الإقليمي لقطاع الاتصالات والعلاقات الخارجية والاستدامة لشركة كوكا كولا مصر وليبيا واليمن والسودان وجنوب السودان**
- **السيدة سارة إبراهيم رئيس قطاع التسويق والاتصال ببنك التجاري وفا مصر**
- **السيدة بسنت فؤاد مدير الاتصالات الخارجية بشركة جهينة**
- **الدكتورة غادة ميشيل رئيسة قسم الاتصالات والمسئولية المجتمعية بشركة سانوفي مصر**
- **السيدة نهلة كمال عضو مجلس إدارة شركة نستله مصر وشمال شرق أفريقيا**
- **السيدة علا لطفي رئيسة العلاقات الحكومية والشركات في الشرق الأوسط وأفريقيا بمؤسسة Mondelēz**
- **السيدة نجلاء نصير رئيس قطاع المسئولية المجتمعية بشركة المصرية للاتصالات**
- **السيدة هالة عبد الودود رئيس العلاقات العامة والمسئولية المجتمعية للشركات بشركة أورانج مصر**
- **السيد مصطفى زمزم رئيس مجلس أمناء مؤسسة صناع الخير**
- **السيدة داليا أكمل مسئولة الاتصالات التسويقية والاستدامة بالبنك العربي الأفريقي الدولي**
- **الأستاذ علي عبده المغامر المصري**

أدار الجزء الأخير من المؤتمر السيد حسن مصطفى رئيس مجلس إدارة شركة سي إس آر أرابيا، وتطرق هذا الجزء إلى عدة محاور أهمها أشكال تبني أهداف التنمية المستدامة، تحديات تحقيق بعض أهداف التنمية المستدامة، مواطنة الشركات ودورها في تحقيق تنمية مستدامة. كما تم تكريم أفضل ممارسات المسئولية المجتمعية والاستدامة للشركات، وقد استعرض المتحدثون تجربة تطبيق أهداف التنمية المستدامة داخل مؤسساتهم والخطوات التي تم اتخاذها في هذا الشأن.

التوصيات:

وفي الأخير، أعرب المتحدثون عن الرغبة في توجيه رسائل قوية عن طريق تبني توصيات قابلة للتنفيذ وهي:

- **توحيد الجهود المبذولة حتى يتم تحقيق التنمية المستدامة وتحقيق أهدافها.**
- **وضع نظام متكامل للتمويل الأخضر تشترك فيه أسواق المال والجهاز المصرفي ليصبح نظام ثابت بدلًا من الاعتماد على المبادرات فقط.**
- **الاهتمام بدور الشراكات الفعالة والمتمثلة في الهدف رقم 17 من أهداف التنمية المستدامة.**

- **تضافر الجهود بدلًا من المنافسة من أجل التصدي للتحديات والتكاتف لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.**
- **الاستثمار في العنصر البشرى لتحقيق التنمية بجانب التعاون وبناء الشراكات بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.**
- **تعظيم دور المرأة وتعريف العالم الخارجي بقدراتها ودعم دورها.**
- **التركيز على ريادة الأعمال الاجتماعية التي لا تهتم بالربح فقط ولكن أيضًا بالتنمية المجتمعية.**
- **الاستفادة من الطاقات الابداعية لدى الشباب وتوظيفها لضمان تحقيق النمو الاقتصادي القائم على الابتكار والإبداع.**
- **دعم التكنولوجيا كإحدى آليات تحقيق التنمية المستدامة.**
- **خلق بيئة عمل متكاملة تناسب رواد الأعمال ونجاح مشروعاتهم وتوفير كافة الإمكانيات لهم.**
- **استغلال الموارد الطبيعية الاستغلال الأمثل عن طريق التعاون الفعال بين الدول العربية لتصبح علاقتهم تكاملية.**
- **الاهتمام بتوفير فرص العمل الملائمة لذوي القدرات الخاصة.**
- **الاهتمام بتقديم الدورات التأهيلية لزيادة الانتاج، بالإضافة إلى التركيز على التعليم الفني والتدريب المهني.**
- **الاهتمام بالاستثمار المسئول كآلية أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.**

المنتدى العربي

"دور العمل التطوعي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة"

الجلسة الأولى: مستقبل العمل التطوعي في المنطقة العربية

المتحدثون:

- السيد قيدار أيوب مستشار المفوضية العليا لشؤون اللاجئين
- الدكتورة آمال إمام المدير الوطني للشباب وتنمية التطوع بالهلال الأحمر المصري ومنسق الشباب والمتطوعين بالمكتب الاقليمي للاتحاد الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- الدكتور عادل أحمد المدير الطبي لمؤسسة أهل مصر
- الشيخ الجليل أحمد تركي المدير العام السابق لتدريب الأئمة
- نيافة الحبر الأنبا يوليوس نائب أسقف الخدمات العامة والاجتماعية بالكنيسة القبطية الارثوذكسية
- الدكتورة جهاد إبراهيم عضو مجلس النواب المصري
- الدكتور حاتم خاطر رئيس مجلس أمناء مؤسسة تروس مصر للتنمية
- الدكتور محمد لاشين استشاري جراحة العيون والليزك

شهد المنتدى العربي حول دور العمل التطوعي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الذي انعقد ثالث أيام الأسبوع العربي للتنمية المستدامة في نسخته الثالثة، وقامت بتقديم فعالياته الإعلامية سهام صالح، حضور مكثف من المهتمين بالعمل التطوعي في مصر والعالم العربي حيث شاركت كل من مؤسسة سفراء العمل التطوعي للتنمية المستدامة بصفتها منسق عام المنتدى، وبرنامج الأمم المتحدة للمتطوعين بمصر بصفته الشريك الرئيسي للمنتدى، بالإضافة إلى المكتب الإقليمي لصندوق الأمم

المتحدة للسكان، والهلال الأحمر المصري، والاتحاد العربي للتطوع، والشيخة حصة آل ثاني مبعوث الأمين العام لجامعة الدول العربية لشؤون الإغاثة الإنسانية، ومعاون وزير الشباب والرياضة المصرية، ومستشارة وزير الشباب الفلسطيني في فعاليات المنتدى.

وسعى المشاركين في المنتدى العربي للتعرف على الجهود التطوعية المبذولة في المنطقة وكذلك وضع رؤية مستقبلية للعمل التطوعي من أجل المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030.

تناولت جلسة العمل الأولى بعنوان "مستقبل العمل التطوعي في المنطقة العربية" عدة محاضرات قدمها كل من السيد قيدار أيوب مستشار المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، والدكتورة آمال إمام المدير الوطني للشباب وتنمية التطوع بالهلال الأحمر المصري ومنسق الشباب والمتطوعين بالمكتب الاقليمي للاتحاد الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والدكتور عادل أحمد المدير الطبي لمؤسسة أهل مصر، والشيخ الجليل أحمد تركي مدير عام تدريب الأئمة سابقا، ونيافة الحبر الأنبا يوليوس نائب أسقف الخدمات العامة والاجتماعية بالكنيسة القبطية الارثوذكسية، والدكتورة جهاد إبراهيم عضو مجلس النواب المصري، والدكتور حاتم خاطر رئيس مجلس أمناء مؤسسة تروس مصر للتنمية، والدكتور محمد لاشين استشاري جراحة العيون والليزك.

الجلسة الثانية: المبادرات التطوعية ودعم جهود التنمية المستدامة

المتحدثون:

- **السيدة جنى البابا قطاع العلوم الاجتماعية والانسانية بمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة**

- السيدة منال عيد ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان بجمهورية مصر العربية
- الدكتورة رنا زيدان ممثل الأكاديمية الوطنية لتدريب وتأهيل الشباب ومديرة العلاقات العامة لشركة Magic Farma

كما شهدت جلسة العمل الثانية بعنوان "المبادرات التطوعية ودعم جهود التنمية المستدامة" أكبر منصة للمتحدثين ضمت 18 متحدث وهم: السيدة جنى البابا قطاع العلوم الاجتماعية والانسانية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، والسيدة منال عيد ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان بمصر، والدكتورة رنا زيدان ممثل الأكاديمية الوطنية لتدريب وتأهيل الشباب، ومديرة العلاقات العامة لشركة ماجيك فارما، بالإضافة إلى العديد من المبادرات العربية التطوعية التالية.

وقد شهد المنتدى تكريم القيادات العربية رواد العمل التطوعي لعام 2019 من قبل مؤسسة سفراء العمل التطوعي وبرنامج الأمم المتحدة للمتطوعين.

التوصيات:

توصل المشاركين في المنتدى العربي حول دور العمل التطوعي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلى أن العمل التطوعي وهو عمليّة ترتبط بمعاني الخير ونشر الترابط بين أفراد المجتمع، كما أن له دوراً مهمّاً في التغيير الاجتماعيّ، بالإضافة إلى أنّه يعزِّز من انتماء الأفراد تجاه مجتمعاتهم، ويفسحُ لهم المجال؛ للتعبير عن ما يجول في بالهم من أفكار، وآراء في القضايا الاجتماعيّة، ومن الجدير بالذكر أنّ العمل التطوُّعي يساهم في إتاحة الفرصة للشباب باستثمار أوقات فراغهم في ممارسة ما هو إيجابيّ من الأعمال، وهو يحمي بدوره المجتمعات من التمزُّق، والصراعات.

وقد سعى المشاركين في المنتدى العربي حول دور العمل التطوعي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للاتفاق على عدد من النقاط الهامة التي شهدت نقاشاً مفتوحاً مع المشاركين من الخبراء والمهتمين بالعمل التطوعي وصولا إلى التوصيات التالية:

- تنظيم الأسبوع العربي الأول للعمل التطوعي من أجل التنمية المستدامة في جمهورية مصر العربية عام 2020.
- عقد المنتدى العربي الثاني للعمل التطوعي في أجندة التنمية المستدامة بالتزامن مع الأسبوع العربي الرابع للتنمية المستدامة عام 2020.

- **دعوة الدول العربية الأعضاء إلى تقديم الدعم للعمل التطوعي وتبني المبادرات التطوعية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.**
- **حث الدول العربية الأعضاء على وضع تشريعات تنظم العمل التطوعي على المستوى الوطني.**
- **التأكيد على أهمية إنشاء شبكات وطنية للعمل التطوعي من أجل تحقيق التنمية المستدامة.**
- **منح جائزة سنوية للعمل التطوعي خلال فعاليات الأسبوع العربي للتنمية المستدامة من أجل تقدير وتحفيز العمل التطوعي العربي من أجل التنمية.**

الجلسة الخامسة عشر

"تأثير تغير المناخ على المجتمعات الضعيفة اجتماعياً"

الرئيس: الدكتور حسين العطفي الأمين العام للمجلس العربي للمياه

المتحدثون:

- **السيدة آيات سليمان المدير الإقليمي لإدارة التنمية المستدامة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالبنك الدولي**
- **السيدة فدا حداد خبير الغابات والأراضي الجافة بمنظمة الأغذية والزراعة**
- **السيد أوسكار كيدال مسئول البرامج الإقليمية ببرنامج الأغذية العالمي**
- **الدكتورة هالة يسري أستاذ علم الاجتماع بمركز أبحاث الصحراء**
- **الدكتورة جان دكونا كبير المستشارين الدوليين للهجرة الدولية بمنظمة الأمم المتحدة للنساء**
- **الدكتور وديد عريان خبير رفيع المستوى للتنمية المستدامة بمبادرة القضاء على الجوع**
- **المهندسة هبة الحريري نائب المدير الفني بالمجلس العربي للمياه**

أشار الدكتور العطفي إلى بعض المتغيرات التي تمر بها المنطقة العربية نتيجة لعدد من التحديات المثيرة للقلق من بينها شح المياه وانعدام الأمن الغذائي والزيادة السكانية والنتائج المترتبة على التغير المناخ، وكلها تؤدى إلى الأثر السلبي على النواحي الاقتصادية ولاجتماعية والبيئية.

كما أشار إلى بعض الأرقام وفقاً لتقرير التنمية البشرية وبعض التقارير الدولية التي تعكس الوضع الراهن للمنطقة العربية من بينها 7 مليون هكتار خسارة في الغطاء النباتي بالمنطقة العربية،

كذلك هناك 1,1 مليار دولار خسارة في الإنتاجية، وخسارة في الأيدي العاملة بلغت 2,5 مليون مواطن.

وأشار إلى أن هنالك ما يقرب من 11 مليون نازح نتيجة للتغيرات المناخية والجفاف والتصحر، وما يقرب من 130 مليون نسمة يعانون من الفقر في المنطقة العربية، وتساءل عن الذي يدفع فاتورة التغير المناخي، حيث أكد أنها المجتمعات الفقيرة والمهمشة والتي يكون التأثر فيها أكبر على المرأة والطفل، كما أضاف أن عام 2015 كان عام الاتفاقيات لما شمله من اتفاق باريس لتغير المناخ وإطار سندای للحد من الكوارث، ختاماً باعتماد أهدف التنمية المستدامة.

استعرضت المهندسة هبة الحريري بعض عناصر وتوصيات تقرير تعزيز فهم الهشاشة الاجتماعية في المنطقة العربية كأحد مخرجات مبادرة ترابط المناخ الذي تم إطلاقه من قبل جامعة الدول العربية بالتعاون مع الشكاء ومن بينهم المجلس العربي للمياه، والهدف العام من التقرير تعزيز أهمية إدراج مؤشرات الضعف الاجتماعي عند وضع الاستراتيجيات الخاصة بالحد من المخاطر والتي يأتي على رأسها تغير المناخ وتعميق فهم المصطلحات ومحاولة فهم الدوافع في المنطقة العربية وانعكاساتها.

وأشارت إلى أنه تم مراجعة الدراسات والتقارير السابقة المعنية بالهشاشة الاجتماعية، وأبرزت أن من أهم توصيات هذه التقارير تعريف الهشاشة الاجتماعية، كما تم تحديد عدد من التحديات التي يمكن أن تواجه المتخصصين في تطبيق مفهوم الهشاشة الاجتماعية، وتم التركيز على عوامل الفقر والأمن المائي والتغير المناخي وانعكاساتهم على الجوانب الاجتماعية بالإضافة إلى تأثير الصراع على الهشاشة الاجتماعية.

ثم تحدثت السيدة آيات سليمان عن دور البنك الدولي في تعزيز القدرات وتعميق الوعي بالهشاشة الاجتماعية، حيث أشارت إلى ثلاث محاور أولها أن العالم ليس على المسار الصحيح من خلالها استعراضها لعدد من التقارير التي أصدرها البنك الدولي والتي أوضحت أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أكثر المناطق تأثراً بالتغيرات المناخية، حيث سيتأثر الناتج المحلى الإجمالي بالمنطقة بنسبة 7%، وهذا أكثر بكثير من المعدل العالمي البالغ 2.2% فقط.

ثاني المحاور تضمن ما يفعله البنك الدولي في مسألة التغير المناخي، حيث يهدف للتكيف والمرونة مع التغيرات المناخية بحلول 2025، مما سيتطلب زيادة الدعم المالي في مجالات تغير

المناخ. وأشارت إلى خطة العمل لعام 2018 المتضمنة تعزيز الغذاء والأمن المائي ودعم مرونة المجتمعات وتشجيع تقليص انبعاثات الكربون.

تلي ذلك تقديم السيدة فدا حداد استعراضا حول الأراضي الجافة والتصحر والدور الذي تقوم به منظمة الفاو في التأثير على السياسات من خلال الخبراء لديها، حيث أشارت إلى أنه تم مؤخراً تشكيل لجنة خبراء في مجال الأراضي الجافة وإدارة الغابات بناءً على طلب من اللجنة الدولية المتخصصة في الغابات قدمته إلى الفاو، والهدف من هذه اللجنة عدم إغفال دور الأراضي الجافة وأهمية العمل على الحد من تدهور الأراضي لمنع حدوث هشاشة اجتماعية للسكان في هذه المناطق.

وأكدت أن اللجنة اجتمعت بحضور ممثلي دول من بينهم 7 دول عربية فقط لوضع منهجيه لعملها وانتخاب رئيس ونائب لها وأشارت إلى أن التقارير التي تصدر عن المناخ والأراضي أكدت مؤخراً على أن الأراضي في تدهور مستمر، ولكنها ممكن أن تكون جزاءً من الحل عن طريق إيلاء اهتمام بها وخاصة للفئات المهمشة.

وفى عرضه المقتضب أعطى السيد أوسكار كيدال نبذة عن عمل برنامج الغذاء العالمي في مجالات توفير الغذاء وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتركيز البرنامج على عنصر المرونة، فقد أشار إلى تقديم برنامج الغذاء العالمي الدعم إلى أكثر من 68 مليون شخص في 83 دولة حول العالم من بينهم 30 مليون شخص في المنطقة العربية.

وأكد على تركيز البرنامج لتقديم الدعم والمساعدة الغذائية في الدول التي تعانى صراعات ومشاكل اجتماعية كبيرة مثل اليمن وسوريا وليبيا والعراق ولبنان وغيرها، وتطرق إلى أن هناك اهتمام من البرنامج بالمناطق الحضرية والريفية في تحقيق العدالة من حيث توفير الغذاء في ظل التمدد العمراني للمدن واتساع رقعتها، وأكد أن تأثير التغيرات المناخية يحول دون توفير الغذاء ويبرز تحديات اجتماعية تشتمل على الفقر والجوع وانتشار الأمراض، ووفقا لذلك يتخذ البرنامج العديد من المبادرات بهدف تحقيق المرونة للمجتمعات الهشة ودعمها بجميع الوسائل اللازمة لمواجهة التغيرات المناخية.

وفى حديثها أشارت الدكتورة هالة يسري إلى التناقص المستمر في العالم للموارد الطبيعية وإلى التعامل الغير لائق من البشر مع هذه الموارد المحدودة والتي تتسبب في ضعف وهشاشة اجتماعية، واقترحت أن يكون هناك تركيز على موضوع التطوع، حيث أكدت أن التطوع ليس التبرع بالمال فقط

ولكن بالوقت والجهد والأفكار التي من شأنها أن تساهم في رفع الوعي وتقليص الفجوات الموجودة بين الفئات، وأثنت على المصطلح الذى أشارت إليه الدكتورة هالة السعيد وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري بمصر وهو المزايا التنافسية الديمغرافية "من لديه الكثير يعطى من ليس لديه إلا القليل" واختتمت بأن التكامل والعمل الجماعي هو السبيل الوحيد لتجاوز جميع التحديات بالمنطقة العربية.

وكانت آخر المتحدثين الدكتورة جان دكونا والتي أشارت إلى الدور الهام للمرأة في جميع المجالات وعلى كافة المستويات، كونها شريك استراتيجي دائم لا غنى عنه في تحقيق التنمية الشاملة المستدامة، وأكدت أن من أهم مميزات المرأة أنها تستطيع القيام بالعديد من المهام في وقت متزامن بالمقارنة مع الرجل، كما أكدت أنها متواجدة في جميع غايات أهداف التنمية المستدامة ولديها دور كبير وهام للقيام به، وكذلك لديها القدرة على التكيف مع التغيرات المناخية والعوامل بصورة كبيرة.

وأشارت إلى أن هناك العديد من المجتمعات تهمش المرأة وتستغلها، إلا أنها ليست ضحية بل لها دور رئيسي تقوم به في المرونة والتكيف وكذلك استمرار الحياة بصورة آمنة، وأعطت مثالاً على التعاون القائم بين منظمة الأمم المتحدة للنساء مع المملكة المغربية في تعزيز قدرات المرأة وتوفير الدعم اللازم للمرأة في المناطق الريفية وكيفية التكيف ومواجهة التغيرات المناخية والحد من مخاطرها.

وفى نهاية الجلسة قام الدكتور وديد عريان بالتعقيب على أعمال الجلسة حيث أكد أنه في ظل غياب عملية بناء الإنسان كشريك حقيقي في تنمية المجتمعات وبدون وجود ثقافة عامة في كيفية الحفاظ على مجتمعات قوية في ظل الظروف والتوترات التي تشهدها منطقتنا العربية فسنبقى خارج السياق، وهنا جاء اهتمام جامعة الدول العربية في إعداد مبادرة ترابط مخاطر المناخ بهدف التعامل مع الموضوعات الحيوية مثل ندرة المياه وضعف مستويات الأمن الغذائي والتغذية السليمة مع مفهوم الضعف الاجتماعي (الإنسان هو المحور الأساسي)، ونتج عن هذه المبادرة مشروع يتضمن عشرين نشاطا لمدة أربع سنوات في ثمان دول عربية تعاني من سوء الاستقرار وتهديدات اجتماعية، وقد اعتمدته اللجنة العربية للتنمية المستدامة وتم البدء في تنفيذه.

التوصيات:

خلصت الجلسة إلى بعض التوصيات:

- **توحيد الجهود والتنسيق بين الشركاء الإقليميين والدوليين في المنطقة العربية للعمل على الحد من مخاطر التغيرات المناخية ورفع الوعي لدى المواطن العربي.**
- **تسليط الضوء على المرونة والتكييف كأدوات ضرورية لمواجهة التأثيرات السلبية على المجتمعات الهشة.**
- **النظر في إنشاء منافذ للتطوع وبشكل غير رسمي مبدئياً في كافة القرى والمدن التي تتعرض لمخاطر اجتماعية وبيئية ويكون التطوع بالوقت والجهد والأفكار وليس بالضرورة التطوع أو المساعدة بالأموال فقط.**
- **دعوة الدول العربية للمشاركة في اللجنة المعنية بالأراضي الجافة التي أنشئت حديثاً لتقييم أوضاع الأراضي بها، وطرح حلول لمواجهة التحديات التي تتعرض لها.**
- **الاستمرار في تعظيم دور المرأة في تنمية المجتمعات والحفاظ عليها لأنها جزأ لا يتجزأ من تكوين المجتمع.**

الجلسة السادسة عشر

"مساهمة الاتحاد الأوروبي في أهداف التنمية المستدامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والحوار مع أفريقيا"

الرئيس: السيد إبراهيم لعافية رئيس قسم التعاون لوفد الاتحاد الأوروبي بجمهورية مصر العربية

المتحدثون:

- السيدة خوانا ميرا كابيلو رئيس قسم التعاون الاقتصادي لوفد الاتحاد الأوروبي بجمهورية مصر العربية
- السيدة كارول دو مول قسم الشئون السياسية بوفد الاتحاد الأوروبي

افتتح الجلسة السيد إبراهيم لعافية موضحاً أن هذه الجلسة ستناقش ما يقوم به الاتحاد الأوروبي في مجال التنمية المستدامة وكيفية تطبيق وتعميم آليات التنمية المستدامة وضمها في سياسات الاتحاد الأوروبي ليس فقط على مستوى سياسات الاتحاد الأوروبي، ولكن أيضاً انعكاسها على سياسات التعاون في الوطن العربي، وأيضاً بهدف التحالف مع أفريقيا وتعزيز قضايا التنمية المستدامة وخلق فرص عمل للشباب.

قامت السيدة كارول بتقديم عرضها والذي اشتمل على كيفية عكس الاتحاد الأوروبي لسياسات التنمية المستدامة في أوروبا وماهية المبادئ الرئيسية التي يعممها الاتحاد في تعاونه مع الدول الشريكة. وأكدت أيضاً على أن التنمية المستدامة للجميع وليست رفاهية بل يتسع مفهومها ليشمل الجميع ويعطي أمل وكرامة لكافة الناس، كما أكدت على أن الاستثمار في التنمية المستدامة يساعد في زيادة الترابط والتماسك الاجتماعي.

ثم قام السيد إبراهيم بتقديم عرض عن أعمال الاتحاد الأوروبي في مصر وكيف تساهم أجندة التنمية المستدامة 2030 في تحقيق التعاون بين الاتحاد الأوروبي ومصر، كما وأوضح أن الاتحاد الأوروبي ملتزم كل الالتزام بأجندة التنمية المستدامة 2030.

من جانبها قامت السيدة خوانا ميرا بتقديم عرض عن أبعاد العلاقات العربية الأفريقية الأوروبية وأهم وآخر الفاعليات التي قدمها الاتحاد الأوروبي في السنوات الأخيرة، كما أوضحت سياسات الاتحاد الأوروبي لتعزيز الروابط الاقتصادية وقامت بتوضيح سياسة الاستثمار الأوروبية وأيضاً السياسة الجديدة للتحالف الأفريقي الاستثماري.

ثم قام السيد إبراهيم بفتح باب النقاش وكانت أهم الأسئلة تتعلق باستراتيجية الاتحاد الأوروبي لتحفيز الدول الأفريقية للمساهمة بشكل أكبر في الالتزام بتنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2030، رؤية الاتحاد الأوروبي لإعداد الشباب الأفريقي لتدريبه على القيادة، هل هناك أي منصة حوارية للشباب لمناقشة آرائهم ومشاكلهم، هل لدى الاتحاد الأوروبي نصائح يمكن تقديمها للشباب الأفريقي؟

تمت الإجابة على هذه الأسئلة بأنه يوجد برامج تعمل على توطيد العلاقات بين أوروبا وأفريقيا وخاصة فيما يتعلق بالشباب، وأوضح الاتحاد الأوروبي ذلك عن طريق شرح برنامج التبادل الطلابي "Erasmus"، وذلك يعكس الارتباط الذي يريده الاتحاد الأوروبي والدعم الذي يريد تقديمه.

كما أوضح وفد الاتحاد بأن الاتحاد الأوروبي يطمح أن يستثمر في التعليم المهني والذي يوجد بكثرة في أفريقيا، كما أكد الاتحاد الأوروبي بأنه يحرص دائماً في برامجه على أن يكون هناك بعد للشباب.

وتم التأكيد أيضاً على أن المنطقة العربية والقارة الأفريقية يحظيان بأولوية بالنسبة للاتحاد الأوروبي، وأنه يسعى لخلق فرص عمل للشباب في دولهم بالإضافة إلى العمل على نقل المعرفة لهذه الدول.

كذلك تمت الإشارة إلى أنه منذ عام 2017 هناك حوار سياسي بين الاتحاد الأوروبي وبين مصر بشكل دوري فيما يتعلق بالأمور السياسية، والهجرة، والطاقة، والإعلام، وحقوق الانسان ومكافحة الإرهاب وغيرها من الموضوعات التي يتم مناقشتها مع مصر من خلال هذه الحوارات والمحادثات.

كما أكد وفد الاتحاد الأوروبي أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة هو دور الدول، وأن دور الاتحاد الأوروبي يكمن فقط في مساعدة الدول وتقديم الدعم، فعلى الدول نفسها أن يكون لها نظام مراقبة يقوم بمعرفة أين تقع من تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأوضح الوفد بأن الاتحاد الأوروبي يقوم بدعم الدول عن طريق وضع مؤشرات لمعرفة كيف يمكن أن يساهم الاتحاد الأوروبي في تحقيق التنمية المستدامة.

الجلسة السابعة عشر

"إعداد طريق بناء القدرات لمواجهة المخاطر المرتبطة بالمناخ ضمن أهداف التنمية المستدامة"

الرئيس: الدكتور محمود أبو زيد رئيس المجلس العربي للمياه

الميسر: الدكتور وديد عريان خبير رفيع المستوى للتنمية المستدامة بمبادرة القضاء على الجوع

المتحدثون:

- الدكتور الطاهر خليفة أبو الحسن رئيس لجنة التنمية المستدامة بدولة ليبيا
- السيد روجر بولوارتي عالم فيزيائي ومدير النظام الوطني المتكامل لمعلومات الجفاف
- السيدة سوجالا بانت كبير المستشارين الفنيين ومدير المشروع الإقليمي لمرفق أهداف التنمية المستدامة والتغير المناخي بالمكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعمان

ترأس الجلسة الدكتور محمود أبو زيد رئيس المجلس العربي للمياه، وقام بإدارتها الدكتور وديد عريان خبير رفيع المستوى للتنمية المستدامة، وشارك فيها كل من الدكتور الطاهر خليفة أبو الحسن رئيس بلجنة التنمية المستدامة بدولة ليبيا، والسيد روجر بولوارتي عالم فيزيائي ومدير النظام الوطني المتكامل لمعلومات الجفاف، بالإضافة إلى السيدة سوجالا بانت كبير المستشارين الفنيين، مدير المشروع الإقليمي لمرفق أهداف التنمية المستدامة والتغير المناخي–المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعمان.

في بداية الجلسة تحدث الدكتور بولوارتي عن أن تغير المناخ بالفعل يزيد من تعقيد الأمور لمستوى الاستقرار على كوكب الأرض، ولكنه كذلك يعد حافز للتعرف على الفرص التي يمكن بها زيادة المرونة والقدرة على مواجهه الصدمات، فالدول بدأت تتجه لرفع الدعم عن كل صور الطاقة من الوقود الأحفوري مما يشجع على تنامي الطلب على الطاقة المتجددة بكل صورها ويسمح بإحداث نقلات في التكنولوجيات والابتكار والأبحاث الموجهة نحو بدائل افعل واكثر استدامة وبتكلفة مقبولة، وأصبح التمويل الأخضر المخصص للمشاريع المصنفة بالخضراء يهدف إلى إلقاء الضوء على مفهوم التمويل الأخضر المستدام والتي يمكن وصفها علي هذا النحو. ويمكن ان يكون للمشاريع فائدة اجتماعيه مستدامه أو منافع مشتركه لكل من البيئة والمجتمع.

تحدثت السيدة سوجالا عن مشروع مرفق مخاطر المناخ وعلاقته بالتنمية المستدامة: العمل المناخي من أجل الأمن الإنساني، والذي يمتد لأربعة سنوات بين مجموعة من الشركاء، ويهدف إلى تعزيز نهج متكاملة لمعالجة قضايا التنمية المستدامة في المنطقة العربية، ويقوم بالتركيز على القضايا التقاطعية والتي تتطلب تضافر الجهود والشراكات بين مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة.

ثم تحدث الدكتور وديد عريان عن دور اللجنة العربية للتنمية المستدامة في تناولها للموضوعات التي تناقشها وفقا لأولويات المنطقة العربية بناء على التحديات الراهنة، وتبنيها لمبدأ الشراكات كأساس للتعامل في هذه الموضوعات نظرا لتطلبها إلى التعاون والتنسيق بين العديد من الشركاء وأصحاب المصلحة، كما أشار إلى انه سيتم موافاة اللجنة بالخطوات التنفيذية ومتابعة مشروع مرفق ترابط مخاطر المناخ خلال اجتماعاتها القادمة.

وفى كلمته أشاد الدكتور الطاهر بجهود اللجنة العربية للتنمية المستدامة وكذلك التشجيع المستمر الذى تقدمه لإدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي بجامعة الدول العربية لتحقيق رؤى وأهداف للجنة، وأشار إلى أهمية تأثيرات التغيرات المناخية لما لها من آثار سلبية تهدد المدن العربية وذكر منها على سبيل المثال السيول الناتجة عن الأمطار الغزيرة بسبب التغير المناخي، كما أشار إلى اتجاه دولة ليبيا لإقامة مشروع كبير لمكافحة التصحر من خلال زراعة نباتات محددة وكذلك لتوليد الطاقة الحيوية لتوفير طاقة مستدامة بما يخدم أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية والذى سينعكس على المواطن العربي بتوفير فرص عمل وتحسين الظروف البيئية ووفرة في إنتاج الطاقة.

التوصيات:

وخلصت الجلسة إلى بعض النتائج والتوصيات التالية:

- **الترحيب بقيام ادارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي بمتابعة تنفيذ مشروع مرفق تغير ترابطات المناخ وعلاقته بأهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية بما يخدم تحقيق تنفيذ غايات الأهداف والترابط بينها، والعمل على تعزيز استفادة الدول العربية خاصة الأقل مرونة تجاه تحديات تغير المناخ على الاستفادة من نتائجه، مع إدماجه في جدول اعمال اللجنة العربية للتنمية المستدامة.**
- **الإشادة بدور اللجنة العربية للتنمية المستدامة وما تقدمه من دعم للشراكات المرتبطة بالموضوعات التي تتبناها لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة مثل مبادرة التمويل المستدام، ومبادرة القضاء على الجوع في المنطقة العربية، وجهود إصدار تقرير حول تحقيق التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالنزاعات.**
- **الأخذ بعين الاعتبار الدروس المستفادة والتجارب الناجحة للمشروعات والمبادرات التي تخدم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية (على سبيل المثال مشروع الحزام الأخضر الكبير في أفريقيا والذي يمر بإحدى عشر دولة من بينها دول عربية).**

الجلسة الثامنة عشر

"الأمن المائي والتنمية المستدامة في المنطقة العربية"

الرئيس: الدكتور جمال الصغير أستاذ الممارسة في جامعة McGill وباحث مشارك بمعهد الدراسات المالية بالجامعة الأمريكية في بيروت والمدير السابق ورئيس مجالس مجموعة البنك الدولي للطاقة والنقل والمياه

تقديم: السيدة وزير مفوض ندى العجيزي مدير إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي بجامعة الدول العربية

المتحدثون:

- **الدكتور أوكلي أوليفر نائب رئيس الآلية المشتركة للمياه بين وكالات الأمم المتحدة**
- **السيدة آيات سليمان المدير الإقليمي لإدارة التنمية المستدامة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالبنك الدولي**
- **المهندس حسن أبو النجا عضو لجنة الإدارة للمجموعات المتخصصة بالرابطة الدولية للمياه**
- **الدكتور أمجد المهدي رئيس منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالمعهد الدولي لإدارة المياه**

رغم أن المنطقة العربية تعتبر الأفقر مائياً على مستوى العالم، والأقرب للأزمة عالمياً، إلا أنها لا تزال الأقل إعداداً وتخطيطاً لمواجهة الأزمة القادمة، وخاصة الدول ذات الدخل المالي والمورد المائي المحدود، ومن هنا جاءت هذ الجلسة نظراً إلى ولوج الأمن المائي العربي لمرحلة جديدة من الاهتمام، خاصة في أعقاب ما شهدت المنطقة العربية مؤخراً من مشاكل واضطرابات سياسية نتيجة للشح المائي الذي أصبح يهدد كثيراً من الدول العربية، نظراً لارتباط هذه الموارد المائية بدول الجوار.

ووفق هذه المعادلة، أصبح الأمن المائي وشح المياه مهدداً حقيقياً لسبل العيش في تلك الدول التي عليها أن تواجه أيضاً تحديات توفير مياه الشرب لمواطنيها، وإنتاج الغذاء، وتلبية الاحتياجات الاقتصادية، لخلق فرص للحياة تواجه بها أزماتها المائية التي تفاقمت مع الأيام وانتقلت إلى مرحلة من التهديد للحياة العامة وعدم الاستقرار.

وفي الكلمة القصيرة التي ألقتها السيدة ندى العجيزي في بداية الجلسة، قدمت الشكر لجميع الخبراء المتحدثين في الجلسة على مشاركتهم لإثراء النقاش والتحدث حول موضوع غاية في الأهمية وهو الأمن المائي وعلاقته بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وأشارت إلى الاهتمام الكبير الذي تولية جامعة الدول العربية بموضوع المياه خاصة من خلال المجلس الوزاري العربي للمياه.

وقد أشار المتحدثون إلى أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تتعرض لتحديات كبيرة عندما يتعلق الأمر بتطوير أنظمة حكم سليمة، فهناك نقص في التشريعات المناسبة والمؤسسات التي تعمل بشكل صحيح، فضلاً عن حقوق المياه والأراضي غير الواضحة. وتُظهر التجربة الدولية أن الأسر مستعدة لدفع تكاليف خدمات إمدادات المياه مما يمكن للحكومات من حماية الأسر ذات الدخل المنخفض من الزيادات في الأسعار من خلال آليات الحماية الاجتماعية.

كما تمت الإشارة إلى أن الإصلاح لا يتعلق فقط بالمال بل يتطلب الاهتمام بإدارة أفضل لاستدامة المياه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عن طريق استخدام المورد بطريقة أكثر فعالية، وتقليل المستوى العالي للمياه غير المربحة، وتحويل إمدادات المياه المتقطعة إلى إمدادات مياه مستمرة.

وقد أكد المشاركون على أن الإجهاد المائي المقترن بالنمو السكاني وتغير المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يزيد من ضعف موارد المياه المتجددة التي لا تستطيع تلبية الطلب على المياه في المستقبل. وبالتالي من المهم تسريع تنويع مصادر المياه من خلال طرق مختلفة مثل تحلية المياه، وإعادة استخدامها، وجمع المياه، وغيرها.

ومن الواضح أن نموذج الوضع الراهن للتمويل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لن يحقق أهداف التنمية المستدامة من خلال الاعتماد بشكل رئيسي على الأموال العامة غير الكافية والضعيفة الاستهداف وغالبًا ما تتجمع بدلاً من الحشد، وبالتالي، يجب أن تتحول إلى نموذج جديد لتنويع الموارد المالية وهو التمويل التجاري الذي يتيح للحكومات والحكومات المحلية الاقتراض والاستثمار في البنية التحتية للمياه والصرف الصحي.

وقد ركزت دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا اهتمامها في الماضي بشكل أساسي على الاستثمارات في البنية التحتية الكبيرة للمياه والصرف الصحي، وأدى ارتفاع تكلفة رأس المال والتشغيل والصيانة لهذه البنية التحتية إلى صعوبة استرداد التكلفة من المستخدمين وجعل مرافق المياه مستدامة مالياً، لذلك ينبغي إعادة النظر فيما إذا كانت الاستثمارات الجديدة لمياه الصرف الصحي، يجب أن تعتمد على التقنيات المكلفة التي كانت سائدة في المنطقة، أو ما إذا كان ينبغي استخدام بدائل منخفضة التكلفة بدلاً من ذلك عند الاقتضاء لبعض الدول النامية مثل البرازيل وباكستان، حيث تم إدخال تقنيات الصرف الصحي منخفضة التكلفة بنجاح عن طريق سؤال مستخدمي المياه عن مستوى الخدمة التي سيكونون على استعداد لدفع ثمنها.

ولأن المياه ليست قطاعًا ولكن رابطًا يربط بين جميع الصناعات ويدافع عن القطاعات، ويرتبط الهدف السادس الخاص بالماء بجميع أهداف التنمية المستدامة، ينبغي توحيد سياسات وتخطيط المياه مع الأخذ في الاعتبار الإدارة المتكاملة للموارد المائية كنظام للأنظمة.

كذلك تحتاج المنطقة العربية إلى تجاوز إجراءات إمدادات المياه، ويعد التحول إلى إدارة الطلب أمرًا أساسيًا لتأمين سبل عيش الأجيال القادمة وذلك من خلال إدخال إعادة تدوير المياه في الشركات القائمة، والتحول من المزيد من الإنتاج لكل قطرة إلى أكثر لكل قطرة وكيلو وات، وإشراك القطاعات الخاصة في قطاعي المياه والزراعة، وتسعير المياه لحل مشكلات قطاع المياه.

كما يتوقف رفاه المستقبل على التحول من التقارب بين الضغوط والمخاطر إلى مستقبل التنمية المستدامة والشاملة للمناخ، فخطة 2030 هي خارطة الطريق المتفق عليها في العالم لهذا التحول، ويؤدي عدم المساواة في الوصول إلى بيانات المياه إلى إعاقة قدرة المنطقة على الاستجابة للتحديات المتزايدة للمياه وتلبية أهداف التنمية المستدامة، فغالبًا ما تكون بيانات المياه غير كافية أو ذات نوعية غير مؤكدة أو لا تتم مشاركتها أو ببساطة لا وجود لها في العديد من الدول، ومع ذلك فإن تقنيات جمع البيانات مثل الأقمار الصناعية وأجهزة الاستشعار الافتراضية وتطبيقات الهاتف المحمول تولد كميات هائلة من المعلومات.

وقد تم التأكيد أيضاً على أن التعريب ليس هو القفز بالمظلات للأهداف العالمية في السياقات المحلية، وهذا يعني تنفيذ جداول الأعمال العالمية على المستوى المحلي لتحقيق الأهداف المحلية والعالمية، فلا يعتمد تحقيق الهدف السادس من الأهداف الإنمائية للألفية على تحديد الأهداف فحسب، بل يعتمد أيضًا على النهج المستجيب للمزارعين والمجتمع.

ولجعل المنطقة العربية على المسار الصحيح، من الضروري تغيير الطريقة الأساسية لإدارة نظام المياه "من النظام الخطي إلى النظام الدائري" لتحويل المخاطر إلى فرص، والتحول من تقديم البنية التحتية إلى خدمات أكثر مرونة، والتحول من صومعة إلى سياسات متكاملة وشاملة مع الإجراءات المتكاملة.

التوصيات:

- ضرورة وضع سياسات سليمة وتسعيرة مياه فعالة على جميع المستويات.
- تحسين كفاءة وحوكمة مقدمي خدمات المياه.
- تنويع مصادر المياه والتمويل.
- تحديد متطلبات الاستثمار، والتحول من الإنتاج الاجتماعي إلى نظام الإنتاج المثمر.
- التحول من المركزية إلى اللامركزية في إدارة المياه والحكم، والتحول الرقمي والتكنولوجيا لتوفير المياه.
- تبني نظام الاقتصاد الدوار ونموذج أعمال شامل للجنسين.
- اغتنام إمكانات زيادة توافر بيانات المياه وأدوات البيانات الضخمة لتحفيز التغيير والتحول من المؤسسات التي تديرها الدولة إلى منظمة مستخدمي المياه.
- توطين أهداف التنمية المستدامة وتوسيع شراكة أكثر شمولية ودعم معرفة المستثمرين للقرارات من خلال تحديد كيفية توجيه تدفقات ومصادر البيانات المتعددة في المنتجات.
- تعزيز التكيف مع التغير المناخي.

الجلسة التاسعة عشر

"التعليم والتعلم.. من أجل استخدام أفضل"

الرئيس: الدكتور عماد الدين عدلي المنسق العام للشبكة العربية للبيئة والتنمية "رائد" ورئيس مجلس أمناء المنتدى المصري للتنمية المستدامة

المتحدثون:

- الدكتورة يمن الحماقي أستاذ قسم الاقتصاد بكلية التجارة جامعة عين شمس وعضو مؤسس للمنتدى المصري للتنمية المستدامة
- الدكتورة هاله يسري أستاذ علم الاجتماع الريفي بمركز بحوث الصحراء وعضو مؤسس للمنتدى المصري للتنمية المستدامة
- الدكتور أكرم حسن محمد رئيس الإدارة المركزية للتعليم الثانوي والخاص والرسمي للغات بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني بجمهورية مصر العربية
- الدكتور أيمن فريد أبو حديد وزير الزراعة واستصلاح الأراضي الأسبق وأستاذ متفرغ بكلية الزراعة بجامعة عين شمس وعضو مؤسس للمنتدى المصري للتنمية المستدامة

يعتبر تحقيق الشراكة والتكامل بين كل قطاعات التنمية في الدول العربية من أهم المرتكزات الأساسية التي لا غنى عنها في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة خاصةً في ظل جملة الالتزامات الدولية التي استجدت منذ عام 2015، وفي ظل الفرص المتاحة التي يجب استثمارها بشكل فعال من أجل المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومنها تعاظم دور منظمات

المجتمع المدني سواء كان ذلك على المستوى الوطني أو الإقليمي، والتي أصبح لها جهود ملموسة ومساهمات متعددة ومتنوعة في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تم طرح ست محاور رئيسية للنقاش أثناء الجلسة وهي:

- **مناقشة أهمية الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، وعلاقاته التقاطعية مع الأهداف الأخرى.**
- **أهمية دمج برامج الوظائف الخضراء ضمن السياسات التعليمية في الدولة، وكذلك دورها في إيجاد حلول بديلة للإسهام في علاج مشكلة البطالة.**
- **التعليم وأهميته في تعزيز قدرات المرأة المصرية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.**
- **التعرف على مجهودات وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ومساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر 2030.**
- **آليات الاستفادة من المؤسسات التعليمية في نشر الوعي المجتمعي بأهمية الترابط بين المياه والغذاء والطاقة.**
- **مناقشة أهمية دور منظمات المجتمع المدني في رفع وعي ودمج الشباب والفتيات في الخطط القومية المعنية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر 2030.**

ترأس الجلسة الدكتور عماد الدين عدلي المنسق العام للشبكة العربية للبيئة والتنمية "رائد" رئيس مجلس أمناء المنتدى المصري للتنمية المستدامة، حيث أدار المناقشات حول محاور الجلسة، كما تحدث كل من الدكتورة يمن الحماقي أستاذ قسم الاقتصاد بكلية التجارة جامعة عين شمس وعضو مؤسس للمنتدى المصري للتنمية المستدامة، والدكتورة هاله يسري أستاذ علم الاجتماع الريفي بمركز بحوث الصحراء وعضو مؤسس للمنتدى المصري للتنمية المستدامة، والدكتور أكرم حسن محمد رئيس الإدارة المركزية للتعليم الثانوي والخاص والرسمي للغات بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، والدكتور أيمن فريد أبو حديد وزير الزراعة واستصلاح الأراضي الأسبق وأستاذ متفرغ بكلية الزراعة جامعة عين شمس وعضو مؤسس المنتدى المصري للتنمية المستدامة، عن الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني في دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، والتحديات التي تواجهها، والفرص السانحة أمام المنطقة العربية لتعظيم الاستفادة من جهود هذه المنظمات في كافة المجالات المتعلقة بالتنمية المستدامة لاسيما تلك التي ترتبط بالهدف الرابع الخاص بالتعليم الجيد.

التوصيات:

في الختام أوصى المشاركون بما يلي:

- **تواصل المنتدى مع المعنين بوزارة التربية والتعليم والتعاون فيما بينهم لحصر مجهودات الوزارة لتعميم فكر التنمية المستدامة وبناء قدرات العاملين والمعلمين، والعمل على نشرها والترويج لها من خلال أنشطة المنتدى خاصة فيما يخص محور "التعليم من أجل التنمية المستدامة".**
- **تأسيس منصة إعلامية تعمل على نشر الوعي بالتنمية المستدامة وأهدافها على أن يتولى المنتدى بمشاركة الأطراف المعنية تقديم سبل الدعم الفني لتلك البرامج.**
- **التأكيد على أهمية دور المراكز الاجتماعية عامة والمرأة خاصة في المساهمة في تأهيل المجتمع بفئاته المختلفة وتمكينهم من الانخراط في منظومة العمل على نشر مفاهيم الاستدامة.**
- **تأصيل التعاون بين القطاعات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني النشطة والمعنية بتحقيق التنمية المستدامة والقضايا المتعلقة بها بغرض بناء الشراكة.**
- **ضرورة وضع مؤشرات حقيقية يسهل قياسها لرصد التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة على أن يتم ذلك بشكل تشاركي بين كل المعنين وأصحاب المصلحة.**
- **توجيه القطاع الخاص نحو الاهتمام بإنشاء وتطوير المدارس، وذلك بشكل نموذجي في إطار السعي لتحقيق رؤية مصر 2030.**
- **زيادة الاهتمام بالدور المجتمعي للمؤسسات التعليمية، وتحفيزهم على القيام بأدوارهم ومهامهم تجاه مجتمعاتهم.**
- **دعم فرص التعاون والشراكة وطنياً وإقليمياً لتفعيل مبادئ التعليم والتعلم من أجل الاستدامة فيما بين القطاعات المختلفة، وذلك تحت مظلة جامعة الدول العربية.**
- **دعوة الحكومات العربية إلى مزيد من الدعم لمنظمات المجتمع المدني لتعزيز مشاركتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.**
- **ضرورة الاهتمام بدمج قطاعات الشباب والمرأة ضمن خطط واستراتيجيات التوعية وبناء القدرات المعنية بالاستدامة.**
- **الدعوة إلى خلق مجموعة من الحوافز لجذب القطاع الخاص وإدماجه في إجراءات تحقيق التنمية المستدامة.**

الجلسة العشرين

"التكامل بين الأطراف المعنية لتحقيق التنمية المستدامة"

الميسران:

- الإعلامية مها بهنسي
- الإعلامي أحمد خيري

المتحدثون:

- معالي الدكتورة نبيلة مكرم وزيرة الهجرة وشئون المصريين بالخارج بجمهورية مصر العربية
- السيدة وزير مفوض ندي العجيزي مدير إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي بجامعة الدول العربية
- السيد أحمد أبو هشيمة رجل الأعمال والصناعة
- الدكتورة سوزي ناشد عضو اللجنة التشريعية والدستورية بمجلس النواب المصري
- الدكتور حسين أباظة كبير مستشارين التنمية المستدامة بوزارة البيئة بجمهورية مصر العربية
- اللواء راضي عبد المعطي رئيس جهاز حماية المستهلك بجمهورية مصر العربية
- السيد شادي سالم مدير المشروعات بصندوق تحيا مصر
- السيدة أمل مبدي رئيس قطاع تنمية الموارد بمؤسسة مصر الخير
- الإعلامي الدكتور معتز عبد الفتاح أستاذ العلوم السياسية
- السيد خالد جلال مخرج ومؤلف وممثل مصري
- السيد طارق الخولي رئيس بنك الشركة المصرفية العربية الدولية SAIB
- السيد علاء عصام عضو تنسيقية شباب الأحزاب المصرية

- السيد فتحي عماد رئيس مبادرة شباب مصر 2030

هدفت الجلسة إلى دعم الشراكات بين القطاعات والجهات المختلفة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وليكون لدى جمهورية مصر العربية منصة تجمع بين الجهاز الإداري والتشريعي والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات المالية والسياسيين والإعلام والفن والخبراء والمبادرات الشبابية لتكون خطوة حقيقية لتنفيذ تطلعات الدولة برؤية مصر 2030.

أدار الجلسة كل من الإعلامية مها بهنسي والإعلامي أحمد خيري، وافتتحت الجلسة بعرض فيديو قصير يعكس رؤية شباب مصر 2030 ومدى أهمية تفعيل الشراكات بين مختلف القطاعات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ثم قام السيد فتحي عماد رئيس مبادرة شباب مصر 2030 بإلقاء كلمة ترحيبية بالسادة المتحدثين والحضور، وتم فتح النقاش وطرح الأسئلة حيث ارتكزت المناقشات على عدة نقاط رئيسية أهمها إبراز دور كل قطاع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وما هو الدور المطلوب ليتم تحقيق الاستدامة من خلالهم، وأهمية دور الشراكات ليحدث التكامل فيما بينهم للوصول لتحقيق الاستدامة بشكل متكامل.

التوصيات:

- **التوعية بدور القطاعات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والعمل على ربط التنمية المستدامة بمفاهيم الاقتصاد الدائري والحد من مخاطر الانحباس الحراري والإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية للتنمية الاقتصادية وذلك من خلال المؤتمرات والجلسات والفاعليات المختلفة.**
- **إطلاق ورش عمل تجمع بين القطاعات المختلفة المعنية بتحقيق التنمية المستدامة للعمل على دعم الشراكات بشكل عملي من خلال تنظيم منصة للالتقاء بينهم والعمل على تنفيذ التوصيات الناتجة من خلال الورش.**
- **دعم تحقيق المبادرات والمشاريع والأفكار الداعمة للاستدامة والناتجة من خلال الفاعليات المختلفة المنفذة.**
- **الربط بين المؤسسات التدريبية في القطاعات المختلفة بالتنمية المستدامة والقطاعات المعنية بتحقيق الاستدامة لرفع القدرة لدي تلك القطاعات على تحقيق الاستدامة بشكل صحيح في مجالاتهم.**

عرض مسرحي بعنوان "الظمأ"

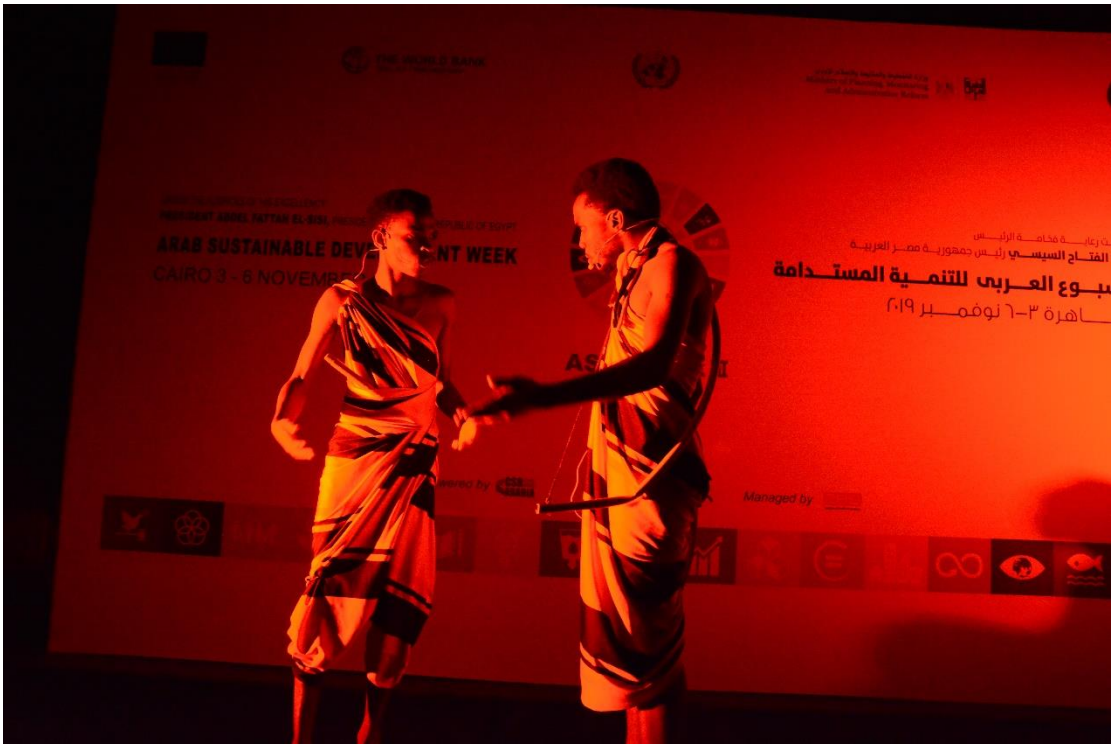

في نهاية اليوم الثالث، قامت مجموعة من الشباب الفنانين العرب والأفارقة بإخراج وتمثيل عمل مسرحي مدته 15 دقيقة تدور أحداثه حول أهمية الحفاظ على المصادر الطبيعية، وعدم إهدار تلك المصادر حتى لا تقع البشرية في خطر الحروب والصراعات من أجل السيطرة على المتبقي من تلك الموارد.

اليوم الرابع

الأربعاء 2019/11/6

الجلسة الحادية والعشرون

"المدن العربية: حداثة وتاريخ"

الميسر: الدكتورة رانيا هداية مدير مكتب برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في مصر

المتحدثون:

- الدكتورة مي الإبراشي أستاذ زائر بقسم الهندسة المعمارية بكلية الهندسة بالجامعة الأمريكية بالقاهرة وجامعة عين شمس ورئيس مجلس إدارة جمعية الفكر العمرانى
- المهندس كريم إبراهيم المدير التنفيذي لمنظمة تكوين لتنمية المجتمعات المتكاملة

أدارت الدكتورة رانيا هداية وتحدثت عن الدور الذي تلعبه المدن العربية في حياة شعوبها وخاصة المدن التاريخية، كما تحدثت عن أثر النزاعات في تغيير شكل المدن وكيفية المحافظة على هوية المدن العربية في ظل الظروف الغير مستقرة.

تطرقت الجلسة إلى دور الأكاديميين والمجتمع المدني في تمكين رؤية القاهرة القديمة والحفاظ عليها كمركز تاريخي يتطلب مجهود كبير من الحكومة والمجتمع المدني في ظل رؤى الحكومة الجديدة في التوسع في بناء مدن جديدة وأهمها العاصمة الإدارية الجديدة والإجراءات التي يجب اتخاذها لضمان ذلك، وأهمية التنوع داخل المدن ووضع ضوابط وقوانين حتى لا نفقد أي عنصر من العناصر المادية أو غير المادية للحفاظ على المدينة كمدينة متكاملة والتركيز على جميع جوانب المدينة وليس فقط الجوانب الفنية.

هذا بالإضافة إلى ضرورة التنوع في فهم ماهية المدينة التاريخية وخصائصها، فما ينطبق على مدينة تاريخية معينة قد لا ينطبق على أخرى، ولذلك يجب على الأكاديميين والمجتمع المدني نقل الرؤية الحقيقية لهذه المدن آخذين في اعتبارهم خصائص تلك المدن.

كما تضمنت الجلسة الحديث على ماهية الإجراءات التي يجب اتخاذها عند تحسين ورفع جودة منطقة غير رسمية سواء في مناطق جديدة أو قديمة والإجراءات التي يجب اتخاذها للحفاظ على القيم والثقافة والهوية المحلية.

التوصيات:

وفي الأخير، أعرب المتحدثون عن الرغبة في توجيه رسائل قوية عن طريق تبني توصيات قابلة للتنفيذ وهي:

- أهمية إشراك المجتمعات المحلية في التخطيط الحضري للمدن ذات الطابع التراثي للمساهمة في زيادة استدامة المدن والحفاظ على قيمتها التاريخية والحضرية.
- التوعية المجتمعية وتطوير الحرف التراثية يساهم في ربط المجتمع بعمران المدينة ويساعد في الحفاظ على تراثها الثقافي.
- للمجتمع المدني دور أساسي في إعادة تأهيل والحفاظ على تراث المدن من خلال تحفيز المجتمعات المحلية والتعاون مع السلطات المحلية للحفاظ على النسيج العمراني للمدن وحفظ هويتها وثقافتها.
- تحفيز مشاريع التجديد الحضري للمدن التراثية التي تولد فرص العمل للمجتمعات المحلية مثل الحرف التقليدية والسياحة يزيد من استدامتها ويساهم في تخفيف الفقر الحضري.

الجلسة الثانية والعشرون

"سلاسل إمداد مواد البناء المستدامة في الشرق الأوسط وأفريقيا"

الميسر: السيد ألكساندر لاريونوف مدير برنامج كفاءة الموارد لأفريقيا والشرق الأوسط بمؤسسة التمويل الدولية

المتحدثون:

- الدكتور وليد لبادى مدير مؤسسة التمويل الدولية في مصر وليبيا واليمن
- الدكتور صلاح الحجار رئيس المجلس المصري للأبنية الخضراء
- المهندس أحمد كمال عبد المنعم المدير التنفيذي لمكتب الالتزام البيئي والتنمية المستدامة التابع لاتحاد الصناعات المصرية
- السيد كريم السبع الرئيس التنفيذي لشركة Reliance Investment
- السيد أحمد وفيق المدير التنفيذي لشركة Saint Gobain
- السيد عمرو القاضي المدير التنفيذي لمجموعة GBoard

تطرقت الجلسة إلى النقاش حول قطاع مواد البناء كأحد أكبر مصادر استهلاك الطاقة والمواد الخام على مستوى العالم، حيث يعد القطاع كأحد المساهمين الرئيسيين في النفايات، وتعد المباني الخضراء والمجتمعات الخضراء واحدة من المسارات المستدامة غير المستغلة لقطاع مواد البناء ويمكن أن تكون المباني الخضراء جذابة للمستثمرين ذوي العبء المالي المنخفض والعائد المرتفع على الاستثمار.

يعد قطاع إدارة النفايات الصلبة واحدة من التحديات الرئيسية التي تواجه إعادة تدوير النفايات، وفي كثير من الحالات، تكون المنتجات المعاد تدويرها أغلى من المواد الخام وهذا يرجع أساساً إلى عدم وجود إطار تنظيمي والبيئة التمكينية، كما يعتبر تحويل النفايات أمرًا بالغ الأهمية بالنسبة للبيئة والصحة العامة والاقتصاد الدائري المستدام.

التوصيات:

وقد خلصت الجلسة إلى بعض عدة توصيات هي:

- **تعتبر حالة الأعمال الدوارة في القطاع صالحة، ولكن من الضروري وجود استراتيجية حكومية تخلق حوافز وتفرض تقليل النفايات الدائرية والكفاءة في استخدام الموارد استنادًا إلى التقنيات الممكنة، من المهم أيضًا التأكد من تنفيذ الاستراتيجية ومعالجة تحديات القطاع واحتياجاته.**
- **تطوير وتعزيز معايير المباني الخضراء لإظهار حالة الأعمال التجارية وفوائدها في السوق وكذلك توليد الطلب على مصادر المواد المستدامة من قطاع مواد البناء.**
- **ضرورة دمج معايير المباني الخضراء في أكواد ومواصفات البناء والمواد.**
- **زيادة إشراك قطاع مواد البناء في إصلاح إدارة النفايات الصلبة والتأكد من دمج المدخلات في إدارة النفايات الصلبة والممارسات، لا سيما فيما يتعلق بنفايات البناء والهدم.**
- **دراسة سلاسل الإمداد بالبناء بمزيد من العمق، واستكشاف وتحفيز التهرب من المنتجات الثانوية من الصناعات الأخرى، التي لا تصنف حاليًا على أنها نفايات.**
- **يمكن أن تعمل المسؤولية الاجتماعية للشركات كمحرك للاستدامة في القطاع بما في ذلك تحسين جمع النفايات ومعالجتها والتخلص الآمن منها.**
- **ينبغي استكشاف توسيع نطاق أحكام التعميم والاستدامة داخل المسؤولية الاجتماعية للشركات والاستراتيجيات ذات الصلة.**
- **من أجل الحد من البصمة البيئية الشاملة، يمكن للشركات توسيع وتعزيز ممارسات الأعمال المستدامة في سلاسل التوريد الخاصة بهم من خلال الالتزام والوعي والابتكار.**
- **لا يجوز فصل البحوث والأوساط الأكاديمية عن السوق والصناعة والاتجاه الاستراتيجي للحكومة؛ من الناحية المثالية يتم تمويل البحوث من قبل الشركات التي تبحث عن حلول مبتكرة لتحديات الاستدامة للتأكد من أن نتائج البحوث تدعم تحديات الاستدامة.**

مؤتمر دور شباب العلماء في تحقيق التنمية المستدامة

الرئيس: الدكتور علاء الصادق رئيس المؤسسة العربية لعلماء الشباب

المتحدثون:

- الدكتور محمد الشناوي مساعد وزير التعليم العالي والبحث العلمي بجمهورية مصر العربية
- الدكتورة غادة علي مساعد وزير الشباب والرياضة بجمهورية مصر العربية
- الدكتور أبو القاسم البدري مدير إدارة العلوم والبحث العلمي بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
- الدكتور نزار سامي مستشار الابتكار وريادة الأعمال
- المهندس إسلام الصادق مدرس مساعد بالجامعة الأمريكية بالقاهرة
- السيد مصطفى مجدي رئيس مجلس الطلاب بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا ولنقل البحري
- السيدة دعاء زامل مساعد باحث بالجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا
- السيدة شروق زيدان المدير التنفيذي ببرنامج إصلاح التعليم والتدريب التقني والمهني بجمهورية مصر العربية
- السيدة غادة عامر وكيل كلية الهندسة بجامعة بنها
- الدكتورة مجد أبو سالم مساعد أكاديمي بمدرسة الجلوس للدراسة بالخارج بالمملكة الأردنية الهاشمية
- السيدة هبة زكي رئيس حاضنة أعمال كلية السياسة والاقتصاد بجامعة القاهرة
- الدكتورة جيهان عبد السلام محاضر بجامعة القاهرة
- المهندسة جاسمين الموجي محاضر ريادة الأعمال والتسويق
- الدكتورة ماريان أمير عضو بالبرلمان المصري
- السيدة نجوى السيد رئيس البحث العلمي بمؤسسة مصر الخير

- الأستاذة أميرة السيد صحفية بجريدة The Egyptian Gazette
- الدكتور محمد صيدم عضو مجموعة العلماء والخبراء المستقلين بالأمم المتحدة
- الدكتور محمد جمال مساعد باحث بجامعة كولومبيا البريطانية بكندا

تركزت مناقشات الجلسة حول تعزيز الابتكار وريادة الأعمال والشركات الناشئة في مجالات التعليم والصحة والمياه والطاقة المتجددة والبيئة، وكذلك تأهيل القدرات البشرية وتمكين مشاركة المرأة في كل مناحي الحياة وسوق العمل، والاهتمام بالشباب في مصر والمنطقة العربية وتحفيزهم على المشاركة الإيجابية في المجتمع حول مستقبل التنمية في المنطقة العربية، وتسويق البحث العلمي من مرحلة البحث وصولاً إلى المنتج، وشبكات الابتكار وحقوق الملكية الفكرية والحاضنات التكنولوجية، وتحالفات المعرفة وريادة الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة.

عرف الدكتور علاء الصادق الابتكار في بداية الجلسة أنه عملية تحويل الفكرة أو الاختراع إلى سلع وخدمات تصنع القيمة المضافة، وهو أيضًا تطبيق لأنجع الحلول التي تلبي الاحتياجات الجديدة، والحاجات غير المعلنة، أو حاجة الأسواق القائمة أو الناشئة.

أكد المتحدثون على أن البحث العلمي والابتكار هما القاطرة التي تقود التنمية المستدامة والشباب هو المحرك الأساسي لهذه التنمية، ولا بد من تسليط الضوء على دور العلم في تحقيق أهداف

التنمية المستدامة لدى المجتمع، وتخصيص ميزانية للبحث العلمي بشرط أن تكون ثابتة، حيث أن البحث العلمي بحث تراكمي يحتاج لفترة ليست بالقصيرة لتحقيق النتائج المرجوة.

كما تمت الإشارة أيضاً إلى أنه يجب العمل على تحويل مفهوم الابتكار إلى عمل وثقافة مؤسسية فعالة ودائمة، ولابد من تحويل الابتكار إلى استثمار وأرباح والحفاظ دائماً على المنافسة العالمية بما يحقق اقتصاد المعرفة.

ولكي تصبح الفكرة ابتكارًا، يجب أن تكون قابلة للتكرار في الكلفة الاقتصادية، ويجب أن تشبع حاجة وتلبيها، فالابتكار يستخدم تطبيقًا مدروسًا للمعلومات، والخيال، والمبادرة في تسليم قيم أكبر، أو مختلفة عن المصادر، وتتضمن كافة العمليات التي يتم فيها معالجة الأفكار الجديدة وتحويلها إلى منتجات تلبي الحاجة التي ظهرت.

وتزدهر الابتكارات أيضًا عندما تستخدم الشركة والمصانع الأبحاث العلمية والتكنولوجيا لإنتاج منتجات أكثر تلبية لحاجات عملائهم، لتتماشى مع توقعاتهم، لهذا، يحتاج المبتكر إلى رائد الأعمال للدفع بأفكاره إلى السوق، ويحتاج رائد الأعمال لأفكار المبتكر التي تهز السوق.

تعد العلاقة بين الابتكار وريادة الأعمال علاقة ذات منفعة متبادلة، فالابتكار يتم تمويله وتسويقه من خلال ريادة الأعمال، وبدون ظهور الابتكارات التكنولوجية الجديدة، ستصل ريادة الأعمال إلى طريق مسدود، وبدون ريادة الأعمال، سيبقى الابتكار مجرد أفكار مخزّنة في عقل المبتكر، ربما يتم إهمالها وتذهب طي النسيان.

التوصيات:

- الاستمرار في تبادل الخبرات العلمية بين كافة الدول للوصول لكل جديد.
- استثمار العقول الداخلية للاستفادة من طاقاتها في تنمية مجتمعاتنا العربية.
- ضرورة تبنى أفكار الشباب الجادة والطموحة الخاصة بريادة الاعمال للمشروعات الصغيرة والمتوسطة واحتضانها من خلال الدولة والمؤسسة العربية لعلماء الشباب.
- توضيح دور المؤسسة العربية لعلماء الشباب في تقديم كافة الخدمات الاستشارية ودراسات الجدوى الخاصة بالمشروعات، وتقديم استشارات تسويقية وفتح منابر متعددة محليا ودوليا.
- تشجيع الشركات الصغيرة والمتوسط القائمة على نتائج البحث العلمي والابتكار للتحول نحو اقتصاد المعرفة وخلق وظائف للشباب.
- توفير التمويل والتدريب اللازم للشباب للبدء في تنفيذ نتائج الابتكار في المجالات المختلفة لخدمة المجتمع.
- ضرورة تنظيم مزيد من حملات التوعية بشأن أهداف التنمية المستدامة في الجامعات والمدارس لنشر مفاهيم وأهداف التنمية المستدامة بين الشباب.
- تصميم برامج تنفيذية لمساعدة الشباب في تنفيذ وتطبيق أهداف التنمية المستدامة.
- إلقاء الضوء على قصص نجاح رواد الأعمال الشباب والمتميزين الذين قاموا بتنفيذ واحد أو أكثر من أهداف التنمية المستدامة.
- التنسيق مع وزارتي التعليم والتعليم الفني وأيضاً التعليم العالي لنشر ثقافة ريادة الأعمال منذ الصغر وحتى الكليات والمعاهد لأنها بمثابة المخرج الآمن لمشكلة البطالة والحد منها.

الجلسة الثالثة والعشرون

"المشاركة الفاعلة بين الحكومات وقطاع العطاء الاجتماعي"

<u>الميسر</u>: الدكتور عطا الله كتاب رئيس مؤسسة ساند لتنمية العطاء الاجتماعي في المنطقة العربية

<u>المتحدثون</u>:

- **السيدة وزير مفوض ندى العجيزي مدير إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي بجامعة الدول العربية**
- **الأستاذة هبة أبو شنيف خبيرة العطاء الاجتماعي**
- **الدكتور عصام عدوي مستشار شئون المجتمع المدني**
- **الأستاذة ديما جويحان المديرة التنفيذية للمكتب الإقليمي للمركز الدولي للقوانين غير الربحية بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا**
- **السيد حاتم خاطر رئيس مؤسسة تروس مصر للتنمية**

شهدت الجلسة التأكيد على المبادئ الأساسية للشراكة بين الحكومات وقطاع العطاء الاجتماعي في الدول العربية والتي تم اعتمادها وإطلاقها من قبل اللجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية باجتماعها السادس.

التوصيات:

ولتحقيق هذه الشراكة أوصي المتحدثون بما يلي:

- **التفعيل والاستفادة من المبادئ الأساسية للشراكة بين الحكومات وقطاع العطاء الاجتماعي.**
- **التركيز على التكامل بين القطاعين والاستفادة من الميزة النسبية لكل قطاع.**
- **إنشاء قاعدة بيانات حول استثمارات قطاع العطاء والاستثمارات الحكومية لتحقيق التنمية المستدامة واستخدام التكنولوجيا للربط وتداول البيانات والمعلومات.**
- **معالجة التحديات التشريعية والقواعد البنكية التي تنظم التحويلات المالية العابرة للحدود والتي تعرقل عمل مؤسسات العطاء الاجتماعي.**
- **تفعيل شراكات أصحاب المصلحة المتعددة مثل المجتمع المدني وقطاع العطاء والقطاع الخاص والحكومة لتحقيق التنمية المستدامة.**

الجلسة الرابعة والعشرون

"الجاهزية واستشراف المستقبل في المنطقة العربية"

الميسر: السيد خالد السيد مدير عام شركة Synergies لخدمة الأبحاث والاستشارات ودعم اتخاذ القرار

المتحدثون:

- **السيد انطونيو باتريوتا سفير جمهورية البرازيل بالقاهرة**
- **الدكتورة غادة لبيب نائب وزير التخطيط للإصلاح الإداري بجمهورية مصر العربية**
- **الدكتور حسين أباظة كبير مستشاري وزيرة البيئة بجمهورية مصر العربية**
- **السيد أشرف نجيب شريك مؤسس والعضو المنتدب لشركة Global Trade Matters**
- **المهندسة تيري بيطار مؤسسة ورئيسة جمعية Charity Donation بلبنان**

افتتح السيد خالد السيد نقاش الجلسة حول الاستعدادية واستشراف المستقبل في المنطقة العربية وكيفية خلق التوازن بين الاستعداد والاستثمار في المستقبل والتصدي ومعالجة التحديات الحالية.

جمعت هذه الجلسة ممثلين من مختلف القطاعات سواء مستشارين في القطاع الحكومي والقطاع الخاص وأيضاً من المجتمع المدني، والهدف من ذلك هو عرض الجهود المختلفة والفرص

المتاحة للاستعداد للمستقبل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وكيف يواجه كل قطاع التحديات القائمة.

بدأ الحوار بحديث سفير البرازيل عن مشاركته في وضع وتحديد أهداف التنمية المستدامة 2030، وأشار إلى شمولية هذه الأهداف حيث أنها مختلفة عن تلك الخاصة بتوافق واشنطن والتي ركزت فقط على البعد الاقتصادي كونه المحور الأساسي في معالجة المشكلات الاجتماعية والبيئية. وأوضح أن التنمية الاجتماعية تستلزم أيضاً سياسات للقضاء على الفقر وسياسات المساواة بين الجنسين، كما تحدث عن أوجه التعاون بين البرازيل والدول العربية وأشار إلى إمكانية التعاون في مجالات الزراعة والمياه والطاقة.

تحدثت الدكتورة غادة لبيب عن أهمية محور الشفافية وكفاءة المؤسسات في رؤية مصر 2030 لوزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، كما أشارت إلى القيم الأربعة التي تم وضعها عند تصميم خطة الإصلاح الإداري للوزارة وهي: الشفافية والكفاءة والجودة والتميز، وقد نتج عن هذه الخطة خمس محاور هي: الإصلاح التشريعي، التطوير المؤسسي، تنمية وبناء القدرات، الخدمات العامة، ربط قواعد البيانات القومية (الشمول الرقمي).

كما أبرزت أهم المشروعات التي يتم تنفيذها في هذا المجال مثل مشروع ميكنة مكاتب الصحة، والمواليد والوفيات. وأوضحت أهمية معرفة هذه البيانات في تحقيق كفاءة التخطيط التنموي وتوفير الخدمات للمواطنين.

كما تم مناقشة كيفية حماية البيانات وأهمية الأمن السيبراني للحكومات المختلفة والبرامج التي نظمتها الوزارة من أجل توعية العاملين في القطاع الحكومي عن أهمية أمن المعلومات، وأشارت الدكتورة غادة إلى أهمية التواصل وبث روح الأمن للشباب.

أشار الدكتور حسين أباظة إلى أهمية الحوكمة في ضمان التنمية والتي تتضمن الشفافية والمحاسبة، وأشار أيضاً إلى أهمية المشاركة المجتمعية الحقيقية لكافة فئات المجتمع وأن الهدف الأسمى هو تحقيق رفاهية المواطن.

كما أكد على ضرورة أن يكون هناك توافق واتساق بين السياسات في المجالات المختلفة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتحدث عن عملية الدمج بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وأوضح أن البلاد العربية في حاجة إلى نظام دمج السياسات والتنسيق بين الوزارات المختلفة، هذا بجانب التنسيق مع القطاع الخاص والمجتمع المدني.

كما أن المنطقة العربية دامت متلقي للنماذج التنموية والتكنولوجيا الغربية وهذا في حاجة إلى التغيير، حيث يجب أن يتم استحداث نماذج تنموية تتناسب مع الطبيعة والمجتمع والأولويات العربية، ثم تحدث لاحقاً عن أهمية تحديد الأولويات من قبل الدول وخلق ميزة تنافسية يتم توجيه الاستثمارات على أساسها.

أشار السيد أشرف نجيب إلى أن ما كانت تمر به مصر خلال السنوات الماضية ما هو إلا تعافي، وأكد على أهمية الإصلاح في تحقيق الاستدامة وأن أهم الخطوات في الإصلاح هي الاستثمار في البنية التحتية، كما أوضح أن ما ينقص القطاع الخاص المصري هو البحث والمعرفة.

من جانبها تحدثت المهندسة تيري بيطار عن أهمية دور الشباب في بناء المستقبل وخلق حلول للمشكلات التي تواجههم في العالم العربي، وأكدت على أهمية أخذ المبادرة من قبل الشباب، كما أشارت إلى أن التنمية المستدامة هي التي وضعت الأسس التي يجب أن يتبعها العالم.

التوصيات:

وقد خلصت الجلسة إلى بعض عدة توصيات هي:

- **ضرورة إشراك الشباب وأطياف المجتمع مع أجهزة الدولة لتحسين أساليب استشراف المستقبل.**
- **الاستفادة من خبرات البرازيل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وبالأخص في مجالات استصلاح الأراضي والحفاظ على البيئة.**
- **الحاجة إلى نظام دمج السياسات والتنسيق بين الوزارات المختلفة، بجانب التنسيق مع القطاع الخاص والمجتمع المدني**

الجلسة الخامسة والعشرون

"مبادرات شبابية في التنمية المستدامة"

الميسر: الإعلامية سما سعيد

المتحدثون:

- **السيد مصطفى حبيب المدير التنفيذي لمبادرة Very Nile**
- **محمد حمدي المدير التنفيذي لشركة Go Clean**
- **السيد عبد الله بني هاني من مبادرة مؤسسة محافظتي التطوعية**
- **السيد حاتم أزناك الفائز بجائزة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2018 ومدير مشروع منظمة العمل المستدامة للشباب في المغرب "المغرب 2030"**
- **السيدة منى جاد من مبادرة المدرسة الصيفية للتنمية المستدامة بالجامعة الكندية**
- **السيد ياسين عبد الغفار مؤسس شركة SolarizEgypt**
- **السيدة فرح عمارة المؤسس المشارك والرئيس التنفيذي لشركة Fresh Source**
- **السيد عبد الغفار أحمد من مبادرة صوت شباب أفريقيا**
- **الدكتورة شيماء إبراهيم من مبادرة صوت شباب أفريقيا**
- **السيد مصطفى بلتاجي مؤسس وعضو مجلس إدارة شباب تحيا مصر**
- **الطالبة شهد ياسر الفائزة بمنحة الولايات المتحدة الأمريكية للفتيات المهتمات بالتكنولوجيا**
- **الطالبة لين حسن الفائزة بمنحة الولايات المتحدة الأمريكية للفتيات المهتمات بالتكنولوجيا**

أدارت الجلسة الإعلامية سما سعيد، حيث قدمت الجلسة بطريقة TED TALK وقام كل شباب بعرض مبادرته الخاصة في حوالي 8 دقائق.

في البداية، قام السيد مصطفى حبيب المدير التنفيذي لمبادرة Very Nile بتقديم عروض عن المبادرة، حيث تعتبر هي أول مبادرة لتطوير وسائل واسعة النطاق لتنظيف النيل مع زيادة الوعي بأهمية حماية البيئة. كما تقوم Very Nile بتنظيم فعاليات التنظيف وتطوير حلول صديقة للبيئة لإزالة النفايات من النهر.

ثم قام السيد محمد حمدي بعرض ما تقوم به شركته Go Clean من حلول لإعادة التدوير، بهدف زيادة الوعي بالبيئة من خلال إشراك المستهلكين في عملية إعادة التدوير ومكافأتهم. كما تحدث عن فكرة تشجيع الناس في مصر على البدء في إعادة التدوير لإنقاذ البيئة، والتوصل إلى فكرة تضمين المستهلك في عملية إعادة التدوير نفسها، حيث يمكنهم استبدال القمامة بمقابل المال أو التبرع أو المنتجات المنزلية.

تحدث السيد عبد الله بني هاني عن مبادرته "مؤسسة محافظتي التطوعية" والتي تأسست في عام 2014، وهي مؤسسة أردنية غير هادفة للربح حيث تساهم المؤسسة في إعداد الكوادر الوطنية التي تسهم في توعية الفرد الى مجتمع الثقافة والمعرفة وذلك من خلال المشاريع والمبادرات التي تنفذ في المجتمعات، وتتمحور حول الأعمال التطوعية والخيرية والتوعوية والثقافية، وتهدف إلى تعزيز مشاركة الشباب في العمل التطوعي والمسئولية المجتمعية وتنمية الفكر وترسيخ الانتماء للوطن وتدريب الشباب على كيفية تنفيذ المبادرات التوعوية والثقافية في مجتمعاتهم.

ثم قدم السيد حاتم أزناك الفائز بجائزة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2018، بالتحدث عن مشروع منظمة العمل المستدامة للشباب في المغرب (المغرب 2030)، وهو مؤتمر دولي يجمع الشباب لمناقشة الموضوعات الرئيسية المتعلقة بجدول أعمال 2030.

وقد تمكن السيد حاتم أزناك من حشد أكثر من 30 ألف شاب مغربي في جميع أنحاء المملكة المغربية، مما حفزهم على العمل والتطوع من أجل أهداف التنمية المستدامة، وقام هؤلاء الشباب بإطلاق الحملة الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المغرب بنجاح، وتم ترشيح السيد حاتم أزناك كقائد جديد للغد في منتدى كرانس مونتانا.

ثم قامت السيدة منى جاد بعرض مبادرتها "المدرسة الصيفية للتنمية المستدامة" بالجامعة الكندية والتعريف المختصر بهذه المبادرة وأهدافها ونتائجها بالإضافة إلى عرض تفصيلي لإحدى المشروعات التي قام به الطلاب كتطبيق عملي على ما تمت دراسته بالمدرسة.

ثم تلا ذلك تقديم السيد ياسين عبد الغفار عرض عن تجربة شركته Egypt Solariz في مجال الطاقة الشمسية في عام 2013، حيث يشغل حاليًا منصب مدير الشركة، وذلك بهدف تحقيق مصر الاستقلال في مجال الطاقة.

ثم قامت الآنسة فرح عمارة المؤسس المشارك والرئيس التنفيذي لشركةFresh Source بعرض ما تقوم به شركتها وهي منصة الفاكهة والخضروات الطازجة الأولى والوحيدة في المنطقة. تمتع الآنسة فرح بخبرة واسعة في الشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة، وحصلت على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال والتنمية الاقتصادية والسياسة العامة من جامعة Durham وحصلت على درجة الماجستير في الإدارة من كلية لندن للاقتصاد. كما عملت فرح في شركة Procter & Gamble كرئيسة لقسم الاتصالات الاستراتيجية ومديرة اختيار ونمو رواد الأعمال في Endeavor، وقد منحت جائزة أوباما الرئاسية.

وبعد ذلك قدم السيد عبد الغفار أحمد والدكتورة شيماء إبراهيم عرضاً عن مبادرة صوت شباب أفريقيا، حيث تم عرض ما تقدمه جمعية صوت شباب مصر وهي جمعية مصرية أسسها مجموعة من الشباب المتطلع لخدمة المجتمع ووصل المتطوعون بها نحو 81 ألف شاب وفتاة من الطلبة والخريجين على مستوى أنحاء الجمهورية، وقد تأسست لخدمة المجتمع في شتى المجالات وتنفيذ الأفكار المبتكرة والإسهام على تنمية ونهضة بلادهم.

كما تهدف الجمعية إلى تفاعل الشباب مع المجتمع لدعم الاستقرار والتنمية، ولشباب الجمعية مبادرات ساهموا فيها بأفكار رائدة منها مبادرة "ورقة وقلم" وشارك فيها 1500 شاب وفتاة وهدفت لتغيير نمط أولاد الشوارع، ومبادرة "مصر النظيفة" وشارك فيها 5000 شاب وفتاة وهدفت لنظافة وتجميل 4 أحياء عشوائية، ومبادرة "يوم اليتيم" وشارك فيها 800 شاب وفتاه وهدفت لرفع معنويات أيتام مرضى السرطان، ومبادرة "من حقي أتعلم" وشارك فيها 81 شاب وفتاه وهدفت التطوع لعمل فصول تقوية، ومبادرة "راديو وسط البلد" ويشارك فيها 50 شاب وفتاه شهرياً وتهدف للتأهيل الإذاعي، ومبادرة "شبكة المراسل الإخبارية" ويشارك فيها 45 شاب وفتاه شهرياً وتهدف للتأهيل الصحفي، ومبادرة "أهالينا في العشوائيات" وشارك فيها 70 شاب وفتاه وهدفت لتطوير 3 مناطق عشوائية، ومبادرة "الرياضة حياتنا" من خلال ماراثون دراجات وجري يشارك فيها 500 شاب وفتاه شهرياً، ومبادرة "دعم المواطنة" بمشاركة 150 شاب وفتاه وتهدف لرفع روح الوعى في المجتمعات الجديدة، وأخيراً مبادرة "صوت شباب أفريقيا" وهي كيان شبابي أفريقي يضم مجموعة من القيادات الشبابية الأفريقية من مختلف دول القارة تحت رعاية جمعية صوت شباب مصر.

وبعد ذلك، قام السيد مصطفى بلتاجي مؤسس وعضو مجلس إدارة شباب تحيا مصر بعرض مبادرته وهي مبادرة الشباب الأخضر وينظمها شباب تحيا مصر بالتعاون مع الشركاء الحكوميين، وتهدف المبادرة إلى المشاركة الفعالة للشباب المصري في التحول من نظم الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الأخضر، والذي يعتبر أحد أهم طرق تنفيذ أهداف خطة التنمية المستدامة 2030. وكذلك

دعم مشاركة الشباب العربي والمصري في مجال ريادة الأعمال، وإتاحة المزيد من فرص العمل.

وفي النهاية، تم اختتام الجلسة بحديث الطالبتين شهد ياسر محسوب ولين حسن عبد الله عن المنحة التي حصلتا عليها من السفارة الأمريكية للفتيات المهتمات بالتكنولوجيا بعد فوزهما العام الماضي في المسابقة الإقليمية للروبوتات الكاسحة للألغام. كما تمت الإشارة إلى استعدادهما للمشاركة في مسابقة ROV للغواصات الآلية. كما قدمت الطالبة شهد عرض عن مؤسسة نرسم وهي عضو مؤسس بها، وهي مؤسسة تهتم بتعليم الأطفال في القرى الفقيرة عن طريق الرسم وتعمل على تطوير فريق "نرسم" للوصول به لعدد أكبر من الأطفال المحتاجة وتعليم مهارات أساسية في مجال العلوم والتكنولوجيا للفتيات من خلال المشروع.

الجلسة الختامية

"الطريق إلى إكسبو 2020 دبي"

افتتحت الجلسة الختامية بكلمة من سعادة المهندس جمعة مبارك سفير دولة الإمارات العربية بالقاهرة ومندوبها الدائم لدى جامعة الدول العربية، وتلتها كلمة اختتام النسخة الثالثة من الأسبوع العربي للتنمية المستدامة للسيدة ندى العجيزي مدير إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي بجامعة الدول العربية.

كلمة سعادة المهندس جمعة مبارك سفير دولة الإمارات العربية بالقاهرة ومندوبها الدائم لدى جامعة الدول العربية

السيدات والسادة،

الحضور الكريم، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يطيب لي أن أنقل لكم تحيات وتقدير دولة الإمارات حكومةً وشعباً تحية خالصة من دولة التسامح بالأصالة عن نفسي ونيابةً عن فريق التعاون الدولي بوزارة الخارجية وعن فريق الإكسبو 2020 دبي، أتقدم إليكم بوافر الشكر والتقدير لاهتمامكم للتعرف على مستجدات سير العمل في

استضافة دولة الإمارات العربية المتحدة لفعاليات إكسبو 2020 دبي، والذي يعتبر حدثاً فريداً بالنسبة إلى دولتنا والتي تثبت للعالم أنها قادرة على استضافة أي فعاليات عالمية وبكفاءة عالية.

وإذ تحرص دولة الإمارات على أن تكون دورة الإكسبو 2020 دبي الأكثر تميزاً عن الدورات السابقة، فإنها تؤكد على أن هذا التميز لا يمكن أن يتحقق دون دعم الدول الشقيقة والصديقة، ولذا فإننا في دولة الإمارات نعول على الدعم والمشاركة المتميزة من الدول العربية، فهذه المنطقة التي تتمتع بكثير من المقومات والثروات البشرية والطبيعية والتي لم تأخذ حظها للأسف من البروز الدولي.

ونرى أن معرض إكسبو 2020 دبي يمكن أن يحدث نقلة نوعية لإعادة رسم مكانة المنطقة العربية وإبراز مكنوناتها وثقافتها الجميلة، لاسيما وأن دولة الإمارات لا تدخر جهداً في هذا المجال ودائماً ما تسعى للإسهام في تحقيق رؤية وأجندة التنمية المستدامة.

السيدات والسادة،

إن معرض إكسبو 2020 دبي يعد من أهم وأكبر الأحداث الدولية، ويقام كل خمس سنوات لفترة أقصاها ستة أشهر ويستقطب ملايين الزوار الراغبين في استكشاف الفرص الاستثمارية والتعرف على ثقافات الشعوب، لاسيما أن المعرض يعتبر أحد أكبر الفعاليات العالمية الغير تجارية من ناحية التأثير الاقتصادي والثقافي، علماً بأن هناك أكثر من 192 دولة أكدت مشاركتها في معرض إكسبو 2020 دبي، وهو ما يعد فرصة ثمينة للدول للمشاركة ولاستعراض تراثها وامكانياتها وفرصها الاستثمارية.

واذ نتطلع لمشاركة فاعلة من الدول العربية وقارات العالم فإننا نتطلع لمشاركة أكثر تميزاً من الدول العربية، وبما يسهم في جذب الاستثمارات والتعريف بحضارة وثقافة هذه المنطقة، فهذه المنطقة تملك إرثاً جديراً بالاهتمام، إضافة إلى امتلاكها لطاقات شبابية نتطلع إلى من يأخذ بيدها للولوج إلى مستقبل زاهر يسوده الرخاء والتنمية بعيداً عن الصراعات والنزاعات.

ختاماً، لا يسعنا إلا أن نجدد شكرنا عرفانا منا لأصدقائنا في المنطقة العربية ونقول لهم أن الوقت لا ينتظر حيث يقع على عاتقكم مسئولية كبيرة لاقتناص الفرص التي يتيحها معرض إكسبو

2020 دبي، وإننا نعول جميعاً على دوركم وخصوصاً دور جامعة الدول العربية، فهناك تعاون وثيق بين جامعة الدول العربي وإكسبو 2020 دبي على أعلى المستويات من أجل مشاركة هادفة في هذا الحدث الذي يعد الأضخم والأروع في العالم، فهو فرصة العمر لاستعراض الإنجازات واستشراف المستقبل العربي.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الكلمة الختامية للسيدة وزير مفوض ندى العجيزي مدير إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي

السيدات والسادة،

الحضور الكريم،

لقد انتهت فعاليات النسخة الثالثة من الأسبوع العربي للتنمية المستدامة بمشاركة وحضور حوالي 1300 شخص وتنظيم أكثر من 40 فاعلية تضمنت جلسات حوارية وموائد مستديرة ومنتديات وورش عمل أسهمت بشكل كبير في تحديد الأولويات والتحديات والفرص بالمنطقة العربية.

واليوم تبدأ أول خطوة في الطريق نحو الإعداد لإطلاق النسخة الرابعة من الأسبوع العربي للتنمية المستدامة بنهاية عام 2020، لذلك أسمحوا لي أن أتقدم بالشكر الجزيل لجمهورية مصر العربية ممثلة في فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي على رعايته الكريمة للأسبوع العربي للعام الثالث على التوالي.

كما أتقدم بالشكر والتقدير لمعالي السيد أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية الذي يدعم منصة حوارنا هذا بشكل مستمر، ولمعالى الدكتورة هالة السعيد وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري بجمهورية مصر العربية، وكذلك الشكر موصول لقيادات الوزارة وعلى رأسهم الدكتور أحمد كمالي نائب وزيرة التخطيط والدكتورة هويدا بركات رئيس وحدة التنمية المستدامة وفريقها المتميز للدعم الذي قدموه خلال عامين ولمساهماتهم في التحضيرات لإطلاق النسخة الثالثة من الأسبوع العربي للتنمية المستدامة.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر لشركائنا الاستراتيجيين على حرصهم وتعاونهم الدائم معنا، والشكر موصول لزملائي بالأمانة العامة ولمنظمي الجلسات من الوزراء المفوضين ولمنظمات الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها ولمجموعة البنك الدولي وشكر خاص للاتحاد الأوروبي الذي شارك معنا كشريك استراتيجي لأول مرة هذا العام.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر لكل من المنظمات الشبابية المشاركة معنا وعلى رأسها الشباب العربي للتنمية المستدامة وشركة CSR Arabia، وشركة EBS، وشركة CC plus على شراكتهم المتميزة التي لمسناها من الجميع في تنظيم هذا الأسبوع.

وأخيراً وليس أخراً فلم يكن لهذا العمل أن يكلل بالنجاح إلا بتضافر جهود الجميع والعمل بروح الفريق والتفاني والإخلاص، وهنا أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير والإعزاز إلى زملائي بإدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي وهم كل من السيد عمرو أبو على، السيد محمد عبد المقصود، السيدة أمل خالد، السيد عبد الكريم فارس، والآنسة خديجة الشافعي، الذين بذلوا قصارى جهدهم في إعداد وتنظيم فعاليات الأسبوع العربي للتنمية المستدامة.

شكرا لكم جميعا ونلتقى العام القادم ان شاء الله على خير.

أعضاء فريق إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي 2019

ثم اختتمت فعاليات النسخة الثالثة من الأسبوع العربي للتنمية المستدامة بأغنية قدمها الفنان الشاب المغربي أحمد شوقي الذي تم اختياره من قبل منظمة الأمم المتحدة وهيئة شباب التنمية المستدامة بالمغرب SDG STAR لعام 2018.